

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميلة
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

ميدان : العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
شعبة : علوم التسيير
تخصص : مالية

استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات
الاقتصادية
دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء و الغاز – ميلة –
SONELGAZ

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس LMD

تحت إشراف الأستاذ:
بوظلاعة محمد

إعداد الطلبة:
• مقران فوزي
• بن مخلوف وسيم
• بن داس فؤاد

السنة الجامعية: 2010/2011

دعاء

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه لك الحمد بالإيمان و لك الحمد بالإسلام
و لك الحمد بالقرآن. لك الحمد كله و بيدك الخير كله، و لك الشكر كله و إليك يرجع الأمر
كله

" الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب و لم يجعل له عوجا..... "

يا رب. . . علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب الانتقام هو أول مظاهر
الضعف.

يا رب إذا أسأت إلى الناس أعطني شجاعة الاعتذار وإن أساء لي الناس أعطني شجاعة
العفو.

يا رب... إن جردتني من المال أترك لي نعمة الأمل وإن جردتني من الأمل أترك لي قوة
الصبر كي أتغلب على الفشل وإن جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان.

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا و ذكرنا أن الفشل هو
التجربة التي تسبق النجاح....

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا و إذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا
بكرامتنا...

اللهم اختم بالسعادة أحلامنا و حقق بالزيادة آمالنا

يا رب إذا نسيناك فلا تنسانا

ربنا تقبل دعائنا.

أمين

أهداء

أهدي سلاما لو صعد إلى السماء لأصبح قمرا منيرا و لو نزل إلى الأرض
لكساها سندا وحريرا و لو اختلط بماء البحر لأصبح الملح الأجاج عذبا فراتا
سلسيلا إلى التي لا تسعها كل عبارات الشكر و الثناء و التقدير و الاحترام
التي تدعولي سرا و جهرا ليلا و نهارا **والدتي الكريمة** أبقاها الله حفظا
وصونا، دعما و عوناً. فكما قال فيها الشاعر:

الأم رِيحَانَةُ الدُّنْيَا وَهَجَّتْهَا هَيْهَاتَ أَلْقَى كَقَلْبِ الأم هَيْهَاتَ

إلى من باع راحة شبابه ليشق لنا الطريق و أشعل سنين عمره ليضيئ لي الطريق أبي
العزیز أطلال الله عمره.

إلى أختي الدلوعة **وسام** و أختي نجاح و **إخوتي الأعزاء** حفظهم الله و سدد خطاهم

وإلى صديقي العزيز **حسين** و أفضل لاعب و إنسان **ريكاردو كاكّا**

إلى من ترك فراغا رهيبا لم تملأه السنين. إلى من لا يزال فراقه جرحا يبكي القلب قبل
العين، إلى **جدي الغالي** رحمة الله على روحه الطاهرة.

إلى **جدتي الحنون** أدامها الله تاجا على رؤوسنا.

إلى كل من ملك مكانا في قلبي ... إلى كل من أملك مكانا في قلبه

إلى كل من ذكرهم قلبي و نسيهم قلبي

إلى كل من علمني حرفا

إليك أنت من تتصفح مذكرتي الآن

فوزي



اهداء

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى التي أَرْضَعْتَنِي حب العلم وعزة النفس، إلى التي منحتني الدفء في زمن البرد والكفاية في زمن الحاجة، إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي وبهجتها، إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها وأنارت لي درب حياتي بحبها، إلى التي أحيا بوجودها وأتلاشى في البعد عنها، إلى التي كانت تحلم بنجاحي وتدفعني دوماً إلى الأمام فكانت لي السراج المنير الذي أضاء دربي، إلى التي لا تسعها كل عبارات الشكر والثناء والتقدير والاحترام التي تدعوا لي سرا وجهراً ليلاً ونهاراً **أمي الحبيبة** والغالية على قلبي حفظها الله وأطال في عمرها
إلى من باع راحة شبابه ليشق لنا الطريق و أشعل سنين عمره ليضئ لي الطريق **أبي العزيز** أطال الله عمره.

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني، إلى من جمعتني معهم ظلمات رحم واحد، وضمني معهم جدران بيت واحد، إلى من أحبهم حبا لو مر على أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة إخوتي:
إلى مصدر ثقتي وسندي في الحياة **إخوتي الأحباء**، إلى أختي الغالية **روقية**، إلى ريحانة البيت أختي الصغيرة **مروة**.

إلى زوجة أخي **علا** و ابنتيها **آلاء** و **لجين** حفظهما الله
إلى أطيب إنسان و أعز صديق **نذير**.
اهدي أيضاً ثمرة جهدي هذه إلى **أخوالي و أعمامي** و جميع الأصدقاء و الزملاء
إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.
إليك أنت من تتصفح مذكرتي الآن

فؤاد



أهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه:
إلى من علماني، الصبر، المثابرة، الشجاعة، الحب، الوفاء، العفو، الأخوة،
والحياء. . .

مبادئ لا تزول....

من لا تكفيهما عبارات الحب والشكر والتقدير والامتنان
من دفعاني للمضي قدما في دروب العلم والمعرفة من شجعاني على
تخطي مصاعب الحياة من شعرت في كنفهما بالأمان
من تحملاني وسامحاني وأعاناني بسديد نصحهما
قدوتي وسندي... أجمل ما هدايني القدر "**والدي الكريمين**"
حفظهما الله وأطال عمرهما
إلى من جمعني معهم سقف واحد وتقاسموا معي حلو العيش و مره أخي
العزیز أمير، وأختي الكتكوتة عير
إلى أختي رجاء و زوجها رؤوف أتمنى لهما السعادة و الشفاء لابنتهما

رهدف ميرال

إلى عمتي العزيزة سامية
إلى أعمامي و اخوالي
إلى جدتي الحنون و جدي أدامهما الله تاجا على رؤوسنا
إلى زميلتي و رفيقة دربي يسرى
إلى كل من جمعتنني به علاقة محبة و مودة
إليك أنت من تتصفح مذكرتي الآن

وسليم



شكر و تقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا بروية الله جل جلاله.
إلى نبي الرحمة ونور العالمين ... إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الأمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.
بعد شكر الله عز و جل على توفيقه لنا لانجاز هذا العمل و الثناء على نبي الرحمة (ص)،
ندين بالشكر الجزيل لكل من:

الأستاذ المشرف على المذكرة السيد بوطلاعة محمد.

نقدم شكرا خاصا للسيدة **منصر سمية** امتنانا على إشرافها على التربص و إعانتها لنا بالمستندات و الوثائق اللازمة و تذليل الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بالبحث .
كل العاملين بالمديرية العامة للتوزيع "SONELGAZ" لاستقبالهم و مساعدتهم لنا و
لو بالكلمة الطيبة، نخص بالذكر السيد **بن مخلوف بوبكر.**

إلى جميع أساتذتنا الكرام طوال المشوار الدراسي

إلى كل من علمنا حرفا

كما نشكر كل من ساهم في إتمام هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

الفهارس

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

الملاحق

فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: الإطار العام للموظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.....	3
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية.....	4
المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية.....	5
المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الاقتصادية.....	6
المطلب الرابع: أهداف المؤسسة الاقتصادية.....	12
المطلب الخامس: وظائف المؤسسة الاقتصادية.....	14
المبحث الثاني: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.....	16
المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية.....	17
المطلب الثاني: مهام الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.....	18
المطلب الثالث: هيكل الوظيفة المالية.....	19
المطلب الرابع: الوظيفة المالية و علاقتها بالاقتصاد و المحاسبة.....	20
المطلب الخامس: أهداف الوظيفة المالية.....	21

الفصل الثاني: التوازن المالي و أدوات التحليل.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.....27

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور التحليل المالي.....28

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي.....30

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي.....30

المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي.....32

المطلب الخامس: من يستعمل التحليل المالي.....33

المطلب السادس: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.....34

المبحث الثاني: البنية المالية للمؤسسة الاقتصادية.....37

المطلب الأول: الميزانية المحاسبية.....38

المطلب الثاني: الميزانية المالية.....42

المطلب الثالث: المقارنة بين الميزانية المحاسبية والمالية.....53

المطلب الرابع: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.....53

المبحث الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية.....58

المطلب الأول: ماهية النسب المالية.....59

المطلب الثاني: أنواع النسب المالية.....62

المطلب الثالث: مقارنة النسب المالية.....77

الفصل الثالث: أدوات التحليل المالي و الأداء في المؤسسة الاقتصادية

- المبحث الأول: أدوات تحليل التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية 80
- المطلب الأول: التحليل بواسطة التوازنات المالية 81
- المطلب الثاني: قاعدة التوازن المالي الأدنى (قاعدة الحجم) 83
- المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي 85
- المبحث الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية 99
- المطلب الأول: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية 100
- المطلب الثاني: تحديد معايير و مؤشرات الأداء المالي 103
- المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء 104
- المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء 109
- المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء 109
- المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء 109
- المطلب الثالث: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء 109

الفصل الرابع: تحليل التوازن المالي بالنسب المالية دراسة حالة

شركة توزيع الكهرباء و الغاز للشرق-ميلة- بالنسب المالية.

المبحث الأول: بطاقة فنية للتعريف بمجمع SONELGAZ	113
المطلب الأول: التعريف بمجمع سونلغاز	114
المطلب الثاني: العرض التاريخي لتطور مجمع سونلغاز	115
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع سونلغاز	118
المبحث الثاني: التعرف على شركة التوزيع ميلة	119
المطلب الأول: التعريف بشركة توزيع الكهرباء و الغاز	120
المطلب الثاني: تنظيم شركة توزيع الكهرباء و الغاز للشرق	121
المطلب الثالث: تقديم مديرية المالية و المحاسبة	126
المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالنسب المالية	131
المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية للمؤسسة خلال الفترة 08- 09	132
المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية	137
المطلب الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	143
خاتمة	147
المراجع	149
الملاحق	150

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
11	يوضح مختلف أنواع المؤسسات.	01
21	يوضح الهيكل التنظيمي للوظيفة المالية بإحدى المؤسسات الكبرى.	02
34	يظهر الأطراف الداخلية والخارجية المستفيدة من التحليل المالي.	03
51	يوضح التمثيل البياني للميزانية المالية على شكل مستطيل.	04
52	التمثيل البياني للميزانية المالية على شكل دائرة ونصف دائرة.	05
76	يوضح أسباب ضعف المردودية والعوامل المؤثرة عليها.	06
97	يوضح أسباب ضعف الخزينة المالية والعوامل المؤثرة فيها.	07
118	يوضح منظومة مجمع سونلغاز.	08
121	يوضح الهيكل التنظيمي لشركة التوزيع للشرق – ميله .	09
127	يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة.	10

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الشكل العام للميزانية المحاسبية.	41
02	الشكل العام للميزانية المالية المختصرة.	48
03	الشكل العام للميزانية المالية شديدة الاختصار.	49
04	الشكل العام للميزانية المالية المفصلة.	50
05	يوضح كيفية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.	57
06	يوضح علاقة قيم مختلف أدوات التوازن المالي ببعضها البعض في مختلف الحالات.	98
07	قراءات الميزانية	107
08	الميزانية المالية المفصلة جانب الأصول لدورة 2008-2009.	134
09	الميزانية المالية المفصلة جانب الخصوم لدورة 2008-2009 .	135
10	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لدورة 2008-2009 .	136
11	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لدورة 2008-2009.	136

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المحاسبية لمؤسسة سونلغاز لدورة 2008.	152
02	الميزانية المحاسبية لمؤسسة سونلغاز لدورة 2009	153
03	جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز لدورة 2008	154
04	جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز لدورة 2009	155

مقدمة

لا يزال موضوع التحليل المالي يحظى باهتمام الباحثين في المجالين الأكاديمي و المهني مما اكسبه مكانة هامة ضمن الأدبيات الاقتصادية عامة و الأدبيات المالية بشكل خاص. فالسير الحسن للموارد المالية يعتبر مؤشر للتطور الاقتصادي في الوقت الحالي، و خاصة في البلدان ذات البنية الاقتصادية المتطورة مما يساعد على إعطاء أبعاد جديدة لمفهوم التحليل المالي. كما أن تطور النظرية المالية بالتوازي مع موضوع التحليل المالي كان من أهم العوامل التي ساهمت في إثراء مفهومه و جعله محل اهتمام من قبل المؤسسات الاقتصادية التي اتخذته كأداة لتشخيص وضعيتها المالية و توضيح السياسة المالية المتبعة من طرفها. فالتحليل المالي يتبع منهجية شاملة لدراسة واقع المؤسسة و محيطها المالي لتسهيل مهمة المسير المالي و مساعدته على تقييم السياسة المالية المتبعة بهدف تحقيق التوازن المالي و ضمان أعلى مستوى من المردودية و بالتالي معرفة مراكز القوة بالمؤسسة و العمل على تعزيزها و اكتشاف نقاط الضعف و محاولة تجنب الأخطار الناجمة عنها.

و كسائر المؤسسات الاقتصادية في العالم، تيقنت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أن التحليل المالي أصبح ضرورة قصوى لتحقيق التوازن المالي بها و تجنب الأخطار المحتملة النشوء في محيطها المالي بعد أن كانت في ظل النظام الاشتراكي تعطي الأولوية للأهداف الاجتماعية بالدرجة الأولى و المتمثلة أساسا في القضاء على البطالة حيث كان اهتمامها منصب حول تشغيل اكبر عدد ممكن من العمال على حساب المردودية أو الربحية التي تحققها المؤسسة فنتج عن ذلك العديد من المشاكل المالية كتراكم الديون على هذه المؤسسات مما تسبب في إفلاس معظمها الشيء الذي اثر سلبا على النمو الاقتصادي للدولة. و لكن بتبني المؤسسات الجزائرية لنظام السوق أصبح لديها وعي بأهمية الجانب المالي للمؤسسة الاقتصادية فعملت على تطوير وظيفة حيوية ألا و هي الوظيفة المالية التي تقوم أساسا على دراسة الاحتياجات المالية للمؤسسة و العمل على توفيرها من أحسن المصادر وبالكميات المثلى وذلك بناء على معياري العائد و المخاطرة.

يعتبر التحليل المالي من أهم الأنشطة التي تؤديها الإدارة المالية، وينظر إلى هذا الأخير على انه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية إلى كم اقل من معلومات ذات دلالة مالية أكثر تفيد في عملية اتخاذ القرار، للتحليل المالي أدوات عديدة و مختلفة كرأس المال العامل و الاحتياجات من رأس المال العامل و الخزينة الصافية إضافة إلى النسب المالية التي تمثل أهم أدوات التحليل المالي من هذا المنطلق وقع اختيارنا على موضوع تحليل التوازن المالي بواسطة النسب المالية كونه على قدر كبير من الأهمية خاصة وان نتائجه تعبر وبشكل نسبي عن السياسة المالية المتبعة داخل المؤسسة، فهو

الركيزة التي يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها لضمان فعالية استخدام نتائج تحليل البيانات المالية لاتخاذ قرارات مستقبلية تضمن لها الاستمرارية في دائرة الأعمال.

إشكالية البحث:

و بناء على ما سبق ذكره يمكن أن نصل إلى طرح إشكالية البحث في التساؤلات التالية:

- فيما تتجلى أهمية الدور الذي تؤديه الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية خاصة فيما يخص عملية تحليل التوازن المالي بها ؟
- كيف تحافظ المؤسسة الاقتصادية على توازنها المالي ؟ و ما هي أدوات التحليل المالي المعمول بها لدراسة الوضع المالي بالمؤسسة الاقتصادية ؟
- هل يجد التحليل المالي كعلم مكانا للتطبيق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟ و ما مدى اعتمادها على أدوات التحليل عامة و النسب المالية خاصة من أجل تشخيص و دراسة وضعيتها المالية ؟

فرضيات البحث:

وللإجابة عن هذه التساؤلات استلزم القيام بدراسة نظرية لجميع جوانب التحليل المالي ثم حاولنا تدعيم دراستنا بدراسة تطبيقية انطلاقا من الفرضيات المدرجة فيما يلي:

- تشغل الوظيفة المالية حيز كبير من اهتمام المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لما لها من تأثير على فعالية الأداء المالي بها.
- تتمكن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من استخدام مختلف أدوات التحليل المالي لتشخيص وضعيتها المالية.
- نظرا لأهمية تحقيق التوازن المالي و مستوى معين من المردودية بالمؤسسة الاقتصادية تلجا هذه الأخيرة إلى اعتماد أسلوب التحليل المالي في دراسة وضعها المالي، كما تجد النسب المالية حيزا معتبرا من التطبيق بمؤسساتنا الجزائرية كأداة من أدوات التحليل المالي.

من هنا وقع اختيارنا على شركة توزيع الكهرباء والغاز-سونلغاز- ميلة حتى نقوم بإسقاط ما تم الإشارة إليه في الجانب النظري على مجال الممارسة التطبيقية و ذلك من خلال دراسة الوضعية المالية لها خلال الفترة 2008 - 2009، فالشركة القابضة سونلغاز عامة تصنف ضمن الشركات الكبرى التي استطاعت أن تفرض وجودها في دائرة الأعمال في السوق الجزائرية من خلال احتكارها

لميدان إنتاج و بيع الكهرباء والغاز كونهما من المواد الأولية ذات الأهمية القصوى في السوق الاقتصادية. و باعتبار شركة توزيع الكهرباء و الغاز فرع من أهم فروع شركة سونلغاز و التي تحتكم على رؤوس أموال ضخمة ارتأينا إجراء دراسة محاولين تشخيص الوضعية المالية لشركة SONELGAZ لمعرفة مدى تحقيقها للتوازن المالي.

أسباب اختيار البحث

يتناول هذا البحث الذي يأتي تحت عنوان " استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية" شركة توزيع الكهرباء و الغاز للشرق - ميلة - "أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل الوصول إلى الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، كما يتناول هذا البحث أيضا دراسة حالة المؤسسة Sonelgaz " لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضع المالي لها، ومن ثم اقتراح الإجراءات التصحيحية التي نراها مناسبة.

أهمية البحث

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية، عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه المؤسسات، بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وهذا طبعا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

أهداف البحث

- يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:
- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة.
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي لشركة توزيع الكهرباء و الغاز للشرق - ميلة -.

اعتمدنا في بحثنا هذا على العديد من مناهج البحث العلمي و التي رأيناها ضرورية لكل جانب من جوانب الدراسة و يمكن تلخيص أهم هذه المناهج العلمية فيما يلي:

- **المنهج الوصفي:** سنتطرق من خلال بحثنا إلى وصف سمات و خصائص بعض الظواهر كالتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية.

- **المنهج التحليلي:** سنتناول من خلال بحثنا موضوع التحليل المالي بالدراسة و التحليل من خلال تحليل التوازن المالي بالنسب المالية انطلاقاً من البيانات المحاسبية و المالية.
- **المنهج الرياضي:** أثناء تحليل الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية سنستعين ببعض الإحصاءات و عرض بعض البيانات المالية و المحاسبية، كما أننا سنحتاج هذا المنهج عند حساب النسب المالية.
- **منهج دراسة الحالة:** نحتاج من خلال بحثنا إلى إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال اتخاذ مؤسسة كنموذج للدراسة و تحليل وضعيتها المالية انطلاقاً من معطياتها المالية و المحاسبية الخاصة وهي شركة التوزيع للشرق.
- **المنهج التاريخي:** سنتطرق من خلال دراستنا لعرض التطور التاريخي للتحليل المالي كما سنلقي الضوء على أهم المحطات التاريخية التي مرت بها المؤسسة محل الدراسة التطبيقية.
- **المنهج الوثائقي:** يدعم بحثنا بوثائق محاسبية و مالية مثل الميزانيات المحاسبية و جداول حسابات النتائج و بعض الجداول الإحصائية مثل تطور نتيجة الدورة و رقم الأعمال خلال فترة الدراسة 2006 – 2008.

و لقد ارتأينا لانجاز هذا الموضوع تقسيم مذكرتنا إلى قسمين على النحو التالي:

♣ **الجانب النظري:** و الذي قسم بدوره إلى فصلين بحيث:

نتناول في **الفصل الأول:** الإطار العام للوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية و الذي يضم المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.
- **المبحث الثاني:** الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.

و نتناول في **الفصل الثاني:** مفاهيم أساسية حول التحليل المالي و الذي يضم المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية التحليل المالي.
- **المبحث الثاني:** البنية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

و نتناول في **الفصل الثالث:** أدوات التحليل المالي و الأداء في المؤسسة الاقتصادية و الذي يضم المباحث التالية:

- المبحث الأول: الأداء المالي.
 - المبحث الثاني: أدوات تحليل التوازن المالي.
 - المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء.
- ♣ الجانب التطبيقي: نتناول في هذا القسم تحليل التوازن المالي بواسطة النسب المالية للمؤسسة النموذج " شركة توزيع الكهرباء و الغاز للشرق " و الذي يضم بدوره المباحث التالية:
- المبحث الأول: التعرف على مجمع سونلغاز.
 - المبحث الثاني: التعرف على المؤسسة موضوع البحث "شركة التوزيع للشرق".
 - المبحث الثالث: تحليل الوضع المالي للمؤسسة بواسطة النسب المالية.

الفصل الأول:

الإطار العام للوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

- المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.
- المبحث الثاني: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.

تمهيد

لقد شهد القرن الـ 20 تحولات و تطورات في شتي المجالات خاصة الاقتصادية منها و التي تسارعت وتيرتها عبر ظاهرة العولمة و الانفتاح الاقتصادي العالمي مما جعل من المؤسسة الاقتصادية محل اهتمام الكثير من الاقتصاديين الذين اجمعوا على أن المؤسسة هي المقر الرئيسي للنشاط الاقتصادي .

كما أن الواقع الاقتصادي أكد على الأهمية البالغة للمؤسسة الاقتصادية باعتبارها مؤشر صادق على مدى قوة وضعف اقتصاد دولة ما، و مما لا شك فيه أن المؤسسة تتموقع كنواة تؤثر و تتأثر بمحيطها بشتى الطرق و العوامل فيفرض عليها قيود و يتيح لها عدة فرص و تسعى المؤسسة الاقتصادية من خلال ذلك إلى تحقيق الأهداف المسطرة من خلال التنسيق بين مجموعة من الوظائف التي تعمل فيما بينها على تحقيق الهدف الأساسي من الوجود الوظيفي للمؤسسة الاقتصادية ألا و هو تحقيق الربح من أجل البقاء في السوق و لتجسيد ذلك لابد من إيجاد قالب تنظيمي يضمن التوزيع المتناسق بين الأدوار و الوظائف داخل المؤسسة بصفة تكاملية و كذا يجب تبني نمط تسيير استراتيجي يتصف بالفعالية و الكفاءة.

و في هذا المجال يأتي دور الوظيفة المالية داخل المؤسسة الاقتصادية و هي وظيفة غاية في الأهمية و الحساسية كونها تمثل العصب الأساسي في المؤسسة حيث توكل إليها مهمة مواجهة المنافسة أو التصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي. و هذا من خلال عملياتها الأساسية التي تتركز على البحث في الاحتياجات المالية اليومية للمؤسسة و البحث في مصادر التمويل بالكمية المناسبة و التكلفة الملائمة و السهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن و كذا مشاركة الإدارة العليا في قراراتها الخاصة منها قرارات اختيار الاستثمارات و تمويلها و ذلك باستخدام كل الطرق و الأدوات المتاحة لها من التحليل و التنبؤات و التخطيط و غير ذلك .

و منه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى تعريف هذه المؤسسة أولا ثم تحديد أهم خصائصها و أهدافها و أنواعها، ثم التطرق إلى أهم الوظائف التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية. ثم تسليط الضوء على الوظيفة المالية داخل المؤسسة الاقتصادية و ذلك من خلال تبيان مفهومها و تحديد مهامها و أنشطتها و أيضا الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها و في الأخير سنبرز مدى مساهمتها في العملية التخطيطية بالمؤسسة.

المبحث الأول:

عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

- المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية.
- المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية.
- المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الاقتصادية.
- المطلب الرابع: أهداف المؤسسة الاقتصادية.
- المطلب الخامس: وظائف المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول:

عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.

سنقوم من خلال هذا المبحث بالتطرق إلى ماهية المؤسسة الاقتصادية من خلال التعرض لمختلف مفاهيمها و خصائصها و كذا أنواعها محاولين تسليط الضوء على أهم الوظائف التي تعمل في نسق من أجل تحقيق أهدافها

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

اجمع الاقتصاديون على أن المؤسسة الاقتصادية هي المحور الرئيسي للنشاط الاقتصادي و على الرغم من ذلك الإجماع نجد أن مفهوم المؤسسة الاقتصادية من أكثر المفاهيم تباينا فكل تعريف يسلط الضوء على جانب من الجوانب كطبيعة نشاط المؤسسة و العناصر المكونة لها، الأهداف، الهيكل... الخ. والاختيار بين تلك التعاريف المختلفة يتوقف على الغرض من استعمالها و الأهمية المعطاة لجانب معين منها¹ و بالتالي يمكن تعريف المؤسسة الاقتصادية على أنها:

- 1- هيئة مستقلة هدفها توفير الإنتاج لغرض التسويق و ذلك تحت إشراف منظم يستعمل المجهود الفكري و التجاري للحصول على الربح أو المنفعة العامة، وذلك من خلال مزج عناصر الإنتاج (الطبيعية، العمل، رأس المال) بأقل تكلفة ممكنة بقصد إنتاج السلع و الخدمات.²
- 2- مجموعة عناصر الإنتاج المادية و البشرية و المالية التي تستخدم و تسيّر و تنظم بهدف إنتاج سلع أو خدمات موجهة للبيع و هذا بكيفية فعالة تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائل مختلفة كتسيير الموازنات و تقنية المحاسبة التحليلية و جداول المؤشرات « tableaux de bord ».

- 3- منظمة اقتصادية مستقلة تستخدم مختلف الوسائل البشرية و المادية و المالية الموضوعة تحت تصرفها قصد إنتاج سلع و خدمات موجهة للبيع لأجل ضمان حصة سوقية و تعظيم قيمة المؤسسة في السوق.

¹ العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، جامعة منتوري، قسنطينة 2001، ص 03

² إسماعيل عرياجي. اقتصاد المؤسسة. ديوان المطبوعات الجامعية. 1996. ص 11

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتميز المؤسسة الاقتصادية بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

1- المؤسسة وحدة مستقلة: تتصف المؤسسة الاقتصادية بالشخصية القانونية فهي مستقلة من

حيث الحقوق و الصلاحيات أو من حيث الواجبات و المسؤوليات إذن المؤسسة الاقتصادية شخص معنوي له حقوق و واجبات كالشخص الطبيعي.³

2- المؤسسة وحدة اقتصادية:⁴ تنتج المؤسسة الاقتصادية السلع و الخدمات قصد تبادلها في

السوق و ذلك انطلاقا من عوامل الإنتاج المتمثلة أساسا في المواد الأولية، العمل، الطاقات، المعدات... كما تحتاج إلى معلومات (الاتصال) و موارد مالية (التمويل).

3- المؤسسة وحدة لتوزيع الدخل: تقوم المؤسسة الاقتصادية بتوزيع المداخل من خلال تحقيقها

للقيمة المضافة التي تساوي قيمة المخرجات منقوص منها قيمة المدخلات و أيضا

القيمة المضافة = الإنتاج – الاستهلاك الوسيط

وتوزع هذه القيمة على كل المتعاملين المباشرين و غير المباشرين بما فيهم: الرواتب للعمال، الفوائد للدائنين، الأرباح للملاك و المساهمين... و الجزء المتبقي من القيمة المضافة بعد التوزيع يخصص للاهلاك و الاحتياطات.

4- المؤسسة خلية اجتماعية: تضم المؤسسة الاقتصادية العديد من العمال فهي بذلك تقوم

بوظيفة اجتماعية تكمن في توفير مناصب شغل، و ضمان حد معين من الأجور، التكوين.... الخ.

إذن فالمؤسسة الاقتصادية خلية اجتماعية مكونة من فرق و جماعات أو أشخاص يتميزون من حيث الكفاءة و الأهداف ولكن نجدهم متحدون بهدف تحقيق المنفعة العامة في إطار الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة الاقتصادية.

5- المؤسسة مركز اتخاذ القرارات: المؤسسة في إطار ممارستها لنشاطها تكون بصدد اتخاذ

قرارات متعلقة إما بنوع و كمية السلع المنتجة، الأسعار، التوزيع وغيرها.

³ العربي دخموش. مرجع سابق. ص 6.

⁴ عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد و تسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 26

6- تتميز المؤسسة الاقتصادية بالقدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

7- قدرتها على البقاء في كامل الظروف المحيطة بها و ذلك عن طريق ضمان الموارد المالية اللازمة بما يتوفر لها من إيرادات ذاتية أو عن طريق القروض أو الجمع بينهما، فإذا كانت الظروف البيئية ملائمة لها فإنها تتمكن من أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة لها فإنها ستحمل للمؤسسة الكثير من التهديدات و العراقيل التي تواجه أهدافها و نشاطها و التي يجب عليها مواجهتها لتضمن البقاء و الاستمرار.

المطلب الثالث: أنواع المؤسسة الاقتصادية

يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية إلى الكثير من الأنواع و ذلك حسب معايير عدة نذكر منها: الشكل القانوني، الطابع الاقتصادي، طبيعة الملكية، معيار الحجم... الخ.

1- حسب معيار الطابع الاقتصادي⁵

- المؤسسات الصناعية: هي التي تعمل على تحويل المادة الأولية في الطبيعة إلى منتجات نهائية قابلة للاستعمال و تنقسم هذه المؤسسات عادة إلى:
 - مؤسسات الصناعة الثقيلة: كالحديد و الصلب.
 - مؤسسات الصناعة الخفيفة: كالنسيج و الغزل.
- المؤسسات الفلاحية: هي التي تجمع بين المؤسسات المختصة في كل من الزراعة و تربية المواشي إضافة إلى الصيد البحري.
- المؤسسات التجارية: يقوم هذا النوع من المؤسسات بالنشاط التجاري أي شراء سلع و بضائع و تعيد بيعها دون أن تحدث أي تغيير عليها و هي تهدف إلى تحقيق الربح.
- المؤسسات المالية: و هي التي تهتم بالنشاط المالي كمؤسسات التأمين و البنوك.
- المؤسسات الخدمية: هي التي تقوم بتقديم خدمات مختلفة مثل مؤسسات النقل، عيادات الطب، و مكاتب المحاسبة المعتمدة... الخ.

⁵ العربي دخموش. مرجع سابق. ص ص 09- 10

2- حسب معيار قطاع النشاط:

- **القطاع الأولي:** يشمل جميع المؤسسات التي يتميز نشاطها بالعلاقة المباشرة مع الطبيعة إذ نجدها في معظمها مؤسسات استخرافية (مناجم) و مؤسسات زراعية و كذلك مؤسسات الصيد البحري.
 - **القطاع الثانوي:** ترتب ضمن هذا القطاع المؤسسات التحويلية للقطاع الصناعي و كذلك مؤسسات البناء و الأشغال العمومية.
 - **القطاع الثالث:** و هو قطاع الخدمات إذ يضم المؤسسات الخدمية مثل مؤسسات التوزيع، التسويق، مؤسسات النقل، التأمين، البنوك.
- و لقد رأى بعض علماء الاقتصاد **قطاع رابع** في البلدان المتقدمة و ذلك لارتفاع النمو الاقتصادي في هذه البلدان و الذي يشمل مؤسسات الاتصال بأنواعها و كذلك الإعلام الآلي.

3- حسب معيار الحجم:

- تستخدم عدة معايير لتصنيف المؤسسات حسب الحجم إذ يمكن تصنيف المؤسسات حسب حجمها تبعا لمعايير: حجم وسائل الإنتاج، حجم النشاط، حجم الإيرادات... الخ و لكن المعيار الأكثر شيوعا لتصنيف المؤسسات حسب حجمها هو "**عدد العمال**" حيث تصنف حسب هذا المعيار إلى:
- **المؤسسات المصغرة:** يتراوح عدد العمال فيها ما بين 1-10 عمال تعود ملكيتها في اغلب الأحيان لعائلة أو لشخص واحد، وصاحب المؤسسة هو المسئول الوحيد عن أدائها ونتائجها وتنشط مثل هذه المؤسسات في الزراعة، التجارة، الإنتاج الحرفي.... الخ.
 - **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** وتستخدم ما بين 10-500 عامل وهي مؤسسات نشيطة وفعالة في اغلب الأحيان، وتتميز بالابتكار والإبداع في نشاطها الإنتاجي وكذلك خلق مناصب شغل ولهذا تلقى تشجيعا و دعما من طرف سلطات الدولة.
 - **المؤسسات الكبيرة:** تنفرع إلى نوعين أساسيين من المؤسسات هي:
 - المجمع الوطني
 - المؤسسة المتعددة الجنسيات.
- تستخدم هذه المؤسسات عددا كبيرا جدا من العمال و كذلك موارد مالية ضخمة وتعود ملكيتها إلى عدد كبير من الأشخاص غالبا.

4- حسب معيار طبيعة الملكية:⁶

- أ- المؤسسات الخاصة: و هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص.
- ب- المؤسسات المختلطة: و هي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع الخاص و القطاع العام.
- ج- المؤسسات العمومية: تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها كيفما شاءوا و لا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك و يهدف مثل هذا النوع من المؤسسات من خلال نشاطه الاقتصادي إلى تحقيق الفائدة العامة و ليس هناك أهمية كبيرة للربح.

5- حسب معيار الشكل القانوني:

يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لعدد الأشخاص الذين يوظفون أموالهم فيها أو حسب الخطر الذي يتعرضون إليه بسبب هذا التوظيف و قد يكون هذا الخطر محدودا و عادة تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى:

- المؤسسات الفردية:⁷ و هي تلك المؤسسات التي يملكها شخص واحد، حيث أن ذمته المالية لا يمكن فصلها عن الذمة المالية للمؤسسة.
- يمتاز هذا النوع من المؤسسات بما يلي:
- السهولة في الإنشاء و التنظيم.
- صاحب المؤسسة هو المسؤول الوحيد الذي يدير و ينظم و يسير، و هذا من شأنه أن يسهل العمل و اتخاذ القرار و يبعد كثيرا من المشاكل التي تنجم من تعدد الشركاء و من عيوبها :
- قلة رأس المال.
- صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية.
- ضعف الخبرة لدى المالك الوحيد.

⁶ العربي دخموش، مرجع سابق، ص 13

⁷ إسماعيل عرباجي، مرجع سابق، ص 12

- مركزية القرار.

- **الشركات:** و هي تعرف على أنها عبارة عن المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلزم كل منهم بتقديم حصة من رأس المال أو العمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسات من أرباح أو خسائر و تنقسم هذه الشركات إلى:

i. شركات الأشخاص:

و هي المؤسسات التي يكون فيها الخطر المرتبط بتوظيف الأموال غير محدود، يقوم هذا النوع من الشركات على الاعتبار الشخصي للشركاء و المتمثل في العلاقات الشخصية بينهم من معاملة حسنة و ثقة متبادلة يتضمن هذا الصنف ثلاث أنواع من الشركات و هي:

1. **شركة التضامن SNC:** تتميز بالمسؤولية غير المحدودة للشركاء أي التضامن في مواجهة الخطر بين الشركاء. و يعتبر كل شريك فيها تاجر. قد يتعدى الخطر إلى الأموال الخاصة له على سبيل التضامن.

2. **شركة التوصية البسيطة:** يتكون من فئتين من الشركاء:

- **شركاء متضامنون:** يعتبرون مسؤولين مسؤولية كاملة عن التزامات الشركة كما هو الحال في شركة التضامن.
- **شركاء موصون:** يقتصر دور هذه الفئة على تقديم مساهمة تمثل نسبة من رأس المال يتحملون الخطر في حدود مساهمتهم في رأس المال و هذا النوع من الشركاء (أي الموصي) ليس بتاجر.

3. **شركة المحاصة:** تؤسس هذه الشركة بموجب اتفاق شخصي ولا تقيد في السجل التجاري فهي لا تكتسب شخصية قانونية وهي شركة مستترة ليس لها وجود إلا بالنسبة للشركاء وليس لها ذمة مالية.

ii. **شركات الأموال:** يقوم هذا النوع من الشركات على الاعتبار المالي حيث يكون الخطر محدود بنسبة مساهمة الشركاء في رأسمال الشركة الذي يقسم إلى أسهم متساوية القيمة

قابلة للتداول بهدف جمع أكبر قدر ممكن من رأس المال يضم هذا الصنف 3 أنواع من الشركات وهي:

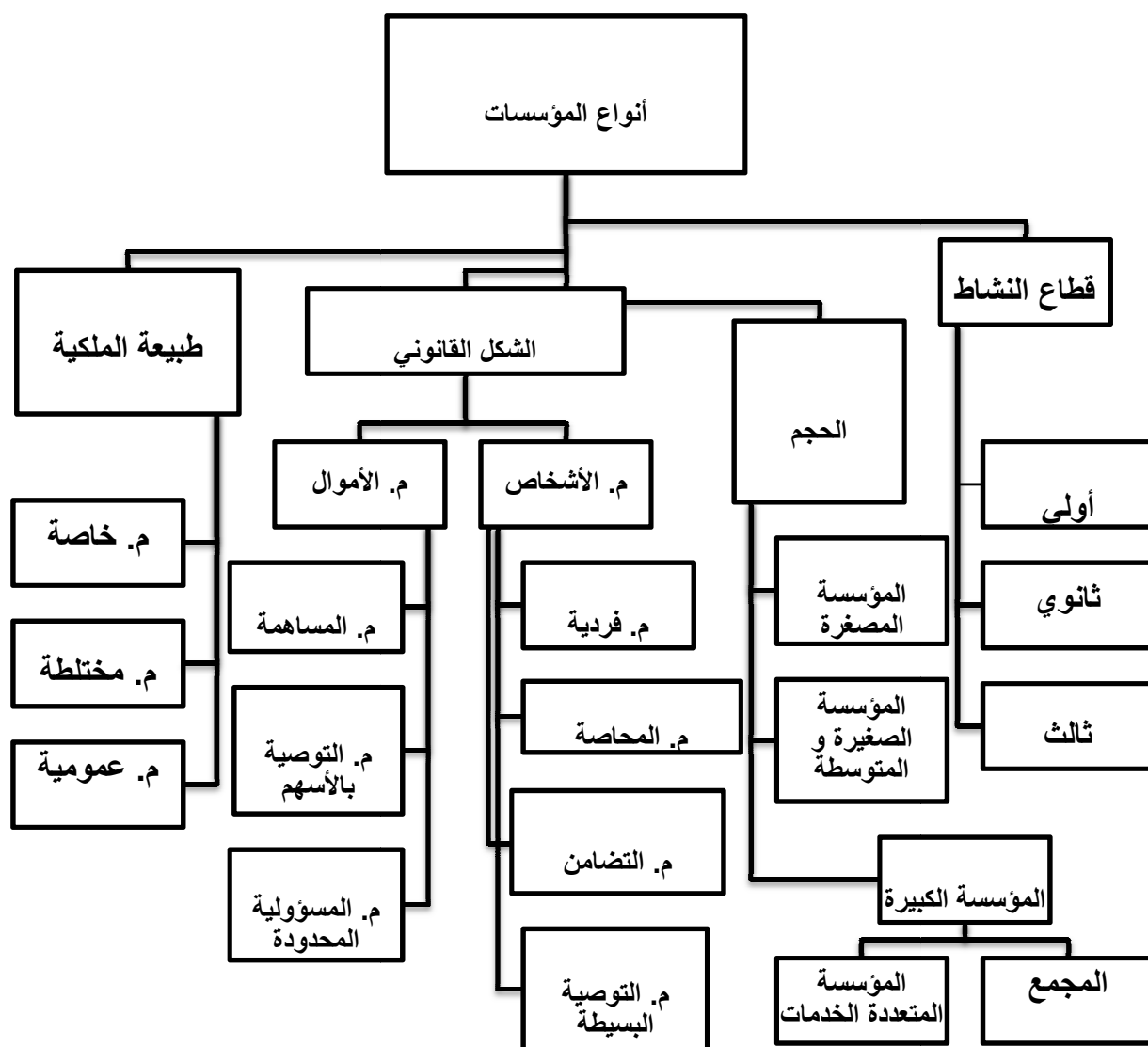
1. شركة المساهمة "SPA": يخصص هذا الشكل من الشركات للمؤسسات كبيرة الحجم نظرا لتعقدها و تكاليفها المرتفعة لا تضم هذه الشركة إلا نوع واحد من الشركاء و هم المساهمون، بحيث يقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول بحرية، تضم شركة المساهمة 7 شركاء على الأقل و هم لا يكتسبون صفة التاجر.

2. شركة ذات المسؤولية المحدودة "SARL": يتميز هذا النوع من الشركات بسهولة التأسيس، وهو يعتبر شكل وسيط بين شركات الأموال وشركات الأشخاص، ويتراوح عدد الشركاء من 2 إلى 50 شريك لا يكتسبون صفة التاجر، ولا يتحملون المسؤولية إلا في حدود مساهمتهم في رأس المال الذي يشترط حد ادني له لا يقل عن 100.000 دج يقسم إلى حصص غير قابلة للتداول⁸.

3. شركة التوصية بالأسهم: تتميز هذه الشركة بنفس خصائص شركة التوصية البسيطة إلا أن الشركاء الموصون (المساهمون) لهم الحرية المطلقة في التصرف في أسهمهم دون استئذنت باقي الشركاء، يشترط وجود شريك متضامن واحد مقابل ثلاث شركاء مساهمون على الأقل، يكتسب الشريك المتضامن صفة التاجر وللشخص المعنوي يمكن أن يكون شريك موصي أو متضامن.

⁸ العربي دخموش. مرجع سابق. ص 12.

شكل 1 : يوضح مختلف أنواع المؤسسات



المصدر: إسماعيل عرباجي. اقتصاد المؤسسة. ديوان المطبوعات الجامعية. 1996.

المطلب الرابع: أهداف مؤسسة اقتصادية

تتعدد الأهداف التي تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيقها ونذكر من أبرزها الأصناف التالية تتمثل أهم الأهداف في:

1. الأهداف الاقتصادية:⁹

1- تحقيق الاستقلالية الاقتصادية: بأن يكون للمؤسسة تمويل ذاتي أي اعتماد المؤسسة على مواردها المالية و البشرية المتاحة.

2- تحقيق الربح وتعظيمه: يعتبر الربح أهم هدف تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيقه لان استمرار هذه الأخيرة في السوق لا يمكن أن يتم إلا إن استطاعت أن تحقق مستوى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأس مالها وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات المنافسة

3- تلبية حاجات المستهلكين: إن تحقيق المؤسسة لنتائجها يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي أو تغطية تكاليفها، و عند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع (تلبية حاجات المستهلكين) الموجودة به سواء على المستوى المحلي الوطني أو الدولي فيمكن القول أن المؤسسة تحقق هدفين في نفس الوقت وهما تغطية طلبات المجتمع وتحقيق الأهداف.

4- ترشيد عملية الإنتاج: وذلك باستعمال رشيد لعوامل الإنتاج المختلفة و رفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط المحكم و الدقيق للإنتاج و التوزيع إضافة إلى مراقبة هذه البرامج أو الخطط و تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية.

5- تقليص الصادرات من المراد الأولية وتشجيع تصدير الفائض عن الحاجة المحلية من المنتجات النهائية و كذلك الحد من الواردات خاصة من السلع الكمالية و ذلك بهدف المساهمة في توازن المبادلات الخارجية.

6- امتصاص فائض العمالة و ذلك بهدف تحقيق التشغيل الكامل.

⁹ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 19

II. الأهداف الاجتماعية: من بين الأهداف نذكر ما يلي:

1. **ضمان مستوى معين من الأجور:** يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها ،و يعتبر هذا المقابل حقا مضمونا و شرعيا إذ يعبر العمال عن العنصر الحيوي في المؤسسة إلا أن المستوى العام لهذه الأجور يتراوح بين الارتفاع و الانخفاض حسب طبيعة المؤسسات، طبيعة النظام الاقتصادي، مستوى المعيشة في المجتمع، حركة سوق العمل... و غيرها من العوامل الأخرى المؤثرة على مستوى الأجور.
2. **تمكين العمال من تحسين مستوى معيشتهم:** نظرا للتطور الكبير الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي، أصبحت حاجات العمال إلى تلبية رغباتهم تتزايد باستمرار و هذا راجع إلى ظهور منتجات جديدة بالإضافة إلى تغير أذواقهم الاستهلاكية.
3. **إقامة أنماط استهلاكية جديدة:** إن الإشهار و الدعاية التي تقوم بها المؤسسة لترويج و تقديم منتجاتها الجديدة في السوق يسمح لها بالتأثير على أذواق المستهلكين و تغييرها.
4. **الدعوة إلى التنظيم و التماسك الاجتماعي بين العمال:** تنشأ داخل المؤسسات علاقات مهنية و اجتماعية بين العمال باختلاف مستوياتهم التعليمية و انتماءاتهم الاجتماعية و السياسية إلا أن دعوتهم إلى التماسك و التفاهم هي الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة و تحقيق أهدافها و عادة تكون للمؤسسة أجهزة مختصة مثل مجلس العمال لدعم مثل هذه العلاقات الاجتماعية و حفظ النظام الداخلي للمؤسسة.
5. **توفير تأمينات و مرافق للعمال:** تعمل المؤسسة على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، التأمين ضد الحوادث و كذا التقاعد و بعض المرافق الاجتماعية للعمال سواء كانت وظيفية أو عادية خاصة في المؤسسات العمومية بالإضافة إلى المرافق الأخرى كالمطاعم و تعاونيات الاستهلاك. فالهدف من ذلك هو توفير للعامل محيط عمل يدفعه لانجاز عمله بصفة جيدة.

المطلب الخامس: وظائف المؤسسة الاقتصادية

مفهوم الوظيفة يستند إلى النشاط الكلي للمؤسسة و تقسيمه إلى أنشطة جزئية كل حسب دورها. هذا التحليل يسمح بتوزيع المهام بشكل يسمح بتوجيه الموارد البشرية المتاحة في المناصب المناسبة من أجل تنفيذ إستراتيجية المؤسسة. كل ذلك يتم في إطار كلي و المتمثل في **التنظيم** و الذي تم تعريفه منذ القدم بأنه "يمثل توزيع الوظائف والمهام على مختلف الطاقات الموجودة من أجل تنفيذ أهداف المؤسسة". و من خلال التشخيص الداخلي لهذه الوظائف يمكن اكتشاف نقاط القوة و الضعف لدى المؤسسة الاقتصادية. من أهم وظائف المؤسسة الاقتصادية نذكر مايلي:

1. وظيفة الإنتاج: باعتبار الإنتاج هو الوظيفة الأساسية للمؤسسة الاقتصادية و الصناعية

خاصة فان وظيفة الإنتاج تحوي كل مل يتعلق بخلق السلع و الخدمات من خلال تحويل المواد الأولية و النصف مصنعة إلى سلع تامة الصنع تشبع حاجات المستهلك و تعود بالربح على المؤسسة.

2. وظيفة الأفراد والموارد البشرية: تهتم بتقييم الحاجيات المستقبلية فيما يخص الموارد

البشرية و توظيف الكفاءات و الطاقات العاملة و مراقبة أدائها و تحفيزها و تدريب اليد العاملة قليلة الخبرة.

3. الوظيفة الإدارية: تعمل على التخطيط و وضع السياسات و الاستراتيجيات اللازمة و كذا

اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بنشاط المؤسسة في إطار السعي لتحقيق أهدافها.

4. الوظيفة التسويقية: تتضمن هذه الوظيفة مختلف النشاطات الخاصة ببيع و توزيع و ترويج

منتجات المؤسسة (سلع و خدمات) وذلك من خلال نقلها من مكان صنعها إلى مكان استهلاكها أو تصريفها (السوق). ووظيفة التسويق تتضمن بدورها وظائف عديدة و هي البيع، التوزيع، الترويج وذلك عبر وسائل مختلفة كالإشهار والإعلان والعلاقات العامة و قوة البيع، كما إن الوظيفة التسويقية تقوم على المزج بين أربع عناصر أساسية هي السلعة، السعر، الترويج، التوزيع و تسمى « les 4 P ».

5. الوظيفة المالية: تهتم بالنشاط المالي للمؤسسة بمعنى توفير الموارد المالية من مصادرها المختلفة (داخلية، خارجية) على حسب هيكلها المالي و تعمل هذه الوظيفة على توزيع هذه الأموال على الوظائف الأخرى داخل المؤسسة و مراقبة استعمالاتها.

المبحث الثاني:

الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

- المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية.
- المطلب الثاني: مهام الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- المطلب الثالث: هيكل الوظيفة المالية.
- المطلب الرابع: الوظيفة المالية و علاقتها بالاقتصاد و المحاسبة.
- المطلب الخامس: أهداف الوظيفة المالية.

المبحث الثاني:

الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

تعد الوظيفة المالية من بين الوظائف الأساسية في المؤسسة الاقتصادية و ذلك لما لها من أهمية بالغة في تسيير الموارد المالية للمؤسسة و تحديد السياسات المالية التي يفترض أن تعتمد عليها من أجل تجنب أخطار الإفلاس و العسر المالي و البقاء في دائرة الأعمال و هذا ما سنحاول التعرض له في هذا المبحث

المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية

تعني الوظيفة المالية للمشروع سواء من ناحية الحصول على الأموال المطلوبة و تدبير مصادرها أو من ناحية استخدام هذه الأموال بأحسن طريقة ممكنة ، و الوظيفة المالية هي إحدى الوظائف الرئيسية في أي مشروع بجانب وظيفتي الإنتاج و البيع. إلا أن تواجدهما بصفة مستقلة يرتبط بحجم المؤسسة، ففي المؤسسات ذات الحجم الكبير تظهر كإدارة مالية مستقلة و على العكس كلما كانت المؤسسة صغيرة فإن الوظيفة تتداخل مع الوظائف الأخرى و لهذا يبقى تحديد مجال الوظيفة المالية يواجه صعوبات بخلاف وظيفتي الإنتاج و التسويق و ذلك لكون معظم القرارات و العمليات الإنتاجية و التسويقية مرتبطة باعتبارات مالية

" تعرف الوظيفة المالية بذلك النشاط الذي يركز اهتمامه على تحليل الأموال بالطريقة الأقل كلفة "، ووافق هذا التعريف المدخل التقليدي لتعريف الوظيفة المالية و الذب ينصب اهتمامه على تدبير الأموال اللازمة أي أن الاهتمام يقتصر على جانب الخصوم في الميزانية.¹⁰

إلا أن هذا المفهوم التقليدي للوظيفة المالية تعرض للكثير من الانتقادات أهمها كونها مفهوم جزئي لا يأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الحديثة لهذه الوظيفة التي اتسع نطاقها اتساعا ملحوظا استجابة للتقدم العلمي السريع بما في ذلك تقدم وسائل التحليل المالي و الأدوات العلمية بفعل تطور المعلومات و التقنيات الكمية و بناءا على الانتقادات التي وجهت للمفهوم التقليدي للوظيفة المالية أصبح المفهوم الحديث لها يضم "كل المهام المرتبطة برفع رؤوس الأموال الضرورية للحفاظ على نشاط المؤسسة و توسيعه من جهة، و برقابة جيدة لاستعمال هذه الأموال تماشيا مع أهداف التنظيم من

¹⁰ جميل احمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 27

جهة أخرى"، وبالتالي أصبحت الوظيفة المالية تتكون من مجموع الأنشطة التي تساهم في اتخاذ القرارات المالية ذلك أن هذه الوظيفة هي التي تحضر و تنفذ القرارات المالية في المؤسسة. إن هذا التطور في مفهوم الوظيفة المالية و الذي رافق تطور المؤسسة ذاتها جعل من هذه الوظيفة واحدة من ابرز و أهم الوظائف الإستراتيجية، و احتلت بذلك مكانة رائدة داخل المؤسسة و أولى لها اهتمام و عناية خاصين.

المطلب الثاني: مهام الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية و أنشطتها

تقتضي أهمية الدور الذي تقوم به الوظيفة المالية في تحقيق النتيجة النهائية للمؤسسة و المساهمة في إعداد و تنفيذ سياستها العامة، بأن يكون لهذه الوظيفة وجود في أي مؤسسة ،ففي بداية نشأتها اختصت الوظيفة المالية بمنح الائتمان متابعته وقد يتطلب ذلك تحليل و مراقبة المركز المالي للعملاء.وبذلك فهي لم تكن تلقى الاهتمام الذي تلقاه كل من وظيفتي الإنتاج و التسويق ومع التطور و النمو الكبير للمؤسسات أي زيادة التنافس على الموارد المالية ازداد نشاط الوظيفة المالية ليتطور الأمر بها إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بالأصول الثابتة سواء من حيث نوعيتها أو مصادر تمويلها ،ثم تلك القرارات الخاصة بالتصرف في الأرباح وفقا لسياسات الشركة وظروفها المالية.بالإضافة إلى ما سبق ذكره تقوم الوظيفة المالية بأنشطة ضرورية نردها في مايلي:

- 1-دراسة المشاريع الاستثمارية المقترحة سواء تعلقت بتوسيع الطاقة الإنتاجية الحالية أو تجديد المشاريع أو شراء أوراق مالية.
- 2- الحصول في الوقت المناسب من المصادر الصحيحة وبأحسن شروط ممكنة على الأموال اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المقترحة و تلبية الاحتياجات المالية التي تتطلبها عمليات المنشأة في قطاعات العمل الوظيفية الأخرى، كالإنتاج و التسويق و البحوث و التطوير...الخ
- 3- إدارة أصول المنشأة ويتضمن ذلك تحديد نوعية و حجم كل من الأصول الثابتة و المتداولة التي يتطلب الأمر ضرورة إحلالها أو تعديلها أو الاستثمار فيها.
- 4- تخطيط الهيكل المالي للمنشأة و كذلك تخطيط سياسة توزيع الأرباح .

5- التحليل المالي لبيانات المنشأة للتعرف على مركزها المالي والوقوف على نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية المتبعة من طرفها، ومن ثم إعطاء حلول من شأنها أن تخرج المؤسسة من وضع مالي إلى وضع مالي أفضل¹¹

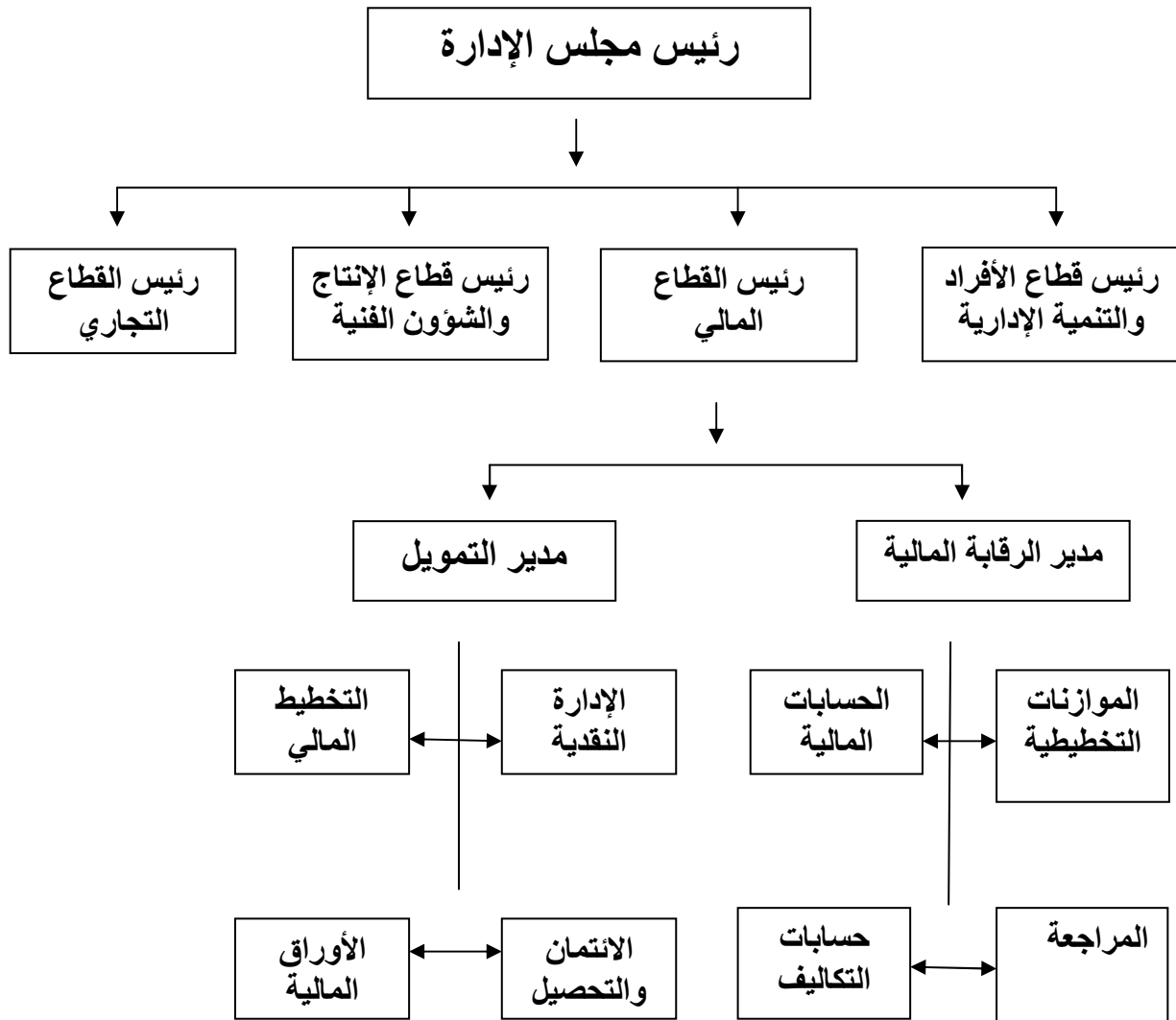
وعليه فإن الوظيفة المالية تقاس بمستوى الأداء والفعالية التي تحققة في نشاط أي مؤسسة وهذا لا يتحقق إلا بوجود تنظيم يقودها و تسير وفقه لتحقيق الأهداف المسطرة.

11 يسرى خضر إسماعيل. التمويل والإدارة المالية، موسوعة القضاء والفقه في الدول العربية، الجزء 221، الدار العربية للموسوعة، القاهرة، 1985، ص 21 ، 22.

المطلب الثالث: هيكل الوظيفة المالية

إن المهام الخاصة بالوظيفة المالية كان في السابق يقوم بها المنظم صاحب المؤسسة و الذي يمثل المدير في نفس الوقت، وهو اليوم في المؤسسات الفردية الصغيرة أو الحرفية أيضا، حيث يستعين في ذلك بمقارنات تقنية ضمن المحيط المالي الذي ينشط فيه ،إلا أن هذه المهام بعد أن كانت بسيطة في المعاملات مع البنوك في القرن 17 او 18 زادت اليوم تعقيد و اتساعا بتعقيد و اتساع الأنشطة و إمكانيات المؤسسة و اتساع السوق وأيضا تطور التقنيات المستعملة في الإدارة المالية ،وهو ما جعل هذه المهام توزع على عدد من المختصين داخل المؤسسة في إطار هيكل الوظيفة المالية حيث الوظيفة المالية تجمع عددا من الفروع المتعلقة بكل من التمويل ومتابعة المحاسبة وأنواعها ،الإحصائيات والمؤشرات المالية و المراقبة الداخلية وقسم تسيير الخزينة ،وتقع هذه الفروع عادة ضمن شبكة من المصالح التابعة لمدير المؤسسة حسب حجم ودرجة تفرع هيكل المؤسسة ،على رأس كل مصلحة مسئول فرعي.

الشكل 2: يوضح الهيكل التنظيمي للوظيفة المالية بإحدى المؤسسات الكبرى



المصدر: عبد الحكيم بولحيلة، العجز المالي ومشكلة التمويل في المؤسسة العمومية الجزائرية، رسالة

ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1998، ص 24

إن تواجد الوظيفة المالية في هيكل تنظيمي جيد يضمن تحقيق الأهداف التي تسعى من أجلها هذا من جهة ومن جهة أخرى تبرز علاقاتها مع بقية الوظائف الأخرى خاصة المحاسبة منها.

المطلب الرابع: الوظيفة المالية وعلاقتها بالاقتصاد والمحاسبة

من المهم أن نتطرق إلى علاقات الوظيفة المالية بمختلف المجالات من محاسبة واقتصاد وغيرها من العلوم لتحديد المؤسسات من جهة وإطارها العام وما يضمنه من تحديد بالدرجة الأولى لوظائف المدير المالي من جهة أخرى بصفته القائم على أداء الوظيفة المالية بالمؤسسة.

1- الوظيفة المالية والاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي:

من الضروري المعرفة بالعلوم الاقتصادية لفهم البيئة المالية ونظريات اتخاذ القرار اللذان يشكلان جوهر الإدارة المالية المعاصرة. فالإقتصاد الكلي يزود المدير المالي برؤية واضحة عن السياسات الخاصة بالمنظمات الحكومية والمالية وغيرها والتي من خلالها تتدفق الأموال والائتمان وتعمل على ضبط النشاط الاقتصادي العام وبالتالي تقدير مصالح الأموال المحتملة بالمؤسسة. وللعمل في إطار منه البيئة التي تشكلها المؤسسات فلا بد من الإلهام بالاقتصاد الجزئي كأساس لرسم وتخطيط العمليات وتعظيم الأرباح لان نظرية الاقتصاد الجزئي تهتم بالأداء الاقتصادي الفعال للمشروع أي أنها توفر هذه الأخيرة المدخلات الرئيسية والتصرفات التي تحقق الأداء المالي الجيد لذلك فهي تهتم بالعلاقات بين الطلب والعرض وإستراتيجية تعظيم الربح والقرارات المتعلقة بتحديد التشكيل الأمثل لعوامل الإنتاج والمستويات المثلى للمبيعات وإستراتيجية التسعير للمنتجات ومحددات القيمة (الثمن).

2- الوظيفة المالية والمحاسبة:

إن الكثيرون يعتقدون أن كل من الوظيفة المالية والمحاسبة يؤديان نفس المهام ،وعلى الرغم من وجود علاقة جدوا وثيقة بينهما باعتبار أن المحاسبة هي مدخل وفرع من الوظيفة المالية كونها توفر لها المدخلات الأساسية ،إلا أن هناك أوجه للاختلاف بينهما تمكن على وجه الخصوص في معالجة وتسجيل وتدفق الأموال من جهة واتخاذ القرارات من جهة أخرى ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

• معالجة تدفق الأموال: من المعروف أن المحاسبة هي لغة الأعمال ،حيث تسعى من خلال

توفير البيانات والمعلومات اللازمة إلى قياس أداء المؤسسة ،وتقييم مركزها المالي وكذا تحديد

الضرائب المستحقة عليها باستخدام بعض المعايير كالقوائم المالية والمحاسبة بمختلف أشكالها

في ذل افتراض إن الإيرادات تحقق لحظه البيع والنفقات لحظه استحقاقها ،أما المدير المالي وبصفته المسئول على سير الوظيفة المالية فانه يحرص بالدرجة الأولى على اتخاذ القرارات السديدة والتي يترتب عليها زيادة إمكانيات المؤسسة في تحقيق أهدافها المسطرة وذلك عن طريق المحافظة على قدرتها في أداء التزاماتها و الحصول على مختلف أنواع الأصول الإنتاجية منها ،وهذا بدل تسجيل كل من الإيرادات والنفقات ،بالإضافة إلى أن المدير المالي يتولى مهمة التخطيط والمتابعة والرقابة وتقديم الأداء للتعرف على وقت وسبب حدوث العجز لتشخيص وسائل العلاج الفعالة ،ومن ثم اتخاذ القرارات التي تساعده على تحقيق أهداف الوظيفة المالية.

• **اتخاذ القرارات:** إن وجه الاختلاف بين الوظيفة المالية والمحاسبة فيما يخص اتخاذ القرار يتجلى في أن المحاسب ما عليه سوى تجميع وعرض البيانات المالية و المحاسبة وفقا لا يتوفر لديه من وثائق ،في حين أن المدير المالي يقوم بتحليل وتقييم هذه البيانات والتقارير وبناء على ذلك يتخذ القرارات اللازمة.

ومما سبق يمكن القول أن كلا من الوظيفة المالية والمحاسبة متلازمان ومتكاملان لا يمكن الاستغناء عن أي واحدة منها ،لكن استخدامهما كأداة لتحقيق الأهداف يختلف من مؤسسة إلى أخرى وكذلك حسب نوعية النشاط الممارس من جهة وحجم المؤسسة في حد ذاتها من جهة أخرى ،والملاحظة أن الوظيفة المالية تزداد أهميتها وتصبح جد ضرورية في ظل الحجم الكبير لنشاط المؤسسة حيث تستند إلى إدارة مستقلة تتخذ القرارات المتعلقة بمختلف الأصول سواء من حيث نوعيتها أو مصادر تمويلها أو القرارات المتعلقة بالأرباح وفق السياسات المسطرة ،في حين يكفي وجود فرع للمحاسبة من اجل سير نشاط مؤسسة ذات حجم صغير .

المطلب الخامس: أهداف الوظيفة المالية

يمكن تقسيم الأهداف التي تسعى الوظيفة المالية لتحقيقها في المنشأة أي هدفين أساسيين هما:

1- الأهداف العامة: وهي عامة لان المؤسسة ككل ترمي إلى تحقيقها، وتتمثل

فيما يلي:

- **هدف تعظيم الربح:** وهو هدف قصير الأجل فالمؤسسة بإمكانها أن تزيد من أرباحها وذلك مثلاً بتخفيض مصاريف البحث والتطوير ولكن هذه الزيادة تبقى مؤقتة، فانخفاض المصاريف ستؤثر على النوعية فتصبح السلع غير مطلوبة.
- **هدف تعظيم الثروة:** يتضمن هدف تعظيم الثروة، أو ما يعبر عنه بتعظيم قيمة المنشأة وذلك عن طريق تحقيق عائد في شكل أرباح موزعة أو زيادة في سعر السهم في السوق وهو طويل الأجل ويعمل على زيادة القيمة الحالية لاستثمارات الملاك.
- 2- **الأهداف الخاصة:**¹² وهي خاصة بكافة طرق التسيير في الإدارة المالية نفسها وتتمثل في توفير الشروط الضرورية لبقاء المؤسسة و استمراريتها والتي تجد في مفهوم السيولة،الملاءة المالية لمر دودية النمو والمحافظة على استقلالية المالية والتي تشكل أهم أهداف الوظيفة المالية. يمكن أن نذكر أهم الأهداف الخاصة بإيجاز فيما يلي:
- دراسة الحاجات المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة وذلك لتحديد الوسائل المالية الضرورية لتغطية نشاطها.
- اختبار أفضل طرق التمويل الممثلة في مزيج بين مختلف المصادر.
- في طار دراسة الوسائل اللازمة لتنفيذ برامج وخطط المؤسسة في مجال الإنتاج والتوزيع يتم بدراسة الإمكانيات التي تخص وسائل الإنتاج الضرورية بحيث تقترح عدة مشاريع ويتم المفاضلة بينها و اختيار أحسنها وفقاً لعدة معايير مالية، اجتماعية، سياسية، بيئية.

12 ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص.36

خلاصة الفصل

من خلال الفصل الجاري تطرقنا إلى مفهوم، خصائص وأنواع المؤسسات الاقتصادية و
 كذا إلى مزيج الوظائف التي تعمل في نسق لتحقيق أهدافها محاولين التوسع قدر الإمكان
 في تناول الإطار العام للوظيفة المالية بالمؤسسة نظرا لما لهذه الوظيفة من أهمية بالغة في
 رسم السياسات المالية للمؤسسة في المدى القصير، المتوسط و الطويل.

الفصل الثاني :

مفاهيم أساسية في التحليل المالي

- المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.
- المبحث الثاني: البنية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- المبحث الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية.

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم ويعتبر تشخيصا للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة (فصل أو سنة، اقل أو أكثر) باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل وهو يهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة واحدة أو عدة دورات من نشاطها وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية من أجل فهم مدلولها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية التي تعمل بها المؤسسة ومن ثم اقتراح حلول للخروج من الوضع الصعب و القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالتها المالية سيئة، إما إذا كانت جيدة فتقترح إجراءات تسمح بتدعيم نقاط القوة و تحسين الأداء المالي أكثر.

كما تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل المركز المالي وربحية المنشأة حيث أنها تلقي الضوء على بعض المشاكل المحتمل وجودها في هذه الأخيرة كما أنها تعتبر أداة تعتمد عليها أطراف داخلية أو خارجية خاصة الملاك عند اتخاذهم لقراراتهم الاستثمارية. تعد النسب المالية محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين بالمركز المالي للمنشأة، ولذا فإنها تزود الأطراف المعنية بفهم أفضل لظروف المنشأة عما إذا اعتمدوا على تحليل كل معلومة على حدة و ذلك لإكساب هذه الأخيرة دلالة مالية تفيد في رسم السياسات المالية المستقبلية للمؤسسة.

و بناء على ما سبق سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى مفهوم التحليل المالي أهدافه و نتائجه... الخ و كذا الإشارة إلى مختلف أدوات تحليل توازن البنية المالية محاولين تسليط الضوء على النسب المالية باعتبارها من أهم واسلم أدوات التحليل المالي المستعملة على نطاق واسع في تشخيص وتقييم الوضعية المالية للمنشأة من مختلف جوانبها.

المبحث الأول

ماهية التحليل المالي

- المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور التحليل المالي.
- المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي.
- المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي.
- المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي.
- المطلب الخامس: من يستعمل التحليل المالي.
- المطلب السادس: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.

المبحث الأول:

ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أفضل وسيلة للفحص الشامل للوضع المالي للمؤسسة خلال عدة دورات وذلك عن طريق الدراسة المفصلة للبيانات المالية وفهم مدلولاتها من أجل رسم سياسات مالية ناجعة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور التحليل المالي.¹

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استنادا لكشوفها المحاسبية ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل، وظهرت في بداية العشرينات من القرن الماضي بعض الدراسات المبنية على العديد من الدراسات بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما يساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.

إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة 1929 إلى 1933 كان لها اثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف حيث ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث اظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنتشرها الشركات التي تحتاج إلى مساهمة الادخار العمومي. كما إن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير "التحليل المالي"، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 13، 14.

معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة اقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، و أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي.

إن التحليل المالي هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات التاريخية المدونة بالقوائم المالية إلى كم اقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات وتشكل النسب المالية الجانب الأهم في عملية التحليل.²

ويقصد بالتحليل المالي بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة التي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية بها وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة.³

كما أن "PIERRE CONSO" عرفه على أنه أداة مهمة في اتصال المؤسسة مع محيطها ليس فقط ماليا ولكن صناعيا وتجاريا فهي تهدف إلى تشخيص أو فحص الوضعية المالية للمؤسسة لخدمة ودعم التقدير المستقبلي.⁴ وهذا ما يقودنا إلى القول بأن التحليل المالي هو عملية تشخيص الوضع المالي للمؤسسة بتاريخ معين من حيث التوازن المالي والمر دودية المالية⁵، وترتكز عملية التحليل المالي على المعطيات المالية والإحصائية والاقتصادية التي تخص المؤسسة ومحيطها ويشبه الكثير من الكتاب عملية التحليل المالي بعمل الطبيب الذي لا يمكن أن يصف لمريضه دواء دون فحصه وتشخيص حالته ومعرفة الأسباب التي أدت إلى مرضه ، وبعد التقدم الذي شهده الجانب الصناعي ازدادت أهمية التحليل المالي واتسع مفهومه وأصبح يعرف على أنه ذلك المجال من علوم التسيير الذي يهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة، ويستخدم مجموعة الأدوات والطرق والأساليب والتقنيات من أجل تحقيق الأهداف والخطط المالية وضمان التفاعل الايجابي مع عناصر المحيط المالي للمؤسسة.

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي.

² عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، الدار الجامعية، 1990، ص 97.

³ حمزة محمود الزبيدي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق، الجزائر، 2000 ، ص 37 .

⁴ VIZZA VONA, Pratique de gestion (Analyse Financière), BERTI édition, Série 1991,p 24 .

⁵ محمد الناشد، الإدارة المالية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ص 101 ، 102.

للتحليل المالي هدف عام وأهداف خاصة يرجى دائما تحقيقها من قبل المسيرين والقائمين عليها وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- **الهدف العام:** يتمثل في تعظيم قيمة وثروة المؤسسة .
- **الأهداف الخاصة:** متعددة ولكن تندرج كلها ضمن ثلاث أهداف رئيسية ومتكاملة وهي:

1- التحكم في المخاطر المالية: تعد مواجهة المخاطر المالية من بين أهم أهداف التحليل

المالي وهي مخاطر متنوعة نذكر من بينها:

➤ مخاطر متعلقة بالشروع في نشاطات ومشاريع مستقبلية.

➤ مخاطر الإفلاس ومخاطر العسر المالي.

وهناك مخاطر مرتبطة بالبيئة وهي ناتجة عن عوامل عدم التأكد وحالة عدم الاستقرار مثل مخاطر الاضطراب في سعر الصرف ومعدل الفائدة ، فلا بد من التحكم في مختلف هذه المخاطر وتدنيتهما إلى أدنى مستوى حتى تضمن تحقيق الهدف العام والمتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة.

2- تحقيق التوازن المالي: ويقصد به توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بالأحجام المطلوبة

ومن أحسن المصادر المالية البديلة واستخدام هذه الأموال ضمن هيكل مالي يحقق للمؤسسة توازنا ماليا جيدا، يضمن لها إمكانية تسديد الالتزامات المتمثلة في ديونها بصفة عامة وديونها القصيرة الأجل بصفة خاصة وذلك عند وصول تواريخ استحقاقها وهذا ما يجنبها الوقوع في عسر مالي، وما يترتب عنه من عقبات ونتائج سلبية متفاوتة الخطورة قد تصل إلى إفلاس المؤسسة وخروجها من دائرة الأعمال.

3- تحسين المردودية: يقصد بالمر دودية مدى قدرة المؤسسة من خلال نشاطها الإنتاجي

والاستغلالي على تحقيق فوائض مالية تمكنها من تسديد خدمات الأموال الموضوعة تحت تصرفها من مصادر خارجية، وتحقيق أرباح صافية توزع على الملاك أو يحتفظ بها داخل المؤسسة لإعادة استثمارها في إطار توسيع وتطوير نشاطها الإنتاجي والاستغلالي بحيث تقوم المؤسسة بتحسين مستوى المردودية عن طريق تدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة

مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، وذلك بغية تحقيق التراكم في الثروة وبالتالي المحافظة على مستوى أدائها المالي.

المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي.⁶

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجية وداخلية.

1- نتائج التحليل الخارجي: تختلف النتائج باختلاف المستعمل الخارجي والتي يمكن أن تكون احد

أو كل هذه العناصر التالية:

- تقديم ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض إلى البنك خاصة.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع، وإظهار أحسنها وأضعفها.

2- نتائج التحليل الداخلي: كما يمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية حسب

الهدف من تحليله:

- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية و التوزيعية للفترة تحت التحليل.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.

⁶ ناصر دادي عدون، مرجع ذكر سابقا، ص ص 12، 13 .

- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المر دودية فيها.
- اتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة....الخ) حيث التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة ولا يقل أهمية عنه.

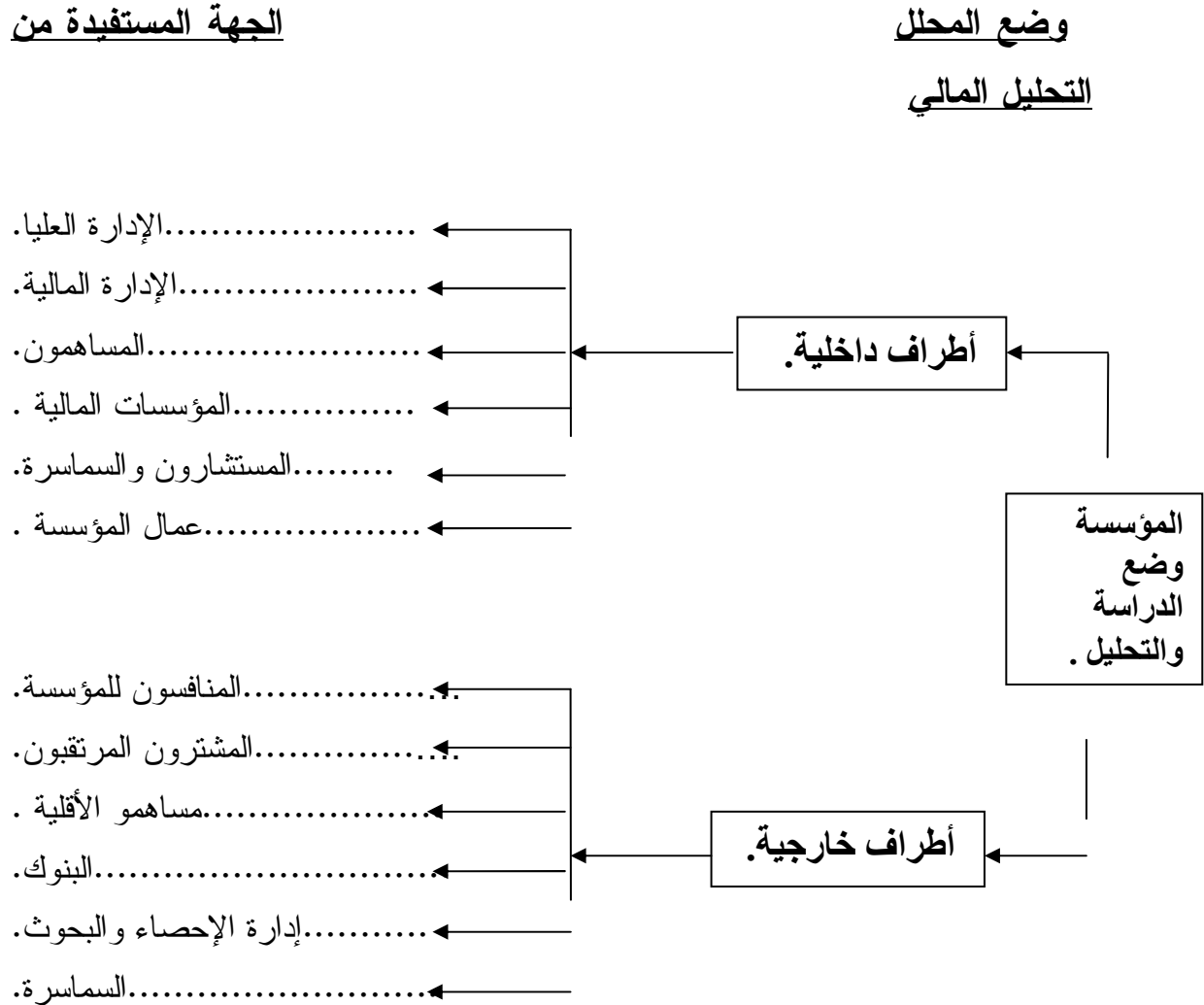
المطلب الخامس: من يستعمل التحليل المالي.⁷

يستعمل التحليل المالي حاليا من عدة أطراف خارجية عن المؤسسة أو داخلية.

- الأطراف الخارجية: يستعمل من طرف المصرفيين ورجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة أو مصلحة الضرائب أو الجهة الوصية على المؤسسة (وزارة، ولاية، بلدية) حسب نوع المؤسسة.
- الأطراف الداخلية: يستعمل من طرف المدير أو المسير المالي وهو ذو أهمية لاتخاذ القرارات المالية الاستثمارية التي تخص المؤسسة.

⁷ جميل احمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، 1999، ص 68 .

الشكل 03: مخطط يظهر الأطراف الداخلية والخارجية المستفيدة من التحليل المالي.



المصدر: جميل احمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، 1999

المطلب السادس: التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

وحتى نوسع الأفق العام لأهمية التحليل المالي لمنشأة الأعمال لابد من تحديد الجهات التي تستفيد منه وتهتم بإجرائه داخل المنشأة وعادة ما تختلف طريقة عرض المعلومات والبيانات وفقا للجهة المقدمة لها، وتلخص هذه الجهات كم يأتي:

1- التحليل المالي الموجه للمساهم:

يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد (الربح) على المال المستثمر، ودرجة المخاطر التي يتعرض لها، أي التي تتعرض لها استثماراته. لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب. وقد يختلف هذا الوضع عن المستثمر المتوقع (المرتقب) الذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المنشأة أم البحث عن فرص استثمارية أخرى ولذلك فإن كلا من المستثمر الحالي والمرتقب يهتمون بماضي المنشأة والمواقف الحرجة التي واجهتها والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ودرجة النمو المتوقع لنشاطها في الأمد القصير والطويل. لذلك يجب أن تكون حدود التحليل المالي واهتماماته قادرة على عكس هذه الجوانب.

2- التحليل المالي الموجه للدائنين:

يقصد بالدائنين الأشخاص الذين اكتتبوا بسندات إقراض المنشأة أو الأشخاص المحتمل شرائهم للسندات المصدرة، وقد يكون الدائن مصرفاً أو مؤسسة مالية أو أفراد طبيعيين، لذلك فإن هؤلاء الدائنين يهتمون عادة بالتعرف على سيولة المنشأة أي على قدرتها في تسديد القروض بمواعيد استحقاقها وكذلك الفوائد، لذلك فإن شكل التحليل المالي يجب أن يساعد هؤلاء الأشخاص في بناء قراراتهم الاستثمارية.

3- التحليل المالي الموجه للموردين:

يهم المورد التأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه، واستقرار أوضاعهم المالية، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل مع أي من هؤلاء

المتعاملين أو يخفض هذا التعامل أو يلغيه، وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.

4- التحليل المالي الموجه للمتعاملين:

ومن جانب آخر فإن شكل البيانات والمعلومات التحليلية التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه في السوق تفيد مجموعة المتعاملين معه، إذ من خلالها يستطيعون أن يعرفوا الشروط التي يحصلون عليها وحدود الاختلاف في هذه الشروط فيها بين كافة المتعاملين ، ومن مصلحة المنشأة المتعاملة أن تتابع مركز مورديها خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان استمرار وانتظام التوريد للمواد الأولية ومدى إمكانية تخفيض كلفتها.

5- التحليل المالي الموجه لإدارة المنشأة:

تهتم إدارة المنشأة بكل جوانب المركز المالي خاصة وأنها تعمل لتحقيق مصلحة المساهمين (الملاك) والتي تتمثل في تعظيم قيمة حق الملكية وأيضا الدائنون من حيث التأكد على سداد مستحقاتهم عندما يحين أجل الاستحقاق . وعليه يمكن للإدارة أن تستفيد من التحليل المالي ونتائجه في توجيه الأداء من فترة لأخرى مع دراسة أي متغيرات غير متوقعة للحد من أثارها.

6- التحليل المالي الموجه للعاملين:

يمكن القول بصفة عامة أن أهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المنشأة هما :

➤ المالكون .

➤ العاملون .

ومن المعروف أن احد أهم أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها، ويتم ذلك من خلال اطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمنشأة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها وفاعلية سياساتها وقراراتها وغيرها من جوانب القوة والتي تعد سندا قويا لاستمرارية المنشأة ونموها مما يعزز من ارتباط العاملين فيها ويقلل من معدل دوران العمل.

المبحث الثاني

البنية المالية للمؤسسة الاقتصادية

- المطلب الأول: الميزانية المحاسبية.
- المطلب الثاني: الميزانية المالية.
- المطلب الثالث: المقارنة بين الميزانية المحاسبية والمالية.
- المطلب الرابع: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

المبحث الثاني:

البنية المالية للمؤسسة

تعرض المؤسسة الاقتصادية معطياتها المحاسبية و المالية في قوائم مالية هي الميزانية المحاسبية و المالية التي تكون معطياتها أكثر دلالة مالية لاستخدامها في التحليل و تتمثل دراسة البنية المالية للمؤسسة في مقارنة طبيعة ومصادر الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها مع الاستعمالات التي خصصت لتلك الموارد اخذين بعين الاعتبار عامل الزمن، أي مقارنة درجة استحقاق الموارد المالية مع درجات السيولة لعناصر الاستعمالات و ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الميزانية المحاسبية.

1-تعريف الميزانية المحاسبية:⁸

هي عبارة عن وثيقة رسمية تمكننا من الاطلاع على الصورة العامة للوضع المالي للمؤسسة من خلال طرفي الأصول والخصوم في تاريخ معين والفارق بين الجانبين يمثل نتيجة الدورة الصافية لها.

الميزانية هي عبارة عن جدول لاستعراض القيم بالمتلكات التي تمتلكها المؤسسة والتزاماتها في تاريخ معين وعادة ما تنظم الميزانية في نهاية الدورة الاستغلالية ، ويلاحظ أن عناصر الموجودات رتبت ترتيبا تصاعديا بحسب درجة سيولتها بمعنى درجة تحولها إلى نقود سائلة ،فعلى سبيل المثال الاستثمارات (الأموال الثابتة) أطول من زمن المخزون (أموال متداولة) في التحويل إلى نقود سائلة، أما المطالبين فقد رتبت ترتيبا تصاعديا بحسب درجة الاستحقاق أي درجة الوفاء بها بمعنى أن الشركاء مطالبون بالدرجة الأولى بتسديد الديون (أي القروض) أكثر من رأسمال.

2-تحليل عناصر الميزانية المحاسبية:⁹

⁸ منصور بن عوف عبد الكريم، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 3
⁹ محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص 8

أ- تحليل عناصر الموجودات (الأصول):

تنقسم عناصر الموجودات إلى ثلاثة مجموعات وهي الاستثمارات، المخزون، الذمم.

- **المجموعة الثانية (الاستثمارات):** تتمثل في عناصر الذمة المالية وهي تلك

العناصر أو الوسائل المادية أو المعنوية من الأموال أو الممتلكات التي تتوفر عليها المؤسسة والتي تمارس بواسطتها نشاطاتها المختلفة وهي وسائل دائمة لفترة طويلة درجة سيولتها أكثر من سنة.

- **المجموعة الثالثة (المخزون):** يتمثل المخزون في عناصر الذمة المالية المخصصة

للاستغلال والتي تشتريها المؤسسة بغرض إعادة بيعها على حالها أو لاستغلالها في العملية الإنتاجية والحصول منها على منتجات قابلة للبيع.

- **المجموعة الرابعة (الذمم، الحقوق، المدينون):** تتكون هذه المجموعة من

مجموعة الحقوق المالية المكتسبة من طرف المؤسسة نتيجة علاقاتها وتعاملها مع الغير وتنقسم إلى قسمين أحدهما يمكن تحقيقه أي يعبر عن حقائق المؤسسة لدى الغير والآخر جاهز يمكن التصرف فيه مباشرة.

ب- تحليل عناصر المطالبات (الخصوم):

تنقسم عناصر المطالبات إلى مجموعتين وهما الأموال المملوكة والديون.

- **المجموعة الأولى (الأموال المملوكة، الخاصة):** هي مجموعة المبالغ الموضوعة

تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة من طرف الشركاء المالكين على شكل نقدية أو بالعمل.

- **المجموعة الخامسة (الديون):** وهي وسائل التمويل التي تحصلت عليها المؤسسة

من مصادر خارجية وغيرها.

- **النتيجة السنوية:** وهي الفرق بين الأصول والخصوم حيث تنطلق المؤسسة في الفترة بمجموعتين متساويتي الطرفين، ففي حالة ارتفاع قسم الأصول عن قسم الخصوم في نهاية السنة فهذا يدل على أن هناك أموال إضافية تتحقق بنفس الموارد المالية والفرق يكون بإشارة موجبة والعكس صحيح أيضا ففي حالة ما إذا كان قسم الخصوم أكبر من قسم الأموال فإن الفرق بينهما يسجل بإشارة سالبة في جانب الخصوم وذلك لتحقيق التوازن المالي بين الطرفين.

3-قيمة الميزانية المحاسبية:

تكمن قيمة الميزانية المحاسبية في اعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من ناحية واستعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير من ناحية أخرى، كما تبين أيضا الذمة المالية للمؤسسة أو حالتها الصافية وهي الفرق بين أصولها وخصومها المستحقة أو رأس مالها الخاص. بالإضافة إلى أن هذه الميزانية تفيد في تحديد نتيجة الدورة للمؤسسة.

4- الشكل العام للميزانية المحاسبية:

الجدول 01: الشكل العام للميزانية المحاسبية

المبالغ	الحساب	الأصول	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات و المؤنات	المبلغ الصافي	الحساب	الخصوم
		الاستثمارات					أموال مملوكة
20	مصاريف إعدادية				10	أموال جماعية	
21	قيم معنوية				13	الاحتياطات	
22	أراضي				14	إعانات الاستثمارات	
24	تجهيزات إنتاج				15	فرق إعادة التقييم	
25	تجهيزات اجتماعية				17	حسابات الربط بين الوحدات	
28	استثمارات قيد الانجاز				18	نتائج رهن التخصيص	
	المجموع 2				19	مخصصات خسائر و تكاليف	
	المخزونات						
30	بضاعة						المجموع 1
31	مواد و لوازم						
33	منتجات نصف مصنعة						الديون
34	منتجات قيد الانجاز				52	ديون الاستثمارات	
35	منتجات تامة				53	ديون المخزونات	
36	فضلات و مهملات				54	مبالغ محتفظ بها في الحساب	
37	مخزون خارجي				55	ديون تجاه الشركاء و الشركات الحليفة	
	المجموع 3				56	ديون الاستغلال	
	الذمم				57	تسبيقات تجارية	
40	حسابات الخصوم المدينة				58	ديون مالية	
42	مدينو استثمارات				50	حسابات الأصول الدائنة	
43	مدينو المخزونات						
44	ديون على الشركاء و الشركات الحليفة						المجموع 5
45	تسبيقات على الحساب						
46	تسبيقات الاستغلال				88	نتيجة الدورة	
47	ديون على الزبائن						
48	نقديات						
	المجموع 4						
	المجموع الكلي					المجموع الكلي	

المصدر: إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999

5-نقائص الميزانية المحاسبية اتجاه متطلبات التحليل المالي:

- القيم المحاسبية المسجلة على دفاتر المؤسسة لا تعتبر فعلا من الأصول الحقيقية لها.
- ديون المؤسسة لا تصنف إلى ديون قصيرة أو طويلة.
- عمليات التمويل الداخلي والخارجي تعتمد على مبدأ قدرة السداد فالبنوك لا تمنح قروضا إلا بالدراسة المالية لمركز المؤسسة المالي وهذا باستعمال التحليل المالي، والتحليل المالي لا يعتمد على الميزانية المحاسبية بل على الميزانية المالية.
- الطبيعة النظامية للميزانية المحاسبية لا تراعي التغيرات الحاصلة في الحياة الاقتصادية.

المطلب الثاني: الميزانية المالية

تتم دراسة وتحليل البنية المالية للمؤسسة عن طريق وضع ميزانيتها المالية التي تعتمد عملية إعدادها في مؤسسة ما على معطيات وبيانات ميزانيتها المحاسبية، وتتطلب عملية إعداد الميزانية المالية القيام بدراسة أولية ومعمقة لمحتوى كل عنصر من عناصر الميزانية المحاسبية وإجراء كل الترتيبات والتعديلات التي تستلزمها الميزانية المالية.

1-تعريف الميزانية المالية:

هي جدول يظهر جانبين احدهما الأصول والآخر الخصوم، حيث تترتب الأصول حسب درجة السيولة (وهي الفترة الزمنية المطلوبة لكي يتحول كل عنصر من هذه العناصر إلى نقدية جاهزة) وتترتب الخصوم حسب تاريخ استحقاقها (وهي الفترة الزمنية المطلوبة لكي يحين تاريخ استحقاق كل عنصر من هذه العناصر).

إن الميزانية المالية تأخذ بمبدأ المدة بمعنى الأصل الذي يبقى في المؤسسة لفترة تفوق السنة يصنف ضمن الأصول الثابتة حتى وإن كان عنصر من عناصر المخزونات أو الحقوق، ويعتبر أصلا متداولا كل عنصر من عناصر الأصول الذي يبقى في المؤسسة لأقل من سنة، وفي المقابل نجد نفس المبدأ بالنسبة لعناصر الخصوم إذ تعتبر مالا دائما إذا كانت مدة استحقاقه أكثر من سنة حتى ولو كان من الموردين وغيرهم وتعد دينا قصير الأجل كل عنصر من عناصر الدين بتاريخ استحقاقه لأقل من سنة.

2- دور الميزانية المالية:

للميزانية دور كبير يمكن إبرازه من خلال ما يلي:

- تقديم الذمة المالية الحقيقية للمؤسسة وذلك من خلال تقييم عناصر الميزانية المالية بقيمتها الحقيقية.
- تحديد التوازن المالي: المقارنة بين موارد واستخدامات المؤسسة وملاحظة مدى تغطية الخصوم المستحقة عن طريق الخصوم السائدة.
- تقييم سيولة الميزانية أي قدرة المؤسسة على تغطية ديونها لأقل من سنة بالاعتماد على الأصول لأقل من سنة.
- تقدير ملاءة المؤسسة بالإجابة على الأسئلة التالية: هل أصول المؤسسة كافية لتغطية كل الديون؟ هل المؤسسة لديها القدرة على تسديد كل ديونها؟
- تسمح باتخاذ القرارات.

3- هيكل الميزانية المالية:

الميزانية هي وجهة نظر اقتصادية وليست مجرد جدول يتضمن قيم عناصر الأصول من جهة وقيم عناصر الخصوم من جهة ثانية، بل هي أيضا جدول للتقابل القيمي والزمني بين هذه العناصر وتلك.

لذلك تعتمد عملية إعداد ووضع الميزانية المالية على معطيات وبيانات ميزانيتها المحاسبية، إضافة إلى معطيات وبيانات محاسبية وإحصائية واقتصادية أخرى. وتتطلب عملية إعداد الميزانية المالية القيام بدراسة معمقة لطبيعة ومحتوى كل عنصر من عناصر الميزانية المحاسبية، وذلك من أجل إجراء التعديلات اللازمة والتي تجعل الميزانية المالية تعبر بموضوعية وواقعية عن الحالة للمؤسسة بتاريخ وضع هذه الميزانية. وترتب عناصر الميزانية المالية وفق المبدأ المعمول به في ترتيب عناصر الميزانية المحاسبية أي السيولة والاستحقاق.

4- تصنيف مراكز الميزانية المالية:

- الاستخدامات (الأصول): تنقسم إلى الأصول الثابتة التي تتعدى درجة سيولتها السنة اعتباراً من تاريخ وضع الميزانية وإلى الأصول المتداولة التي تشغل جميع عناصر الاستخدامات التي لا تتعدى درجة سيولتها السنة.
- الموارد (الخصوم): وتنقسم إلى الأموال الدائمة والتي تشغل كل عناصر الموارد المالية التي تتجاوز درجة استحقاقها السنة، والديون قصيرة الأجل تضم كل عناصر الموارد المالية التي لا تتجاوز فترة استحقاقها السنة.

5- تحليل عناصر الميزانية المالية:

➤ تحليل عناصر الاستخدامات:

- الأصول الثابتة: وتتكون من عناصر الحسابات التالية:
 - الاستثمارات الحقيقية الصافية: جميع الاستثمارات (جميع حسابات المجموعة الثانية) ضمن الميزانية المحاسبية تعد أصولاً ثابتة و ذلك بمبالغها الصافية باستثناء الحساب 20 المصاريف الإعدادية التي لا تمثل استثمار حقيقي وإنما هي مصاريف تحملتها ودفعتها المؤسسة خلال مرحلة تكوينها وهي تمتاز بالضخامة ولا تخص دورة واحدة ونجد فيها (مصاريف عقد الشركة، مصاريف البحوث، القروض، التجريب والتهيئة....) وعموماً نقول أنها أصول وهمية غير حقيقية أي قيمتها غير مادية لذلك تعامل معاملة خاصة محاسبياً حيث مبلغها الصافي يحذف من الأصول الثابتة بالميزانية المالية مع طرح ما يعادل قيمتها من الأموال الخاصة للمؤسسة وذلك حفاظاً على التوازن المحاسبي للميزانية المالية.
 - مخزون العمل أو الضمان: وهو ذلك المخزون الأدنى اللازم والضروري الذي يبقى في مخازن المؤسسة لفترة دائمة لمواجهة حالات توقف المورد على توريد المؤسسة لسبب معين أو لحادث ما، حتى لا تتوقف المؤسسة عن نشاطها لمجرد حادثة معينة تكلفها خسارة، وقد تعصف بها خارج السوق.

إن حجم مخزون العمل وقيمته تبقى خاضعة لعنصر التجريب واستعمال أدوات تحليل رياضية من زاوية التحليل المالي فهذا المخزون يبقى في مخازن المؤسسة لفترة تفوق السنة ولذلك يعالج في الميزانية المالية تحت مجموعة الأصول الثابتة. مخزون العمل أو الضمان أو الأمان يشمل على جميع المخزونات سواء من البضاعة أو المواد واللوازم أو منتجات بمختلف أنواعها أو الموارد المالية أو غيرها.

■ **ح/42 مدينو الاستثمارات:** وتتمثل حساباته الفرعية في الاستثمارات المالية ذات الطبيعة المتوسطة وطويلة الأجل ويعامل ح/42 وما تفرع عنه من الحسابات الفرعية في الميزانية المالية من حيث المبدأ العام ضمن مجموعة الأصول الثابتة، إلا إذا وجد في الحالة ما ينص على خلاف ذلك. ومن بين الحسابات الفرعية له نجد:

✓ **سندات المساهمة:** أوراق مالية ح/421 وهي مبالغ مالية تساهم بها المؤسسة في المؤسسات الأخرى وعادة ما تبقى مساهمتها لأكثر من سنة ولذلك فماليا تعد أصلا ثابتا، أما سندات المساهمة المتنازل عنها فهي ضمن النقديات.

✓ **الكفالات المدفوعة:** محاسبيا هي ح/426 وهي مبالغ مالية تسدد و تظهر عند حصول المؤسسة على شيء ما كضمان وتسترد إذا تحقق الشرط المتفق عليه ومثال على ذلك الضمان المقدم لصاحب محل تم استئجاره، فهذا المبلغ سيبقى لفترة طويلة وهي حق المؤسسة ولذلك يعتبر أصلا ثابتا، فمن غير المعقول أن يسترد الضمان في أقل من سنة.

■ **المحجوزات البنكية:** وهي مبالغ بنكية تحجز مقابل شراء الاستثمارات ، وفي جميع الأحوال تتم مدة الحجز لأكثر من سنة لذلك فهذه المحجوزات تدرج ضمن الأصول الثابتة.

• **الأصول المتداولة:** وتتكون من العناصر التالية:

■ **المخزون:** ويضم مختلف عناصر المخزونات من بضاعة و مواد ولوازم ومنتجات تامة والتي تقل درجة سيولتها عن السنة وتأتي في المرتبة الأولى في تشكيل الأصول المتداولة، باستثناء مخزون الأمان الذي يعتبر ضمن الأصول الثابتة.

- **الذمم والحقوق:** وهي مجموعة العناصر والقيم التي تنتج من تعامل المؤسسة مع الغير، وتضم كل حسابات المجموعة 4 باستثناء ح/42 مدينو الاستثمارات. وتوضع حسابات الذمم ضمن الأصول المتداولة إلا إذا وجد ما ينص على خلاف ذلك.

ملاحظة هامة:

- يمكن تقسيم الأصول الثابتة إلى قسمين هما القيم الثابتة والقيم الثابتة الأخرى.
 - **القيم الثابتة:** وهي مجموع (كامل) عناصر الاستثمارات حسب الدليل الوطني.
 - **القيم الثابتة الأخرى:** وهي عناصر المجموعة (3) و(4) من الدليل الوطني المحاسبي والتي تم إدماجها من منظور مالي (اعتبار مالي) إلى الأصول الثابتة كمخزون العمل وسندات المساهمة وغيرها.
- كما يمكن تقسيم الأصول المتداولة بدورها غالى قيم الاستغلال وقيم غير جاهزة و قيم جاهزة.
 - **قيم الاستغلال:** وتشمل على جميع عناصر المخزونات (المجموعة 3) باستثناء مخزون العمل.
 - **قيم غير جاهزة (قيم قابلة للتحقيق):** وهي تلك العناصر الواردة في المجموعة الرابعة من الدليل الوطني المحاسبي بخلاف ما تم إدراجه ضمن الاستثمارات وما يمكن تحويله إلى أموال وهنا الإشارة إلى النقديات.
 - **قيم جاهزة:** وهي تلك الحسابات التي حولت إلى نقديات نفسها وعموما هي البنك والصندوق وأوراق القبض المحسومة وسندات المساهمة المتنازل عنها وسندات توظيف مسترجعة.....الخ.

➤ تحليل عناصر الموارد:

- **الأموال الدائمة:** تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما:

- **أموال دائمة خاصة:** وهي تتمثل في الأموال الجماعية أو الشخصية التي تحصلت عليها المؤسسة من المساهمين أو الملاك، بالإضافة إلى الاحتياطات ونتائج رهن التخصيص، ومخصصات الخسائر والتكاليف، نتيجة الدورة، المصاريف الإعدادية، وغيرها من حسابات المجموعة الأولى الأخرى التي وردت في المخطط المحاسبي الوطني.
- **أموال دائمة أجنبية (الطويلة والمتوسطة الأجل):** وتنظم الديون المتوسطة والطويلة أي التي تزيد فترة استحقاقها عن السنة ومنها حـ/52 دائن الاستثمارات وفروعه وغيرها من الديون التي تستعمل أساساً في تمويل عناصر الأصول الثابتة.
- وتعالج هذه الديون في الميزانية المالية ضمن مجموعة الأموال الدائمة، إلا إذا وجد نص صريح يغير ذلك، كما يضم الديون الأخرى التي يتبين عند دراستها أن مدة استحقاقها تفوق السنة مثل مخصصات الخسائر والتكاليف.
- **ديون قصيرة الأجل:** وهي موارد مالية مستحقة التسديد على المدى القصير أي أقل من سنة ومنها:
 - ديون الموردين.
 - ديون (قروض) قصيرة الأجل.
 - ديون الاستثمارات الواجبة الدفع في أقل من سنة.
 - مؤونات الخسائر المحتملة القصيرة الأجل.
 - مبلغ الضريبة على المؤونة غير المبررة.
 - النتيجة الموزعة على المدى القصير.
 - الضرائب على الأرباح.
 - أوراق الدفع.

6-أنواع الميزانية المالية:

يمكن أن يتخذ جدول الميزانية المالية أنواعا مختلفة، وذلك بحسب طبيعة وعملية التحليل وأدوات التحليل المستخدمة والغرض المراد تحقيقه، والمحلل المالي هو وحده الذي يمكن أن يقدر مدى التفسير أو الاختصار الذي يجب أن تتضمنه الميزانية المالية.

• الميزانية المالية المختصرة

الجدول 02: الشكل العام للميزانية المالية المختصرة

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	<u>الأموال الدائمة:</u>		<u>الأصول الثابتة:</u>
	- الأموال الخاصة		- قيم ثابتة
	- الأموال الأجنبية		- قيم ثابتة أخرى
	<u>الديون قصيرة الأجل:</u>		<u>الأصول المتداولة:</u>
	- موردون و أوراق الدفع		- قيم الاستغلال
	- ديون بنكية		- قيم غير جاهزة
	- ديون قصيرة الأجل أخرى		- قيم جاهزة
	المجموع		المجموع

المصدر: عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999

• الميزانية المالية شديدة الاختصار (المكثفة)

الجدول 03: الشكل العام للميزانية المالية شديدة الاختصار

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	الأموال الدائمة		الأصول الثابتة
	الديون القصيرة الأجل		الأصول المتداولة
	المجموع		المجموع

المصدر: عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999

• الميزانية المالية المفصلة

الجدول 04: الشكل العام للميزانية المالية المفصلة

المبلغ	الموارد	المبلغ	الاستخدامات
	<u>الأموال الدائمة</u> رأسمال الشركة احتياطات إعانات الاستثمارات فرق إعادة التقدير نتائج رهن التخصيص مخصصات خسائر و تكاليف		<u>الأصول الثابتة</u> قيم معنوية أراضي تجهيزات إنتاج تجهيزات اجتماعية استثمارات قيد الانجاز حقوق الاستثمارات
	المجموع		المجموع
	<u>ديون قصيرة الأجل</u> ديون الاستثمارات ديون المخزونات مبالغ محتفظ بها في الحساب ديون تجاه شركاء و شركات حليفة ديون الاستغلال تسبيقات تجارية حسابات الأصول الدائنة		<u>الأصول المتداولة</u> مخزون خارجي حقوق على المخزونات تسبيقات على الحساب تسبيقات الاستغلال حقوق على الزبائن نقديات حسابات الخصوم المدينة
	المجموع		المجموع
	المجموع الكلي		المجموع الكلي

المصدر: عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية،

الجزائر، 1999

7 - التمثيل البياني للميزانية المالية :

يمكن تمثيل الميزانية المختصرة في أشكال عديدة نذكر منها: الأعمدة، المثلثات، الدائرة، المربعات، المستطيل، نصف الدائرة.

• التمثيل البياني على شكل مستطيل: ويتم ذلك عبر الخطوات التالية:

- رسم مستطيلين مجاورين.
- تجزئة كل مستطيل إلى تدريجات لتسهيل العملية (كان يجزأ إلى 100 درجة) .
- تقسيم كل عنصر من عناصر الأصول على مجموع الأصول ثم ضرب الحاصل في 100 .
- النسبة المتحصل عليها تمثل على المستطيل.
- التمثيل يبدأ من أعلى الميزانية.

الشكل رقم 04: التمثيل البياني للميزانية المالية على شكل مستطيل

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
قيم الاستغلال	
قيم غير جاهزة	د. ق. أ
قيم جاهزة	

الخصوم

الأصول

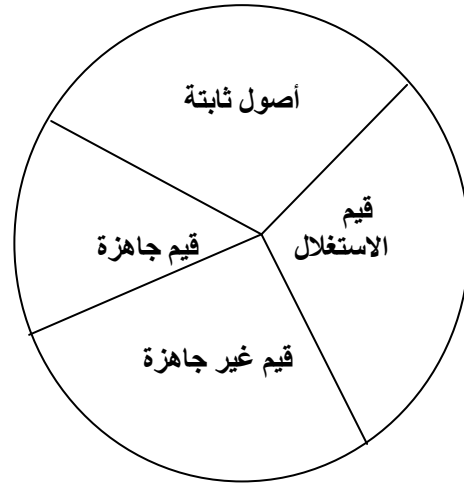
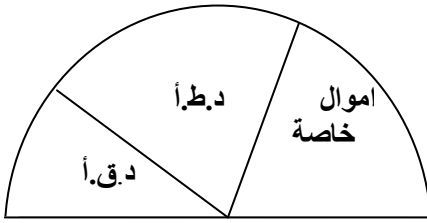
المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1990 .

• التمثيل البياني على شكل دائرة أو نصف دائرة:

للمثيل على الدائرة أو نصف الدائرة لعدد من عناصر الميزانية ، ويمكن تخصيص نصف الدائرة للأصول والنصف الثاني للخصوم أو دائرة للخصوم وأخرى للأصول، ولسهولة التمثيل تحسب النسب المئوية لعناصر الميزانية المختصرة باستعمال العلاقة الثلاثية البسيطة :

← **مج الميزانية** 360° (أو 180° في حالة التمثيل بنصف دائرة)
← **قيمة العنصر** **س**

الشكل رقم 05: التمثيل البياني للميزانية المالية على شكل دائرة و نصف دائرة



الخصوم

الأصول

المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1990 .

المطلب الثالث: المقارنة بين الميزانية المالية والمحاسبية.

يظهر الاختلاف بين الميزانية المحاسبية و الميزانية المالية فيما يلي:

- 1- من حيث الشكل فهو جدول في كل من الميزانية المالية والميزانية المحاسبية ويكون إجباري في الميزانية المحاسبية وغير ذلك في الميزانية المالية.
- 2- مدخلات الميزانية المالية تأتي بها من معطيات الميزانية المحاسبية والترتيب يكون حسب درجة السيولة المتصاعدة بالنسبة للموجودات في كلا الميزانيتين وحسب درجة الاستحقاق للمطالب في كلا الميزانيتين.
- 3- بالنسبة لمضمون الميزانيتين يختلف من حيث مجموعات الحسابات وكذلك من حيث الترتيب.
- 4- الموجودات تقسم إلى 3 مجموعات بالنسبة للميزانية المحاسبية إما الميزانية المالية فهي تقسم إلى موجودات ثابتة وموجودات متداولة.
- 5- المطالبات تقسم في الميزانية المالية إلى أموال دائمة (أجنبية أو خاصة) وديون قصيرة الأجل.
- 6- الميزانية المالية تأخذ المبالغ الصافية فقط عكس الميزانية المحاسبية التي تأخذ المبالغ الإجمالية.
- 7- تأخذ بعين الاعتبار الاستعمالات والموارد الحقيقية أي قيم تلك العناصر التي تكون اقرب إلى الواقع، بمعنى أن العناصر في الميزانية المالية قد تختلف عنه في الميزانية المحاسبية.

المطلب الرابع: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

1 - أهمية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية:

تعتبر عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ضرورية لان الهدف منها هو إظهار القيم المحاسبية للعناصر بقيمتها الحقيقية أو الفعلية لان إعداد الميزانية المحاسبية يعتمد على مبدأ الحيطة والحذر حيث تسجل ضمن حساباتها النفقة المتوقعة ولا يسجل الإيراد المتوقع أضف إلى ذلك أنها تعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية لعناصر الاستثمارات أي تاريخ دخول الاستثمار والذمة المالية للمؤسسة غير انه بين هذا التاريخ وتاريخ إجراء التحليل (وضع الميزانية المالية) تكون قيمة الاستثمار قد تغيرت لذلك كان من الضروري أن يتم هذا التحول من الميزانية المحاسبية

إلى المالية التي تعتمد في حساباتها على القيم الواقعية الموضوعية ولكي تتم عملية التحول يجب ترتيب عناصر الميزانية المالية لما يتناسب والترتيب المعمول به في الميزانية المحاسبية. وعليه المبادئ التي يجب الاعتماد عليها لإعداد الميزانية المالية هي:

- مبدأ السيولة بالنسبة للأصول.

- مبدأ الاستحقاق بالنسبة للخصوم .

- مبدأ القيمة الحالية (الحقيقية) لعناصر الأصول المختلفة.

- التحلي بمبدأ الحذر في التقييم.

2 - كيفية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية:

يتم تحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية بإدخال جملة من التغيرات على عناصرها سواء على الأصول أو على الخصوم، حيث أنها تصنف كما ذكرنا سابقا بالنسبة لجانب الأصول إلى:

- الأصول الثابتة: وتضم كل الاستعمالات التي تزيد درجة سيولتها عن السنة.

- الأصول المتداولة: وتضم كل ما تبقى من مجموع الاستعمالات والتي تتكون من الموجودات التي تقل درجة سيولتها عن السنة.

بالنسبة لجانب الخصوم إلى:

- الأموال الدائمة: وتضم كل الموارد التي تتعدى درجة استحقاقها السنة.

- الديون قصيرة الأجل: وتضم جميع الموارد الأجنبية التي تقل درجة استحقاقها عن السنة.

■ العناصر الخاضعة للتغيير :

من بين العناصر الخاضعة للتغيير الحسابات التالية :

- ينبغي قبل وضع الميزانية المالية توزيع رصيد الحسابين 88 نتيجة الدورة ، و حـ/18 نتائج رهن التخصيص ، ويكون هذا التوزيع بحسب الطريقة المنصوص عليها أما في حالة عدم النص صراحة على طريقة توزيع ذلك الحسابين فيتم هذا التوزيع بحسب آخر طريقة توزيع اتبعتها المؤسسة في الماضي ، وإلا فيضاف رصيد كل هذين الحسابين (بإشارته

الجبرية) ضمن الأموال الخاصة تحت مسمى نتائج رهن التخصيص أو أرباح موزعة ضمن الأموال الخاصة.

- يعالج رصيد الحساب 19 مخصصات الخسائر والتكاليف من الناحية المالية كما يلي:
 - إذا تبين من مراجعة المخصص أن احتمال الخطر أو الخسارة الذي من أجله اعد هذا المخصص قد زال تماماً أي أن المخصص أصبح من دون هدف، يعتبر مبلغ ذلك المخصص بمثابة احتياطي خاص بعد أن تحتسب عليه الضريبة على الأرباح.
 - أما إذا تبين من مراجعة المخصص أن احتمال الخطر أو الخسارة الذي اعد من أجله ما زال قائماً فيعالج المخصص من الناحية المالية على أنه دين من ديون المؤسسة بحيث:

✓ إذا كان يتوقع مواجهة التكلفة أو الخسارة المتعلقة أو ذلك المخصص خلال فترة زمنية لا تتعدى السنة يكون ذلك المخصص من الديون قصيرة الأجل.

✓ أما إذا كان متوقع أن المؤسسة تتحمل التكلفة أو الخسارة الخاصة بالمخصص في هذه الحالة ضمن الديون الطويلة أو المتوسطة الأجل أي ضمن مجموعة الأموال الدائمة الأجنبية.

- المصاريف الإعدادية وهي التي لا تعبر عن قيمة مالية حقيقية ولذلك تعامل معاملة خاصة محاسبياً حيث مبلغها الصافي يحذف من الأصول الثابتة بالميزانية المالية مع طرح ما يعادل قيمتها من الأموال الخاصة للمؤسسة وذلك حفاظاً على التوازن المحاسبي للميزانية المالية ، أي أنها تظهر في جانب الأموال الدائمة بإشارة سالبة.
- الديون المشكوك في تحصيلها والتي توضع لها مؤونة بمقدار عدم التسديد المحتمل تبقى في الأصول المتداولة ما لم ينص على خلاف ذلك .
- تضاف قيمة مخزون العمل (الأمان أو الضمان) إلى القيم الثابتة بالمؤسسة على اعتبار وجوده المستمر ، والذي يسمح بإتمام النشاط العادي دون انقطاع رغم ما قد يصيب المخزون فيما يخص سعره أو كميته.
- الأصول الثابتة المادية (الاستثمارات) تسجل بقيمتها الحقيقية وهي القيمة السوقية أو الفعلية لعنصر الاستثمار وهي عرضة لتقييم مفعول العرض والطلب ، مما يؤدي إلى نشوء فرق بينها وبين القيمة المحاسبية الصافية التي تؤخذ من الميزانية المحاسبية وقد يكون هذا الفرق قيمة إضافية (بإشارة موجبة) أو نقص قيمة (بإشارة سالبة) ويسمى هذا الفرق بـ فرق إعادة التقدير، ويحسب بالعلاقة التالية :

فرق إعادة التقدير = القيمة الحقيقية للأصل المعني - القيمة المحاسبية للأصل المعني

- الأموال الخاصة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار فرق إعادة التقدير للأصول، فإذا كان هذا الفرق موجب يضاف إلى الأموال الخاصة إما إذا كان سالب يطرح منها، بالإضافة إلى النتائج الصافية الناتجة من السنة المالية أو من فرز المؤونات على الأعباء والخسائر وتصفياتها.
- نقل قيمة مدينو الاستثمارات إلى الأصول الثابتة إلا إذا ثبت من كشوف المؤسسة ما ينص على خلاف ذلك.
- سندات المساهمة وسندات التوظيف تأخذ بعين الاعتبار فرق القيمة أيضا بعد تحديد مدتها إذ عادة ما تأخذ الأولى مدة أكبر من سنة والثانية في حالة الإشارة إلى ذلك في ملحقات كشوف المؤسسة.
- إضافة الأوراق المخصوصة إلى القيم الجاهزة، والحقوق غير المحققة خلال أقل من سنة تضاف إلى الأصول الثابتة.
- تضاف ديون الاستثمارات كذلك للديون طويلة الأجل عادة، وعندما تحدد قيمة الدفعة أو الدفعات التي تسدد كل سنة تعد ديون قصيرة الأجل، إما الجزء المتبقي يضم الديون طويلة الأجل.
- النتيجة السنوية وهي الخسارة أو الربح المحقق خلال الدورة، فإذا كانت النتيجة ربعا تفرض عليها ضريبة ويعد مبلغ الضريبة ديناً قصير الأجل، ثم النتيجة الصافية إذا تم توزيعها فهي ديون قصيرة الأجل، إما إذا لم توزع كما ذكرنا سابقاً فتعتبر من الأموال الخاصة إما أن تدرج ضمن الاحتياطات أو تضاف مباشرة إلى رأس المال، أما الخسارة فتطرح من الاحتياطات.

الجدول 05: يوضح كيفية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

الاستخدامات		الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية		الموارد			
الاستثمارات	قيم ثابتة	أصول ثابتة	أصول دائمة	أموال خاصة	الأموال الخاصة		
	المخزون			قيم الاستغلال	الديون	ديون طويلة ومتوسطة الأجل	ديون قصيرة الأجل
الذمم	قيم جاهزة غير	أصول متداولة		قيم جاهزة			

المصدر: محمد رفيق الطيب، مدخل لتسيير أساسيات ووظائف وتقنيات المؤسسة الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 .

3 - الهدف من الانتقال إلى الميزانية المالية :

ليس الهدف من الانتقال إلى الميزانية المالية هو إعداد الميزانية فقط بل هي أداة لخطوات أخرى يستفيد منها المحلل المالي لبناء تقريره عن الحالة العامة المالية للمؤسسة بجمع حيثياتها والحكم عليها واتخاذ القرارات الهامة ، كما أن الميزانية المالية يستعين بها متعاملون مع المؤسسة كالبنوك مثلا والذين يريدون المساهمة بحصص في المؤسسة باعتبار معطيات و بيانات الميزانية المالية أكثر دلالة مالية من الميزانية المحاسبية، إن إعداد وتشخيص الصحة العامة للمؤسسة ومعرفة المركز المالي لها وحسن أو سوء إدارتها لن يتم إلا باستعمال أدوات التحليل المالي التي سنتطرق إليها في المبحث الموالي.

المبحث الثالث:

التحليل بواسطة النسب المالية

- المطلب الأول: ماهية النسب المالية.
- المطلب الثاني: أنواع النسب المالية.
- المطلب الثالث: مقارنة النسب المالية.

المبحث الثالث:

التحليل بواسطة النسب المالية

بعد التطرق في المبحث السابق إلى مختلف أدوات تحليل التوازن المالي من رأسمال عامل و الاحتياجات من رأس المال و الخزينة ارتأينا تخصيص هذا المبحث لأهم أداة من أدوات التحليل المالي ألا و هي النسب المالية انطلاقا من التعرف على مفهومها و خصائصها ثم مختلف أنواعها إضافة إلى أهم العلاقات الحسابية التي يتم من خلالها تحديد قيمة كل نسبة و مختلف معايير مقارنة كل نسبة.

المطلب الأول: ماهية النسب المالية.

1-تعريف النسب المالية:

يقصد بالنسب المالية العلاقة بين متغيرين تربطهما علاقة عضوية أو دلالة اقتصادية أو مالية مشتركة حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.¹⁰

كما يعرفها البنك الفرنسي (جويلية 1974) على أنها علاقة تربط بين مقدارين يمثل احدهما البسط والآخر المقام، وقد يمثل هذان المقداران معطيات خام ، حسابات الميزانية والتسيير ، ورأس المال العامل ، القيمة المضافة ... الخ ، والتي تكون معرفة بحسابات اقل أو أكثر تعقيدا.¹¹

هذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج البيانات المتخذة من طرف المؤسسة ، وبصفة موضوعية وفي إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة ، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية وخارجية بين عدة مؤسسات ، وهذا ما يقودنا إلى القول بان هناك عدد

¹⁰ منير صالح هندي ، الإدارة المالية (مدخل تحليل معاصر) ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1991 ، ص 43 .
¹¹ George dépaillons , gestion financière , 8eme edition, edition Sirey , Paris, 1983 , P 231

لا نهائي من النسب وعليه فان عدد النسب المالية يزداد وينخفض حسب نوع التشخيص أو التحليل والحاجة إليه وكذا القائم بهذا التحليل .

2- خصائص النسب المالية :

يمكن حصر أهم خصائص النسب المالية في النقاط التالية :

- **التجانس:** بمعنى أن تكون المقادير المنسوبة إلى بعضها البعض معرفة بدقة ووضوح وان تكون قابلة للمقارنة فيما بينها من حيث: محتواها، تقديمها النقدي وتواريخ وضعها.
- **الدلالة:** أي أن تكون النسب معبرة عن الهدف أو الأهداف المتوخاة من التحليل المالي (طلب الحصول على قرض بنكي ، الحصول على ائتمان الموردين ...الخ).
- **الانتقاء:** لكي تكون عملية التحليل مركزة وذات فعالية ينبغي الاختصار على اختيار من بين عدد لا يحصى له من النسب الممكنة ، عددا محدودا منها الذي يعبر أحسن تعبير عن جانب أو عدة جوانب من الوضعية المالية للمؤسسة المراد تحليلها (السيولة ، النشاط ، المر دودية.....الخ).
- **الذاتية:** يتوقف اختيار النسب المالية على المحلل المالي ذاته مؤسسة نفسها بنك، مستثمر.....الخ، بحيث يمكن حساب نسب مختلفة لتحليل نفس الظاهرة أو المشكلة.

3- التحليل المالي بالنسب المالية :

يعتبر التحليل المالي باستخدام أسلوب النسب المالية من الأنواع الرئيسية والمهمة في تحليل الحسابات الختامية .وكما ذكرنا سابقا بأنه يقصد من النسب المالية إيجاد علاقة حسابية بين البسط والمقام ويمثل كل منها فقرة أو مجموعة من الحسابات الختامية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل).

لذلك فانه من الضروري التأكيد على أن هذه النسب هي ليست الغاية من التحليل المالي ، وإنما هي في الواقع مؤشرات وتصورات تعطي الوضوح والأجوبة لكثير من التساؤلات المتعلقة بتقييم الأداء بشكل عام والأداء الاستراتيجي منه بشكل خاص وكذلك تقييم الوضع المالي والنقدي للمنشأة والاهم في ذلك هو اكتساب النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات المهمة التي تلجا إليها الإدارة و يلجا إليها المحلل المالي لغرض التنبؤ بحالات الفشل التي قد تتعرض لها المنشأة والتي تقودها إلى التصفية .

ورغم سهولة حساب النسب المالية وإنها لا تتطلب من المحلل المالي إلا قدرا محدودا من الخبرة والمهارة والمعرفة بفقرات الحسابات الختامية إلا أن تفسير نتائجها يتصف بالصعوبة مما يقتضي من المحلل الإدراك الجوهري لطبيعة العلاقة بين مكونات هذه النسب من جهة والاقتصاد والسوق والقطاع الذي تنتمي إليه المنشأة المعنية والتغيرات التي تحصل فيها من جهة ثانية .

ومن المفروض أن يقوم المحلل المالي بحساب مجموعة من هذه النسب تتلاءم وطبيعة الغرض المراد والتقييم المطلوب من الإدارة والمشاكل الرئيسية التي تواجه الإدارة وكثيراً ما تؤدي دراسة عدد من النسب مرتبطة بمشكلة معينة ، أو مخصصة لتقييم محدد ، إلى اكتشاف نسب مالية جديدة تفيد عملية التحليل المالي .

4- أهمية النسب المالية:

نجد أن للنسب المالية أهمية كبيرة انطلاقاً من أنها أداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة وقياس فعالية التسيير فيها فبواسطتها يمكن الوصول إلى:

- معرفة وإدراك مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها .
- تحديد نقاط الضعف والقدرة السياسية المالية المتبعة من طرف المؤسسة .
- قياس الفاعلية التي تحصل عليها المؤسسة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق رقم أعمال جيد .
- تساعد على معرفة مدى الربح المحقق قصد الزيادة فيه من أجل الاستمرارية والنمو .
- متابعة نتائج المؤسسة خلال فترة الاستغلال وبالتالي الحكم على التطورات التي تتم على مستوى المؤسسة.
- يتم مقارنة النسب المالية المتحصل عليها مع نسب القيم النموذجية عند تشخيص الوضعية المالية أو الاستغلالية من أجل وضع تقديرات واتخاذ القرارات المستقبلية.
- من خلال النسب المالية المدروسة (المختارة) يتمكن المحلل المالي تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع لنفس السنة، كما يساهم في متابعة تطور التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات.
- يختار المحلل المالي مجموعة من النسب الأساسية ذات المفهوم المفيد وتوضع حدود لا يجب تعديها حتى تكون المؤسسة في وضعية مالية مقبولة وتخضع هذه النسب لتفسيرات المحلل المالي .

المطلب الثاني: أنواع النسب المالية.

النسب المالية كثيرة العدد وقد يؤدي تحليل حالة ما إلى اكتشاف نسب مالية جديدة حيث يسهل الحصول عليها ، والمشاع في كتب التحليل المالي هو وجود مجموعات من النسب المالية تجمع إما حسب المجال الذي تشتق منه أو تحدد حسب الغرض الذي تحسب من أجله .

1- حسب مجال الاشتقاق:

عادة ما تقسم النسب المالية وفقا للمجال الذي تشتق منه إلى فئتين هما:

• نسب اتجاهية :

وتحصل عندما تمثل النسب المالية حركة أو اتجاه تغير قيمة بند معين من بنود الحسابات الختامية على مدار فترة زمنية كالقول مثلا أن مبيعات المنشأة خلال عام 2009 تعادل 16 % من مبيعات عام 2008 أي أن العلاقة هنا تقوم بين قيم نفس الفقرة (بند) ولكن على مدار عدة سنوات .

• نسب هيكلية :

وهي النسب المالية التي تمثل العلاقة بين بندين (أو فقرتين) أو أكثر من بنود القوائم المالية في لحظة زمنية معينة وعلى مدار نفس الفترة المحاسبية مثل نسب التداول ونسبة الرافعة المالية وغيرها أي إن العلاقة هنا تقوم بين قيمة فقرتين أو أكثر احدهما بسيط والآخر مقام ولكن على مدار الفترة المحاسبية ذاتها .

2- حسب الغرض منها :

الأكثر شيوعا في التحليل المالي هو تجميع النسب المالية وفقا للغرض الذي تحسب من أجله هذه النسب ونوع الأداء التشغيلي لمنشأة الأعمال ، والمعروف لدارسي الإدارة أن الأداء التشغيلي هو انعكاس لمجموعة من الأنشطة التشغيلية الفرعية مثل السيولة والمديونية والنشاط وأيضا الربحية والتي تؤثر جميعها في الهدف العام لمنشأة الأعمال .

وتعرض مراجع الفكر المالي المجموعات الرئيسية للنسب المالية وفق ما يلي:

أ. نسب السيولة:

الغرض من إيجاد نسبة السيولة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم ، ويمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما توفر لديها من نقد سائل ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها ، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لقياس قدرة الإدارة في تمويل فعاليتها الجارية من خلال وقوفها على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة ، أو معرفة مقدرة المؤسسة في

مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة ، وتعتبر السيولة المحور الأساسي إذا لم تواجه ديونها الفورية حتى وان كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل ، ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي كما يلي :

1. نسبة السيولة العامة :¹²

تعني مقدرة المؤسسة على تدبير أموال سائلة لسداد استحققاتها قصيرة الأجل عن طريق التحويل التدريجي لأصولها المتداولة إلى نقدية " بقسمة الأصول المتداولة على الديون قصيرة الأجل، وقد تسمى هذه النسبة بنسبة رأس المال العامل " .

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

ونقيس نسبة السيولة العامة الملاءة في الأجل القصير لأنها توضح درجة تغطية الموجودات المتداولة للديون قصيرة الأجل ، ويمكن أن نميز بين ثلاث حالات تطرأ على نسبة السيولة العامة :

- إذا كانت نسبة السيولة العامة = 1 (تقريبا) هذا يعني أن المؤسسة قد احترمت قاعدة الحجم وربما تكون قد تجاوزت وبالتالي فان ر. م . ع يكون هنا معدوما .

- إذا كانت نسبة السيولة العامة > 1 هذا يعني أن ر. م . ع سالب وهو ما يعني أن المؤسسة جمدت أموالا آتية من الديون قصيرة الأجل أو جمدت أموالا تعرضت لخسائر خلال الدورات السابقة.

- إذا كانت نسبة السيولة العامة < 1 معناه انه كلما كانت النسبة مرتفعة كلما كانت السيولة العامة كبيرة وهذا يعني أن ر. م . ع موجب.

2. نسبة السيولة المخفضة (نسبة التداول السريعة) :¹³

يعاب على نسبة السيولة العامة على إنها تفترض أن المخزون السلعي من الأصول المتداولة التي يسهل تحويلها إلى نقدية ، وهذا الافتراض قد لا يكون مقبول من الدائنين ، فالمخزون السلعي يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه ، وهناك احتمال بان يتم بيعه بخسارة ، بل قد لا تتمكن المؤسسة من بيعه على الإطلاق ، لذا فمن المقترح استبعاد المخزون السلعي من بسط نسبة السيولة العامة لنصل إلى نسبة جديدة هي نسبة السيولة المخفضة وهي نسبة أكثر دقة من الأولى لأنها تعتبر مقياسا

¹² George dépaillons, op.cit, P P 181 , 182 , 183 .

¹³ منير صالح هندي ، مرجع سابق ، ص 46 .

لمقدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) من الأصول سريعة التحويل إلى نقدية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المخفضة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

ويجب أن لا تكون قيمة هذه النسبة مرتفعة وقد حدد لها الحد الأدنى بقيمة 0.3 والحد الأقصى بقيمة 0.5 (حد الضمان) .

3. نسبة السيولة الجاهزة (الحالية) :

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط ، من دون اللجوء إلى القيم الغير جاهزة ذلك لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع المدة الزمنية التي تحتاجها المخزونات لكي تتحول إلى سيولة جاهزة ، كما يصعب عليها تحويل القيم الغير جاهزة (القيم القابلة للتحقيق) إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق كأن تطلب من كل زبائنها الدفع الفوري في سوق يتميز بالمنافسة ، وتحسب نسبة السيولة الجاهزة بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{النقديات}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

فمن الطبيعي أن تكون قيمة هذه النسبة على الأقل تساوي 1 عندما تكون مدة استحقاق الديون أيام فقط ، أما في حالة كون مدة استحقاق الديون تفوق الأسبوع أو الشهر فمن الأفضل أن تقل هذه النسبة على 1 أي لا تترك أموال سائلة بدون استعمال في أصول أخرى لتحقيق مردود منها ، وحدود هذه النسبة بين 0.2 و 0.3، كما تظهر هذه النسبة إمكانية التسديد الحالي للديون قصيرة الأجل وذلك اعتماداً على ما تمتلكه المؤسسة من قيم متاحة. على العموم وبالرغم من أن نسبة السيولة أداة جيدة لتحليل وتقييم حالة التوازن المالي قصير الأجل للمؤسسة فهي تتسم بالعمومية وعدم الدقة.

II. نسب النشاط:

هدفها ينحصر في قياس كفاءة وفاعلية الإدارة في استخدام ما لديها من استثمارات من الموجودات التي لديها في خلق وتوليد المبيعات وعادة ما تعكس نتائج هذه النسب عن حدود الاستثمار الاقتصادي لما يجب أن تستثمره إدارة المنشأة في موجوداتها المختلفة ، خصوصا إذا ما تم مقارنة ذلك الاستثمار مع نتائج المنشأة المماثلة التي تنتمي لنفس القطاع الذي تعمل فيه المنشأة فالاستثمار بأكبر من الحدود الاقتصادية يعد استثمار عاطلا لا يدر عائد (ربح) مما يضعف من القوة الايرادية للمنشأة في حين يشير الاستثمار المنخفض عن ضياع فرص تحقيق مبيعات إضافية وبالتالي ضياع فرص تحقيق أرباح إضافية .

1. معدل دوران مجموع الأصول:

يتم حساب معدل دوران إجمالي الأصول بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول وبهذا فإنه يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال تلك الأصول، ونتيجتها توضح لنا ما يحققه كل دينار يستعمل في مجموع الأصول من مبيعات سنوية صافية، أي:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الأصول}}$$

المعدل المعياري ينبغي أن يتراوح بين 3 دج و 4 دج وإذا تبين بعد المقارنة أن فعالية استعمال رأس المال الاقتصادي دون المستوى المطلوب فإنه يتعين على المحلل المالي تعميق عملية التحليل من خلال نسب أخرى .

2. معدل دوران الموجودات الثابتة:

يتم حساب دوران الأصول الثابتة بقسمة صافي المبيعات على الأصول الثابتة ويعبر هذا المؤشر مدى الكفاءة في استغلال وإدارة تلك الأصول، أي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

3. معدل دوران الأصول المتداولة:

يتم حساب دوران الأصول المتداولة بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول المتداولة، ويعبر هذا المعدل على مدى كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية للمؤسسة في الأصول المتداولة ومدى مساهمة هذه الأصول في تحقيق المبيعات، في الغالب يستحسن أن تكون هذه النسبة في حدود 50 %. تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

4. معدل دوران المخزون :

يعبر عن عدد المرات التي يتحول فيها المخزون السلعي إلى مبيعات ، وكلما كان هذا المعدل منخفض دل هذا على أن المؤسسة تحتفظ بمخزون من البضاعة غير المطلوبة مما قد يؤدي إلى تجميد جزء من أموالها .

ومن جهة أخرى زيادة هذا المعدل يعني زيادة نشاط المؤسسة ، وبالتالي تخفيض حجم المخاطر التي تنجم أو تنتج عن عدم تصريف البضاعة ولكن ارتفاع هذا المعدل بشكل غير طبيعي قد يكون ناجما عن انخفاض حجم المخزون (نفاذه بسرعة) على المستوى الواجب توفيره لسير عمليات الإنتاج والتوزيع ، وعليه يعتبر معدل دوران المخزون مؤشر لمدى ملائمة حجم الاستثمار في المخزون السلعي.

ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{متوسط المخزون}}$$

ويمكن التعبير عن متوسط المخزون بالعلاقة:

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}) / 2$$

III. نسب الهيكل المالي:

وهي مجموعة من النسب تساهم في قياس توزيع الموارد المالية المتاحة للمؤسسة وبعبارة أخرى فهي تقيس مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها العام على أموالها الخاصة وعلى أموال الغير، وتتمثل هذه النسب أساسا فيما يلي:

1. نسبة التمويل الدائم:

تعبر هذه النسبة على السياسة التمويلية المتبعة في المؤسسة ، حيث تبين مصادر تمويل الأصول الثابتة أي مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الدائمة في تمويل أصولها الثابتة ، كما تسمى أيضا بنسبة التوازن المالي . وتكتب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

يجب أن تكون هذه النسبة اكبر من 1، وعليه فانه هناك 3 حالات متعلقة بنتيجة هذه النسبة بحيث:

- إذا كانت نتيجة النسبة = 1 : فان التوازن المالي للمؤسسة في وضعه الأدنى.
- إذا كانت نتيجة النسبة < 1: فان المؤسسة تحقق رأس مال عامل موجب أي الأموال الدائمة كافية لتغطية الأصول الثابتة.

- إذا كانت نتيجة النسبة > 1 : فإن رأس المال العامل للمؤسسة سالب وهي تحتاج إلى موارد إضافية لتغطية ما تبقى من الأصول الثابتة.

2. نسبة الاستقلالية المالية :

تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم أو العام على أموالها الخاصة، أي درجة استقلاليتها المالية عن الدائنين من مقدمي القروض المتوسطة والطويلة الأجل، ويمكن قياس الاستقلالية المالية للمؤسسة بإحدى النسبتين التاليتين:

- النسبة 1:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الدائمة}} \times 100$$

تتشرط البنوك عموماً أن تكون نتيجة هذه النسبة أكبر من 50 % حتى توافق على منح المؤسسة مزيداً ممن التمويل الدائم.

- النسبة 2:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$$

وتقيس هذه النسبة حصة الأموال الخاصة للمؤسسة في تمويلها الدائم ومعايير هذه النسبة هي :

- الحد الأدنى 20 %.
- الحد الأقصى 60 %.
- متوسط الحد الجيد من 30 إلى 40 %.

3. نسبة المديونية :

هي النسبة الأساسية التي يفحصها البنك قبل اتخاذ قراره المتعلق بطلب منح المؤسسة قرضا متوسط أو طويل الأجل.

يريد البنك من تفحصه هذه النسبة معرفة حصة الأموال الخاصة وحصة الأموال الدائمة الأجنبية في تمويل كل من الموجودات الثابتة للمؤسسة والاحتياجات من رأس المال العامل ، وعلى اعتبار أن الأموال الخاصة تمثل هامش الضمان الخاص بدائنيها ، فانه في حالة التصفية للمؤسسة ينبغي أن يكون رصيد ذمتها المالية الصافية (أموالها الخاصة) كافي لتسديد مجموع ديونها بحيث إذا لم يقدم المساهمون سوى حصة ضعيفة في التمويل الدائم للمؤسسة فان الأخطار يتحملها في معظمها الدائنون ولذلك نجد :

البنوك تفضل أن تكون نسبة المديونية ضعيفة أو معقولة لأنه كلما كانت نتيجة هذه النسبة ضعيفة كلما ازدادت درجة حمايتهم من الأخطار التي قد تواجه المؤسسة. أما المساهمين أو أصحاب رأس المال فنجدهم يفضلون عادة نسبة المديونية مرتفعة وذلك :

- من اجل زيادة أرباحهم باستعمال الأثر الايجابي للرفع المالي.
- أو للمحافظة على مراقبة المؤسسة التي يخشون إضاعتها في حالة زيادة الأموال الجماعية للشركة بدخول الشركاء الجدد.

وتحسب نسبة المديونية بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{الأموال الدائمة الأجنبية}}{\text{الأموال الدائمة}} \times 100$$

وتشترط البنوك في تعاملها مع المؤسسة أن تكون نسبة المديونية اقل من 50 % ، كما تشترط أن تكون العوائد المالية للمؤسسة مستقبلا كافية لتسديد ديونها المتوسطة وطويلة الأجل وذلك اعتمادا على قدرتها أو طاقتها في التمويل الذاتي ، بحيث إذا كانت نتيجة هذه النسبة اقل من المدة الفعلية (المتعاقد عليها) للتسديد يكون بحوزة المؤسسة " طاقة اقتراض " أحسن أو إمكانية توسع جيدة ومن المستحسن كذلك تقييم أو حساب حصة قدرة التمويل الذاتي المخصصة لتسديد خدمات الديون بالاستعمال النسبة المالية التالية:

$$\text{نسبة القدرة على التسديد} = \frac{\text{قسط التسديد (قسط خدمة الدين "الفوائد")}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}} \times 100$$

والنسبة المعيارية التي تشترطها البنوك في هذه الحالة هي أن تكون نتيجة هذه النسبة اقل من 50 %.

IV. نسب المردودية:

بدايتنا سوف نقوم بتوضيح بعض المفاهيم المالية ذات الصلة بنسب المردودية وهي:

• قدرة التمويل الذاتي:

✓ تعريف قدرة التمويل الذاتي:

تتمثل قدرة التمويل الذاتي نظريا في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية مطروحا منه مجموع المدفوعات السنوية بحيث انه قبضت ودفعت جميع العمليات المؤجلة خلال نهاية السنة ، يكون بحوزة المؤسسة فائضا نقديا متمثلا في:

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{مجموع الإيرادات} - \text{مجموع النفقات}$$

إن الفرق هو المتمثل في المكافآت غير المدفوعة لعاملين من عوامل الإنتاج هما:

- رأس المال الاقتصادي (الموجودات الثابتة) ومكافأته المتمثلة في أقساط الاهتلاكات .
- رأس المال الخاص (الأموال الخاصة) ومكافأته المتمثلة في نتيجة الدورة الصافية.

✓ طرق حساب قدرة التمويل الذاتي:

▪ **طريقة الجمع:** وتحسب بموجبها قدرة التمويل الذاتي كما يلي:

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{حصص الاهتلاكات} + \text{حصص المخصصات ذات الطابع الاحتياطي} + \text{نتيجة الدورة الصافية}$$

▪ **طريقة الطرح:** وتحسب بموجبها قدرة التمويل الذاتي كما يلي:

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{مجموع المقبوضات} - \text{مجموع المدفوعات}$$

وتعتبر طريقة الطرح أحسن وأكثر دقة ووضوحاً من طريقة الجمع للتعبير عن قدرة التمويل الذاتي لأن الطريقة الثانية مبنية على قاعدة القيد المحاسبي المفرد الذي يؤخذ فيها بعين الاعتبار فقط الإيرادات والنفقات الحاصلة في صورة نقود ملموسة ، في حين أن طريقة الجمع مبنية على قاعدة القيد المحاسبي المزدوج الذي يسمح بإثبات إيرادات و نفقات محققة ولكن ليست مقبوضة أو مدفوعة أي قد تكون مؤجلة في نهاية الدورة المالية حيث يصعب على المحلل المالي معرفة عناصر تلك الإيرادات والنفقات المؤجلة.

• **التمويل الذاتي:**

✓ **تعريف التمويل الذاتي:**

هو المبلغ من النقود المتبقي للمؤسسة من قدرة التمويل الذاتي بعد توزيع الأرباح على الشركاء أو المساهمين أي أن:

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{قدرة التمويل الذاتي} - \text{الأرباح الموزعة}$$

أي أن التمويل الذاتي هو مورد مالي تحت تصرف المؤسسة بإمكانها استعماله في تمويل الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

- **طريقة مباشرة:** كتجديد الاستثمارات الحالية أو شراء استثمارات إضافية بهدف التوسع.

- **طريقة غير مباشرة:** كتسديد خدمات الديون المتوسطة والطويلة الأجل التي كانت قد مولت في الماضي كاستثمارات.

✓ دور التمويل الذاتي :

إن قدرة التمويل الذاتي ومنه التمويل الذاتي يمثل قدرة المؤسسة المالية لتمويل استثماراتها الجديدة بنفسها فالتمويل الذاتي هو إذا موردا داخلا دائما (لأكثر من سنة) ويعتبر دوره حيويا خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في قطاعات نشاط ذات تطور تقني عالي (كقطاع الإلكترونيك والقطاع الكيميائي والقطاع المخبري)

• **الرفع المالي:**

هو مفهوم مالي يستعمل في قياس درجة مديونية المؤسسة ومدى تأثيرها على مرد ودية رأس المال الخاص بحيث يكون اثر هذا الرفع:

- **ايجابيا :** أي يؤدي إلى زيادة أرباح صاحب أو أصحاب المؤسسة إذا كانت خدمات تكلفة القروض الإضافية اقل من العوائد التي حققتها هذه القروض .

- **سلبيا :** بمعنى انه يؤدي إلى انخفاض أرباح أصحاب المؤسسة وذلك إذا كانت العوائد المحققة من استعمال هذه القروض اكبر من تكلفة خدماتها.

• **المردودية :**

✓ تعريف المردودية:

المردودية في مفهومها العام هي قدرة الأموال المستثمرة على تحقيق عوائد مالية ، إذ تعبر المردودية عن قدرة المؤسسة على توليد أموال إضافية نتيجة استخدام رأس مالها المالي أو الاقتصادي (مجموع الموجودات) حيث يتم ذلك بمقارنة العائد المحقق مع الأموال المستثمرة .

✓ أنواع المردودية :

تمدنا نسب المردودية بالأجوبة الكاملة حول مدى الفاعلية الاقتصادية في تسيير نشاط المؤسسة العام، لذلك ذهب اغلب الكتاب والمحللين الماليين إلى دراسة وتحليل مرد ودية المؤسسة عن طريق تقسيمها إلى 3 أنواع أساسية وهي:

• المردودية الاستغلالية (التجارية):

وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{المردودية الاستغلالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times 100$$

وهي المردودية من وجهة نظر النشاط الاستغلالي للمؤسسة حيث توضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من صافي المبيعات بحيث أن كل 100 دينار من المبيعات لا بد أن يحقق فائضا نقديا في شكل ربح أو بعبارة أخرى ما تبقى للمؤسسة من أرباح صافية بعد تسديد جميع المصاريف .

• المردودية الاقتصادية:

وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

هي مردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة لمجموع النشاط الاستغلالي أو رأس مالها الاقتصادي، والهدف من حساب هذه النسبة هو قياس فعالية مجموع الوسائل المستعملة في تحقيق أرباح صافية.

يشترك في تكوين المردودية الاقتصادية كل من العناصر التالية:

- المردودية التجارية أو النشاط الاستغلالي خلال الدورة المالية المتمثلة في عمليات الإنتاج والبيع وما ينتج عنها من تكاليف (حسابات التسيير).

- معدل دوران الموجودات : له علاقة في التأثير مباشرة على المردودية الاقتصادية لأن الهدف من حسابها هو معرفة فعالية استخدام المؤسسة لمجموع موجوداتها بمعنى كلما ارتفع معدل دوران الموجودات كلما ساهم في زيادة المردودية العامة للمؤسسة والعكس صحيح.

ويمكن أن نوضح ذلك في العلاقة التالية:

$$\frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الموجودات}} \times \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} = \text{المردودية الاقتصادية}$$

$\uparrow$ $\uparrow$
 معدل دوران الموجودات المردودية التجارية

• المردودية المالية:

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = 100 \times \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

هي المردودية المعبر عنها من وجهة نظر الموارد المالية الخاصة بأصحاب المؤسسة (رأس المال الخاص) حيث تعتبر بمثابة المحدد للمردودية العامة للمؤسسة والتي يساهم في تكوينها كل من:

- المردودية الاقتصادية والتي بدورها تدخل في تكوينها المردودية التجارية.

- معامل المديونية.

أي يمكن كتابة العلاقة السابقة كما يلي :

$$\frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{الأموال الخاصة}} \times \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{مجموع الموجودات}} = \text{المردودية المالية}$$

$\uparrow$ $\uparrow$
 معدل دوران المديونية المردودية الاقتصادية

حيث تقيس المردودية المالية المبلغ من الأرباح الصافية الذي يعود على الشركاء أو المساهمين دون غيرهم، ويمكن أن نعبر عنها أيضا بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{المردودية الاقتصادية} \times \text{معامل المديونية}$$

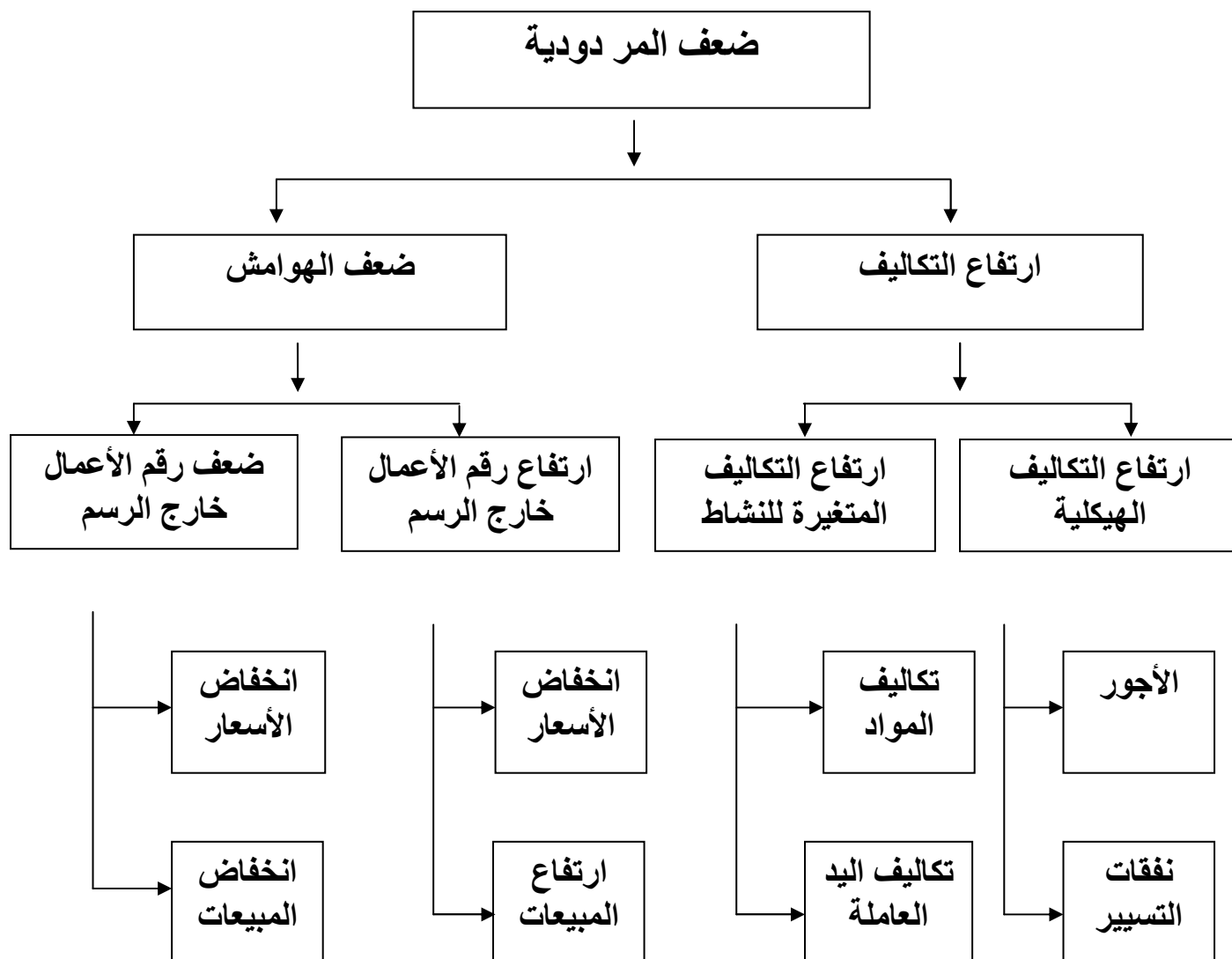
أسباب ضعف المردودية :

ترجع أسباب ضعف المردودية إلى سببين هامين وهما:

- انخفاض هامش الربح نتيجة ارتفاع التكاليف أو نتيجة انخفاض رقم الأعمال.
- تباطؤ معدل دوران الأموال (الأصول) وهو مرتبط بهيكل الإنتاج.

يمكن أن نوضح الأسباب السابقة لضعف المردودية في الشكل الموالي:

الشكل 06: مخطط يوضح أسباب ضعف المردودية والعوامل المؤثرة عليها



Source :Kamel Hamedi, Comment Diagnostiquer et redresser une entreprise, op.cit., P 13

المطلب الثالث: مقارنة النسب المالية

معايير المقارنة للنسب المالية :

ليس لغرض من حساب النسب المالية معرفة قيمة كل نسبة في حد ذاتها لان النسبة لا معنى لها إلا إذا تم قياسها بنسب أخرى تعتبر معيارية. أي أن يلجأ المحلل المالي إلى مقارنة كل نسبة مع نسب أخرى تستعمل كمعيار للمقارنة ، فالمعيار Standard هو الذي يكسب النسبة معناها وتفسر بذلك أداء المؤسسة وتقييمه.

ولتوضيح ذلك ذكرنا المثال التالي المتمثل في انه لو طلب من احدهم أن يقطع مسافة 100 م جريا ، وقام بذلك وقطع هذه المسافة في 25 ثانية ، كيف لنا أن نقول أن ذلك من ناحية السرعة جيد أو غير جيد ، وكيف له أن يقيم نفسه من ناحية سرعته ، إذا لابد من وجود معيار للمقارنة نقارن به السرعة المنجزة مع السرعة المعيارية التي تُقطع في 100م جريا ، وعلى ضوء المقارنة نستطيع أن نحدد سرعته ما إذا كانت جيدة أو مقبولة أو ضعيفة ، وهكذا فالمحلل الذي يقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية يمكنه أن يقارن هذه النسبة المستخرجة مع النسب المعيارية (المثلى) لتقييم أداء المؤسسة المالي.

هنا نجد سؤال آخر يتبادر إلى أذهاننا: وهو كيفية الحصول على هذه النسب المعيارية

(المثلى) ؟ وهل هي صالحة دوما ولجميع المؤسسات ؟

- يمكن القول أن التحليل المالي ليس له مؤشرات قياسية ثابتة، كل شيء يختلف من قطاع نشاط لآخر ومن شركة لأخرى داخل نفس القطاع ومن ظروف تشغيل أو تمويل لأخرى داخل نفس الشركة.
- من بين أهم معايير و مؤشرات المقارنة التي تكسب النسب المالية معنى يعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية على المحلل المالي مقارنة النسبة المالية المحسوبة مع النسب التالية:
- نفس النسبة لنفس المؤسسة الاقتصادية خلال فترة من الزمن (ثلاث سنوات على الأقل).
- نسب نموذجية تضعها المؤسسة لنفسها.
- متوسط نفس النسبة لمؤسسات القطاع الذي تنشط به المؤسسة و يسمى بـ "متوسط الصناعة".

خلاصة الفصل

في نهاية هذا الفصل يمكننا القول أن لكل مؤسسة اقتصادية بنية و هيكل مالي خاص بها يختلف باختلاف الأعمال التي تقوم بها و الأهداف المسطرة و كذا سياساتها المتبعة من طرفها، إضافة إلى هذا تعتمد المؤسسة على العديد من القوائم المالية و المحاسبية لعرض بياناتها نذكر من أهمها الميزانية المحاسبية و الميزانية المالية لكن المؤسسة لا تكتفي بإعداد هذه القوائم المالية و لكنها تقوم بدراستها و تحليلها و دراسة مختلف التوازنات و هذا عن طريق أدوات التحليل المالي المتمثلة في رأس المال العامل و الاحتياجات منه و الخزينة الصافية كما و تطرقنا خلال هذا الفصل إلى ماهية و أنواع النسب المالية بالتفصيل كونها أداة التحليل المستخدمة في الجانب التطبيقي للدراسة و الذي هذا من خلال ما سيأتي في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

أدوات التحليل المالي و الأداء في المؤسسة الاقتصادية

- المبحث الأول: أدوات تحليل التوازن المالي.
- المبحث الثاني: الأداء المالي.
- المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء.

المبحث الأول:

أدوات تحليل التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية

- المطلب الأول: التحليل بواسطة التوازنات المالية.
- المطلب الثاني: قاعدة التوازن المالي الأدنى (قاعدة الحجم).
- المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي.

المبحث الأول:

تحليل التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية

بعد عرض القوائم المالية التي عادة ما تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية و نظرا إلى الأهمية التي توليها هذه الأخيرة للوظيفة المالية كما سبق و أن اشرنا في الفصل السابق فان من بين وظائف هذه الأخيرة هي قيامها بتحليل التوازن المالي للمؤسسة فسنعوم من خلال هذا المبحث بالتطرق إلى مختلف أدوات تحليل التوازنات المالية للمؤسسة الاقتصادية (رأس المال العامل، الاحتياجات من رأس المال العامل و الخزينة الصافية) و ذلك بعد الإشارة إلى ماهية التوازن المالي.

المطلب الأول: التحليل بواسطة التوازنات المالية

كل مؤسسة تتمتع بنشاط رئيسي ينص عليه في قانون تأسيسها ، كما يمكن أن تمارس أنشطة ثانوية تمكنها من تحقيق إيرادات ولذلك فان تحديد مصادر الأموال الضرورية للمؤسسة وتخصيصها على أحسن الاستعمالات وإدارتها بعقلانية وبأعلى كفاءة ممكنة يتطلب مجموعة من الأدوات التي تستعمل في التحليل والتخطيط والرقابة المالية ، ومن بين هذه الأدوات رأس المال العامل والاحتياجات من ر . م . ع والخزينة الصافية أو ما يسمى بالتوازنات المالية ، والمقصود بها توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة من أحسن المصادر المالية واستخدامها ضمن هيكل مالي يحقق للمؤسسة الملاءة الجيدة (التوازن المالي) أي يضمن لها إمكانية تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بتواريخ استحقاقها ، وذلك تفاديا لوقوعها في العجز المالي وما ينجر عنه من نتائج سلبية متفاوتة الخطورة قد تصل إلى إشهار إفلاسها وخروجها من دائرة الأعمال.

1-تعريف التوازن المالي:¹

يمكن تعريفه على انه التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستعمالاتها من جهة أخرى، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها، وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات في مدة تحقيقها التي توافق درجة ثبوتها. أو هو تقدير احتياجات المؤسسة من الأموال في فترة معينة وتحديد مختلف المصادر التي تضمن توفيرها بأدنى تكلفة ، أي الحصول على سيولة تمكنها من تسديد ديونها بصفة عامة وديونها قصيرة الأجل بصفة خاصة في تواريخ استحقاقها ، لان وجود عسر مالي يؤدي إلى وقوع مشاكل مالية للمؤسسة ، الأمر الذي قد يقلص من حجم أعمال المؤسسة أو يؤدي إلى إفلاسها.

2-أشكال التوازن المالي:

- قد ميز المتخصصون في التحليل المالي بين نوعين من التوازنات وهما :
- التوازن المالي قصير المدى : يعني احتفاظ المؤسسة بجزء من موجوداتها في شكل سيولة ويحدد هذا الجزء بأسس عملية لا يمكن تجاوزها، ويعتبر مؤشر رأس المال العامل مقياسا له.
 - التوازن المالي متوسط وطويل المدى: يعني قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في تواريخ استحقاقها بطريقة مستمرة في المستقبل، ونستطيع أن نتعرف عليه من خلال تحديد وضعية الخزينة الصافية.

كما ينطوي تحليل التوازن المالي كذلك على دراسة شروط التمويل التي تعكس سياسة المؤسسة في مجال الاستدانة ومدى اعتمادها على أموال الغير في تغطية احتياجاتها الغير متاحة وكذا درجة تحكمها في استخدام تلك الموارد.

3-أهمية التوازن المالي:

تسعى الإدارة المالية إلى تحقيق توازنين أساسيين هما السيولة والمر دودية ،وهما توازنين متعاكسين حيث أن المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة تحبذ أن تتوفر لها سيولة كبيرة للقيام بمصاريفها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهي تعمل جاهدة على تحقيق مردودية عالية اعتمادا على استثمار اكبر قدر ممكن من أموالها (السيولة) وكما نعلم أن أي مؤسسة تتجنب قدر الإمكان تمويل استثماراتها بديون قصيرة الأجل ، وذلك انه قد يحين تاريخ استحقاقها والمؤسسة لم تجمع نقدية كافية من هذا الاستثمار، وبالتالي تكمن أهمية التوازن المالي في انه يهدف إلى :

¹ نواصر فتحي وناصر دادي عدون ، دراسة الحالات المالية ، دار الأفاق ، الجزائر ، 1991 ، ص 22 .

- النتبؤ بالنتائج المستقبلية لخزينة المؤسسة وتقييم المخاطر المرتبطة بها .
- تقدير العائد من عنصر الاستثمار المتاح .
- يستعمل لغرض الرقابة على تدفقات الأموال الخاصة الداخلة والخارجة للمؤسسة .
- تقييم الأداء المالي والتعرف على مدى الاستخدام العقلاني للموارد .

المطلب الثاني: قاعدة التوازن المالي الأدنى أو قاعدة الحجم:²

لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب ويكفي أن تمول موجوداتها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة (الأموال الدائمة) ، وتمول عناصر موجوداتها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل ، أي لتحقيق التوازن المالي للمؤسسة لا بد من تساوي حجم الأموال الدائمة مع حجم الموجودات الثابتة، وتساوي حجم الديون قصيرة الأجل مع حجم الموجودات المتداولة ، وان هذا يجنب وقوع المؤسسة في حالة عدم الملاءة ، وقد استنبطت هذه القاعدة للحكم على مدى التوازن المالي كما يظهره الشكل التالي:

الأموال الدائمة	=	الأصول الثابتة
الديون قصيرة الأجل	=	الأصول المتداولة

تمثيل قاعدة التوازن المالي

4-النقد الموجه لقاعدة التوازن المالي الأدنى:

غير أن الدراسات النظرية والممارسات العملية في مجال الإدارة والتمويل أثبتت أن مجرد احترام قاعدة التوازن المالي الأدنى (قاعدة الحجم) غير كاف في حد ذاته في اغلب الحالات و إن لم نقل جميعها لضمان التوازن المالي للمؤسسة ولو في حده الأدنى ، ذلك حتى وان صدقت قاعدة الحجم في تحقيق وضمان هذا التوازن على المدى الطويل والمتوسط أي بين كل من الأموال الدائمة

² مليكة زغيب، أدوات التحليل المالي في المؤسسة العمومية الصناعية، مرجع سابق ، ص ص 46 و 47 .

والموجودات الثابتة ، فان هذا التوازن بالنسبة للمدى القصير أي بين كل من الديون قصيرة الأجل والموجودات المتداولة يكون صعب المنال أو حتى مستحيل التحقق ، وذلك بسبب إهمال قاعدة الحجم في تقييمها وحكمها على التوازن المالي للمؤسسة لعوامل أخرى على درجة كبيرة من الأهمية والتأثير في هذا التوازن وخاصة على المدى القصير ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل في النقاط التالية :

أ- مهل الدوران:

عدم الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن ، خاصة بالنسبة إلى الجزء السفلي من الميزانية حيث أن مهل دوران الموجودات المتداولة بطيئة بالنسبة لمهل دوران الديون قصيرة الأجل ، وان تساوي كل منهما ليس مبررا لتحول الموجودات المتداولة إلى سيولة جاهزة في فترة استحقاق الديون قصيرة الأجل .

ب- إهمال الأخطار:

يمكن حصر الأخطار التي أهملتها قاعدة الحجم (التوازن المالي الأدنى) في ما يلي:

- **الخطر الأول:** يتعلق بإمكانية تباطؤ مهل دوران الموجودات المتداولة مثل ذلك انخفاض مؤقت في المبيعات أو تأخير معين في تسديد الزبائن أو لتمديد مهل التسديد.

- **الخطر الثاني:** يتعلق بالخسائر التي يمكن أن تتعرض لها الموجودات المتداولة أي انخفاض قيم عناصرها فقد يصبح جزء من المخزون قديم وغير صالح كما يمكن أن يصبح جزء من ديون الزبائن معدوم وقد يحدث عطب في وسائل النقل.

- **الخطر الثالث:** قد تزيد سرعة دوران الديون قصيرة الأجل وهذا عندما يصبح الموردون أكثر إلحاحا إذ يطالبون بتسديد ما على المؤسسة من ديون في أسرع وقت ممكن.

ويتضح من هنا ، انه لكي يتسنى للمؤسسة تحقيق والحفاظ على توازنها المالي عامة وتوازنها المالي قصير الأجل خاصة ، لابد لها من تجاوز قاعدة الحجم وذلك بتخصيص هامش ضمان ويقدر تبعا لطبيعة نشاط المؤسسة وكذا طريقة تسيير موجوداتها المتداولة ، لذلك تم زيادة حجم الموجودات المتداولة عن حجم الديون قصيرة الأجل أي الاعتماد جزئيا على الأموال الدائمة في تمويل الموجودات المتداولة.

ويتحدد الحجم الأمثل لهامش الضمان هذا بعدة عوامل أهمها :

- معدل دوران الموجودات المتداولة ومعدل دوران الديون قصيرة الأجل .
- الأخطار التي قد تتعرض لها عناصر الموجودات المتداولة .
- طبيعة النشاط الاستغلالي.

وان هامش الضمان هو ما يصطلح عليه في مجال الإدارة المالية والتمويل باسم رأس المال العامل.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي

1. رأس المال العامل :

أ- تعريف رأس المال العامل:

- يعتبر رأس المال العامل من الأفكار المهمة في التحليل إذ يوضح هامش الضمان (الأمان) الذي تتمتع به المؤسسة خلال دورتها الاستغلالية، وتوجد عدة تعاريف لرأس المال العامل منها:
- هو عبارة عن الفرق بين الموارد الدائمة وبين الأصول الثابتة الصافية.
 - هو هامش الضمان الذي تكونه المؤسسة لرفع قيمة أصولها المتداولة على ديونها قصيرة الأجل.³
 - وهو ذلك المؤشر الذي يبين لنا كيفية تمويل الاستثمارات الثابتة للمؤسسة أو بالأحرى مدى مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة .
 - ومن هنا يمكن أن نعتبر أن رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستخدمة في قياس والحكم على درجة التوازن المالي للبنية المالية للمؤسسة على المدى القصير (السيولة) وهو كذلك الفرق بين الموجودات المتداولة والديون قصيرة الأجل.

³ George Depallens (gestion financière de l'entreprise) Edition Sirey 1977, p p 133 et 134.

ب- كيفية حساب رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين وذلك باستخدام الميزانية المالية ، وندرج الطريقتين فيما يلي :

- من أعلى الميزانية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- من أسفل الميزانية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

إن كلتا الطريقتين تؤديان إلى نفس النتائج ، لكن المحلل في البنك يفضل الطريقة الثانية لان رأس المال العامل يظهر كهامش ضمان لتفادي أي تأخر يؤدي إلى نقص في سرعة دوران الأصول المتداولة والتي لا يقابلها تأخر في استحقاق الديون القصيرة الأجل لهذا فمن المنطقي أن يقوم المحلل في البنك باستعمال الطريقة الثانية لأنه ما يهمله هو تفادي خطر عدم تحصيل أمواله.

ملاحظات حول رأس المال العامل:

- نظرا لهدف ر.م .ع فان حجمه يجب أن يكون ذو قيمة اكبر ، كلما كانت الأخطار التي تؤثر على الأصول المتداولة أبطأ .
- لتحديد حجم ر.م.ع يجب دراسة :
 - التناسب بين القيم القابلة للتحويل والقيم الجاهزة في الأصول .
 - درجة سيولة المخزون.
 - العلاقة أو التناسب بين الأموال الخاصة والديون في الخصوم.
- يختلف حجم ر.م.ع باختلال المؤسسات في نفس القطاع الاقتصادي ، ومن قطاع لآخر ، فيكون اقل حجما في المؤسسات التجارية عن الصناعية ،وذلك نظرا لسرعة دوران

المخزون في المؤسسات التجارية وبطئها في المؤسسات الصناعية ، وقد يختلف في نفس المؤسسة من فترة إلى أخرى .

- إن الحد في حجم ر.م.ع يجب أن يكون اكبر من الصفر ، إما الحد الأقصى له فهو لا يزيد عن قيمة تغطي مجموع المخزونات والقيم القابلة للتحويل، وذلك لان الأموال الدائمة توفى بتكاليف الفوائد على الديون طويلة الأجل ، ولا تكلف فوائد غالبا ، فلهذا يجب على المؤسسة أن تستثمر أموالها في العناصر الأكثر مردودية (الاستثمارات و المخزونات) أي تمويل مخزوناتا وحقوقها بالديون قصيرة الأجل.

ج- أنواع رأس المال العامل⁴:

لقد استعملت مفاهيم أخرى لرأس المال العامل ومنها :

➤ رأس المال العامل الإجمالي: وهو عبارة عن مجموع الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل، وتشمل مجموع الموجودات المتداولة أي:

$$\begin{aligned} \text{ر.م.ع الإجمالي} &= \text{مجموع الأصول المتداولة} \\ \text{ر.م.ع الإجمالي} &= \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم جاهزة} + \text{قيم غير جاهزة} \end{aligned}$$

➤ رأس المال العامل الصافي: وهو عبارة عن هامش الضمان الخاص بذلك الجزء من الموجودات المتداولة الممولة بواسطة الأموال الدائمة أي:

$$\begin{aligned} \text{ر.م.ع الصافي} &= \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{ر.م.ع الصافي} &= \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل} \end{aligned}$$

➤ رأس المال العامل الخاص: يتمثل في ذلك الجزء من الموجودات المتداولة الممولة عن طريق الأموال الخاصة بعد تمويل هذه الأخيرة لكل الموجودات الثابتة ويقاس هذا المقدار

⁴ ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، مرجع سابق ، ص ص 46 و 47

استقلالية المؤسسة اتجاه دائنيها، وهو يعتبر أيضا الفائض من الأموال الخاصة بعد تغطية الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\begin{aligned} \text{ر.م.ع الخاص} &= \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{ر.م.ع الخاص} &= \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون} \end{aligned}$$

من خلال المعادلتين نستخلص أن رأس المال العامل الخاص يمكن حسابه من أعلى وأسفل الميزانية.

➤ رأس المال العامل الأجنبي: وهو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممولة بواسطة الديون طويلة ومتوسطة الأجل، وهو يمثل أيضا إجمالي الديون أو المصادر الخارجية للتمويل، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{ر.م.ع الأجنبي} &= \text{الديون قصيرة الأجل} + \text{الديون طويلة الأجل} \\ \text{ر.م.ع الأجنبي} &= \text{ر.م.ع الصافي} - \text{ر.م.ع الخاص} \end{aligned}$$

د- دراسة مستويات رأس المال العامل :

إن تغيير رأس المال العامل يعتبر طبيعيا، وهذا راجع إلى التغيرات والتطورات التي تحدث من دورة مالية إلى أخرى تناسبا مع تغيرات البنية المالية للمؤسسة، وهناك ثلاث حالات لهذا التغيير ويمكن إيجازها فيما يلي:

الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب

وهذا يدل على أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة، كما يعتبر كمؤشر جيد في قدرة المؤسسة على مواجهة مشاكلها المالية، ومنه فان:

- المؤسسة تمول نشاطها بموارد مضمونة .

- المؤسسة ليست تحت سيطرة المؤسسات المقرضة ، وبالتالي هناك استقلالية
 - هناك امن وأمان بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة .
- نلاحظ من الشكل السابق انه لما تكون الأموال الدائمة اكبر من الموجودات الثابتة فان رأس المال العامل اكبر من الصفر ومنه هناك فائض، أي:

$$\text{الأموال الدائمة} > \text{الموجودات الثابتة} \leftarrow \text{ر.م.ع.ص} > 0$$

الحالة الثانية : رأس المال العامل معدوم .

يعني أن المؤسسة لم تتمكن من توفير إلا ما هو ضروري لتمويل جهازها الإنتاجي (توازن مالي) ، أي أن المؤسسة قامت بتسديد القدر الضروري والأساسي لتمويل نشاطها ، وفي هذه الحالة هناك توازن لكنه غير كافي لان كل استثمار جديد من شأنه أن يجعل ر.م.ع.ص سالب. ومنه لما تكون الأموال الدائمة مساوية للموجودات الثابتة فان ر.م.ع.ص يكون مساوي للصفر، أي :

$$\text{الأموال الدائمة} = \text{الموجودات الثابتة} \leftarrow \text{ر.م.ع.ص} = 0$$

الحالة الثالثة: رأس المال العامل سالب

وهذا يدل على اختلال التوازن المالي ويعني أن المؤسسة لم تستطع تسديد الموارد الطويلة الأجل بصورة كافية ، لان العناصر الضرورية لبقاء المؤسسة ممولة بموارد قصيرة الأجل ، هذه الأخيرة توصف بأنها مؤقتة وغير قابلة للرقابة من طرف المؤسسة نفسها ، بالإضافة إلى عدم وجود الموارد الكافية لمواجهة احتياجات المؤسسة هذا ما يعرض المؤسسة إلى خطر كبير من جلاء :

- اعتمادها الكبير على الديون قصيرة الأجل ، ما يعني تكلفة مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض المردودية وبالتالي عدم القدرة على المنافسة .
- وقد تلجأ المؤسسة إلى بيع جزء من موجوداتها (أصولها الثابتة) في حالة صعوبة الحصول على الديون قصيرة الأجل .

إذن عندما تكون الأموال الدائمة اقل من الموجودات الثابتة، فإن ر.م.ع يكون اقل من الصفر (سالب)، أي:

الأموال الدائمة > الموجودات الثابتة ← ر.م.ع.ص > 0

هـ- استنتاجات متعلقة برأس المال العامل :

- كلما توفرت المؤسسة على رأس المال العامل موجب، كلما دل ذلك على وضع مريح من حيث التوازن المالي (السيولة)، وكلما كبر مبلغ ر.م.ع كلما ازدادت درجة هذا التوازن تحسناً.
- كلما امتلكت المؤسسة ر.م.ع موجب ، وكلما كبر مبلغه ، كلما اكتسبت المؤسسة ثقة المتعاملين معها الحاليين والمستقبليين من مقدمي الائتمان التجاري والقروض قصيرة الأجل ، وكلما ساعد ذلك على اتساع رقعة وعدد المتعاملين مع المؤسسة ، حيث أنهم يكونون أكثر ارتباطاً واطمئناناً لاسترجاع أموالهم من المؤسسة بتواريخ استحقاقها .
- كلما امتلكت المؤسسة ر.م.ع خاص وكلما كبر مبلغه ، كلما ازدادت و دعمت استقلاليتها الدائنين والمقرضين على المدى الطويل والمتوسط، وتتجسد هذه الاستقلالية خاصة في حرية رسم السياسات العامة للمؤسسة ووضع الخطط واتخاذ القرارات التسييرية والرقابية .
- كلما كان ر.م.ع موجب، وكلما كبر مبلغه، كلما دل ذلك على تجميد قسم اكبر من الأموال الدائمة في تمويل الموجودات المتداولة، كلما اثر ذلك سلبا على مرد ودية استعمال هذا النوع من الأموال وبالتالي على المر دودية المالية للمؤسسة.

و- تقييم أداة رأس المال العامل :

لكن اعتبار ر.م.ع كأداة من أدوات قياس وتقييم التوازن المالي للمؤسسة بتاريخ معين غير كافي في حد ذاته للحكم فيما إذا كانت البنية المالية للمؤسسة بذلك التاريخ في حالة توازن مالي ضعيف أو جيد، ذلك لان أداة ر.م.ع لم تقدم أو تقترح أسلوباً أو طريقة لقياس أو حساب تأثير مهل الدوران والأخطار المرتبطة بعناصر الموجودات المتداولة في تحديد الاحتياجات الضرورية للمؤسسة من ر.م.ع بل بقي الاهتمام بذلك العاملين ضمنى فقط . وهذا ما جعلنا نلجأ إلى الاحتياجات من رأس المال العامل .

2. الاحتياجات من رأس المال العامل :

أ- تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل :

تمتاز عملية تحديد الاحتياجات من رأس المال العامل بصعوبة ناجمة عن طبيعة العناصر الداخلة في تركيبها ، والتي تمتاز بعدم الاستقرار ويطلق عليه أيضا اسم رأس المال العامل المعياري الذي يضم للمؤسسة تغطية دورة الاستغلال بدون انقطاع وبالتالي هو يستعمل أيضا لدراسة طلب منح قروض الاستغلال .

ويمكن تعريفها على أنها القسم من الاحتياجات التمويل الذي يمول زيادة الأموال الدائمة عن الموجودات الثابتة وهذا القسم عبارة عن رأس المال العامل الأمثل الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري ويحدث اقل اثر سلبي على مرد وديتها المالية وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الاحتياجات المالية مع الموارد المالية .

وتنقسم الاحتياجات من رأس المال العامل إلى نوعين :

- احتياجات ترتبط مباشرة بطبيعة وحجم نشاط المؤسسة وهي **احتياجات الاستغلال** .
- احتياجات تظهر كصفة، أي ليس لها طابع التكرار أو أنها مرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة وهي **احتياجات خارج الاستغلال**.

وعند حساب الاحتياجات من رأس المال العامل يجب أن نأخذ بعين الاعتبار النوعان معا ، ووفقا لذلك يمكن وضع المعادلة التالية :

$$\text{الاحتياجات من رأس المال العامل} = \text{الاحتياجات من رأس المال العامل للاستغلال} + \text{الاحتياجات من رأس المال العامل خارج الاستغلال}$$

ب- كيفية حساب احتياجات رأس المال العامل:

إذ تتحدد الاحتياجات من رأس المال العامل بطريقتين :

- **الطريقة المحاسبية (المباشرة) :** تتحدد الاحتياجات من رأس المال العامل بالطريقة المباشرة انطلاقا من أسفل الميزانية بإيجاد الفرق بين عناصر الموجودات المتداولة باستثناء القيم الجاهزة (النقدية) وعناصر الديون قصيرة الأجل باستثناء السلفيات المصرفية (عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تفرض غالبا في آخر الدورة السنوية .

ونحسب الاحتياجات من رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

$$إ. ر. م. ع = (الموجودات المتداولة - النقدية) - (د. ق. أ - سلفيات مصرفية)$$

وتعتبر هذه الطريقة سهلة للحساب ولكن يعاب عليها أنها ساكنة لان الحساب هنا يتم عن طريق الميزانية وما تحمله من نفائص ، ففي حالة موسمية النشاط تظهر مراكز الميزانية في نهاية الدورة وهي صورة غير دقيقة عن الاحتياجات الفعلية للمؤسسة بسبب التغيرات الكبيرة للنشاط فيظهر المخزون في أدنى مستوى له وكذلك الديون والذمم بسبب غلق الميزانية .

كما أن الفرق بين الاحتياجات المالية التي تتطلبها الدورة الاستغلالية والموارد المالية الناشئة عن هذه الدورة لا تسمح بحد ذاتها بالحكم على أن إ. ر. م. ع ضعيفة ، عادية ، أو مرتفعة ، بحيث أن احتياج التمويل الناجم عن دورة الاستغلال يتبع خاصية المهلة التي تفصل تاريخ التسديد عن تاريخ التحصيل وعليه فان حساب هذه الاحتياجات يجب أن نأخذ في الاعتبار درجة السيولة بالنسبة للموجودات ودرجة الاستحقاق بالنسبة للمطالب وبالتالي فان هذه الطريقة لا تساعد على تحديد المركز المالي الصحيح لعملائه وهذا ما يقودنا إلى الطريقة الثانية .

• الطريقة المعيارية:

وهذه الطريقة يستعملها الخبراء حيث تداركت العيب الملاحظ في الطريقة المباشرة ، وهي كما يدل عليها اسمها تهدف إلى تحديد معيار الاحتياجات من رأس المال العامل مع اخذ الاحتياجات في الاعتبار شروط الاستغلال الحقيقية ، وبذلك نحصل على احتياجات رأس المال العامل بالقيمة وهي تحسب بالعلاقة التالية :

$$\frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{360} \times \text{إ. ر. م. ع. بالأيام} = \text{إ. ر. م. ع.}$$

يتأثر إ. ر. م. ع بالإضافة إلى عامل الزمن بعوامل أخرى أهمها :

- ✓ **مستوى النشاط:** أي حاصل الحجم أي كلما زاد رقم الأعمال كلما زاد الاحتياج إلى التمويل، وبالنتيجة تزداد إ.ر.م.ع
- ✓ **هيكل التكيف:** أي حامل السعر ونقصد به ذلك الوزن الذي تمثله تكلفة كل عنصر مقارنة برقم الأعمال خارج الرسم.
- ✓ **تغير في السياسات:** حيث أن كل تغير على مستوى سياسة التسويق أو التخزين أو التموين من حيث المدة أو السعر أو الكمية يحدث أثرا على إ.ر.م.ع .

ج- خصائص احتياجات ر.م.ع :

- الاحتياجات ر.م.ع متذبذبة إذ انه ناتج عن حركات القيم المرتبطة بدورة الاستغلال، حركة المخزون، حركات جانب الحقوق وحركة الديون قصيرة الأجل.
- في ظل محيط متماثل ذو خصائص استغلالية فان احتياجات ر.م.ع يتكرر حسب ميكانيزمات إعادة دورة الاستغلال ، إذ وفق مجموعة من الفرضيات المعطاة وفي ظروف تمويل وإنتاج وتسويق معينة فانه وبطريقة آلية ينتج عن هذه الدورة الاستغلالية احتياجات دورية وموارد تمويل دورية محددة وهذا التحديد في احتياجات وموارد الدورة يدلنا على انه لاحتياجات ر.م.ع خاصية في أنها تتبع تطور مؤشر نشاط المؤسسة (رقم الأعمال ، الإنتاج ، الاستثمار) .

د- دراسة تطور مستويات الاحتياجات ر.م.ع :

هناك ثلاث حالات لتطور احتياجات رأس المال العامل تتمثل فيما يلي:

- **حالة انخفاض الاحتياجات من رأس المال العامل :**
وقد يكون مصدره إما زيادة في الديون قصيرة الأجل أو بسبب تحصل المؤسسة من مورديها على مهل تسديد أطول وهذا تسيير جيد للائتمان ،أو أن المؤسسة عاجزة عن تسديد ديونها وهي حالة سيئة يجب معالجتها، وقد يكون سببه انخفاض في حجم النشاط وهي حالة خطيرة إلا حالتي كون رقم الأعمال ثابت أو يعرف تزايد .
- **حالة ثبات الاحتياجات من رأس المال العامل :**
وقد يكون مصدره إما زيادة أو نقصان متكافئة في الموجودات المتداولة والديون قصيرة الأجل وهو دليل على تسيير جيد بشرط أن يتبعه زيادة في رقم الأعمال.

• حالة زيادة الاحتياجات من رأس المال العامل :

وتظهر هذه الزيادة إما بزيادة المخزون و مدينو الاستغلال وهنا يجب ملاحظة ما إذا كانت هذه الزيادة تتبعها زيادة أو تطور في رقم الأعمال بحيث إذا كانت الزيادة في إ.ر.م.ع اقل من زيادة رقم الأعمال أو ثباته فهنا التسيير جيد، وإذا كانت الزيادة في إ.ر.م.ع اكبر من زيادة رقم الأعمال وهو يعرف انخفاض أو ثبات فالمؤسسة هنا في وضعية سيئة للغاية.

هـ- تقييم أداة الاحتياجات من رأس المال العامل :

تعتبر إ.ر.م.ع أداة ديناميكية وأكثر موضوعية ، إذ تسمح بقياس اثر تغير المدة على الاحتياج الذي يجب تمويله ، لكن يعاب عليها العمل بالمهل المتوسطة واعتبار رقم العمال موزع عبر السنة ، هذا الافتراض يجعل منها نموذجا غير مكيف للمؤسسات ذات الأنشطة الموسمية أين يكون رقم الأعمال غير منتظم .

3. الخزينة الصافية:

أ- تعريف الخزينة الصافية:

هي مجموعة الأموال الجاهزة التي تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالها أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة أن تستخدمها فوراً. والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية في أي مؤسسة لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي إذا ما علمنا أن ر.م.ع ما هو إلا مفهوم نظري لا يعبر عن سيولة جاهزة لذلك تعتبر الخزينة كهامش ضمان بالنسبة للمؤسسة تستطيع من خلاله مواجهة ديونها عند تواريخ استحقاقها خاصة إذا كانت مدة تحصيل الذمم أطول من مدة استحقاق الديون قصيرة الأجل ونفس الشيء بالنسبة للبنك فالخزينة هي بمثابة هامش ضمان له .

ب- كيفية حساب الخزينة الصافية:

يمكن حساب الخزينة بطريقتين هما:

- عن طريق صافي القيم الجاهزة أي الفرق بين القيم الجاهزة والسلفات المصرفية كما يلي:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

- عن طريق الفرق بين رأس المال العامل والاحتياجات من رأس المال العامل أي:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{الاحتياجات من رأس المال العامل}$$

ونقصد هنا أن إ.ر.م.ع المحسوب بالطريقة المباشرة التي تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن الذي ينعدم مفعوله في الخزينة لأن هذه الأخيرة تعبر عن سيولة جاهزة لا تحتاج لأي مهلة للتحويل إلى نقدية .

ج- مستويات الخزينة الصافية:

عند حسابنا للخزينة يمكن أن نجد أنفسنا أمام إحدى الحالات التالية:

- ر.م.ع = إ.ر.م.ع (الخزينة معدومة) .
- ر.م.ع < إ.ر.م.ع (الخزينة موجبة) .
- ر.م.ع > إ.ر.م.ع (الخزينة سالبة) .

مما سبق يمكننا أن نستنتج العلاقة الموجودة بين (ر.م.ع) و(إ.ر.م.ع) والخزينة والتي نلخصها كما يلي:

- الحالة الأولى (الخزينة الصافية معدومة) : وتعتبر اقرب الحالات إلى واقع المؤسسة الرشيدة وذلك لأنها تعني أن النسبة المالية لها في الحالة المثلى من حيث هدفي التوازن المالي والمر دودية أي :

$$\text{ر.م.ع} = \text{إ.ر.م.ع} \iff \text{الخزينة} = 0 \iff \text{الخزينة في حالة مثلى}$$

- الحالة الثانية (الخزينة الصافية موجبة): بمعنى ذلك أن التوازن المالي للمؤسسة محقق ومبالغ فيه وقيمة المبالغة تتمثل في قيمة الخزينة الصافية، وهي بمثابة تجميد لأموال المؤسسة والتي هي في غنى عنها لتحقيق توازنها المالي قصير الأجل أي:

$$\text{ر.م.ع} < \text{إ.ر.م.ع} \iff \text{الخزينة} < 0 \iff \text{توازن مالي محقق}$$

- الحالة الثالثة (الخزينة الصافية سالبة) : معناه أن المؤسسة في حالة اختلال من حيث التوازن المالي قصير الأجل وقيمة هذا الاختلال = قيمة الخزينة الصافية السالبة ، وبالتالي على المؤسسة تدبير هذا المبلغ ، إما بإعادة النظر في سياساتها المعتمدة أو عن طريق تخصيص مبلغ من الأموال الدائمة لتحقيق هذا التوازن أي:

$$\text{ر.م.ع} > \text{إ.ر.م.ع} \leftarrow \text{الخزينة} > 0 \leftarrow \text{توازن مالي غير محقق}$$

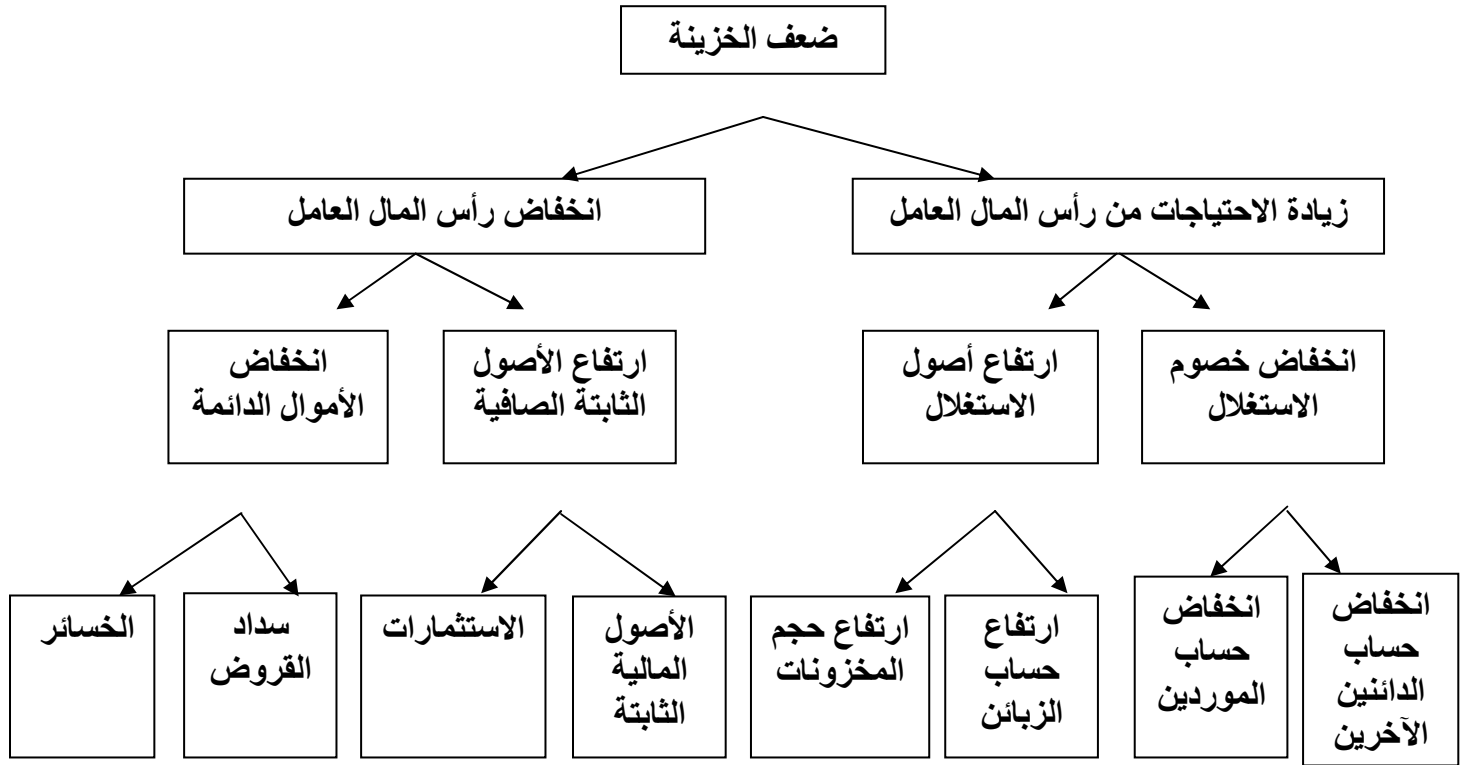
ملاحظة

الخزينة الصافية = 0، لا يعني أن الصندوق = 0، وذلك لوجود نقدية دنيا في مكونات الاحتياجات من رأس المال العامل.

د- ضعف الخزينة الصافية :

إن تسيير الخزينة معناه جعل المؤسسة تتوفر عند كل لحظة على وسائل دفع كافية لأداء التزاماتها كتسديد مورديها بالبضائع والمواد في الآجال المحددة لذلك، أو مواجهة نفقاتها الجارية من أجور ومرتببات وغيرها.....، وتقاس درجة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة باحتمالات توقفها عن سداد تلك الالتزامات ، حيث ينتج ذلك عن عدم توفر مستوى مناسب (كافي) من السيولة لذلك فإن التحكم في هذا العنصر أمر ضروري للحفاظ على بقاء المؤسسة وضمان استمراريتها . ويمكن تلخيص أسباب ضعف الخزينة من خلال المخطط المنهجي التالي :

شكل 07: أسباب ضعف الخزينة والعوامل المؤثرة فيها



المصدر: عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، الدار الجامعية، 1990

من المخطط أعلاه نلاحظ أن ضيق الخزينة يأتي من مصدرين رئيسيين:

- انخفاض في رأس المال العامل الصافي الناتج عن زيادة في قيمة الموجودات الثابتة أو عن انخفاض في قيمة الأموال الدائمة.
- زيادة في الاحتياجات من رأس المال العامل .

علاقة قيم مختلف أدوات التوازن المالي ببعضها البعض في مختلف الحالات:

جدول رقم 06: علاقة قيم مختلف أدوات التوازن المالي ببعضها البعض

رأس المال العامل $0 >$	رأس المال العامل $0 <$	
$\text{ر.م.ع} < \text{إ.م.ع} \rightarrow \text{خ} > 0$ $\text{ر.م.ع} > \text{إ.م.ع} \rightarrow \text{خ} > 0$	$\text{ر.م.ع} < \text{إ.م.ع} \rightarrow \text{خ} < 0$ $\text{ر.م.ع} > \text{إ.م.ع} \rightarrow \text{خ} > 0$	احتياجات من $\text{ر.م.ع} < 0$
$\text{ر.م.ع} < \text{إ.م.ع} \rightarrow \text{خ} > 0$ $\text{ر.م.ع} > \text{إ.م.ع} \rightarrow \text{خ} < 0$	$\text{ر.م.ع} < \text{إ.م.ع} \rightarrow \text{خ} < 0$ $\text{ر.م.ع} > \text{إ.م.ع} \rightarrow \text{خ} < 0$	احتياجات من $\text{ر.م.ع} > 0$

المصدر: ناصر دادي عدون و نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار
الأفاق، الجزائر، 1991 .

المبحث الثاني:

الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

- المطلب الأول: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- المطلب الثاني: تحديد معايير و مؤشرات الأداء المالي.
- المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء.

المبحث الثاني:

الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

بعد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء في المؤسسة وتغطية بعض جوانبه في مبحث أول - والتعرض إلى قياس وتقييم الأداء متناولين ماهية هذا التقييم، وشروط وخصائص العملية الجيدة وأهميتها والصعوبات التي يواجهها القائمين بعملية التقييم - هذا في مبحث ثان - يتوجب علينا التطرق إلى مبحث ثالث تحت عنوان الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

وسيقسم هذا المبحث كما يأتي:

- الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- تحديد معايير و مؤشرات الأداء المالي.
- مصادر معلومات تقييم الأداء.

المطلب الأول: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية:

إن التطرق بالدراسة لأهداف المؤسسة في عملية تقييم أدائها أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، إذ نجد معظم طرق تحديد مؤشرات ومعايير التقييم تطلب تحديد الأهداف، وبصفة عامة يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في الأهداف التالية : التوازن المالي، السيولة واليسر المالي، المردودية، إنشاء القيمة. ويعتبر هذا الأخير هدفا جديدا فرضته الوضعية الراهنة التي تميّز بها المحيط الخارجي للمؤسسة.

السيولة واليسر المالي: تقيس السيولة، بالنسبة للمؤسسة، قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة-المخزونات والقيم القابلة لتحقيق - إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.

وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي إلى الإضرار بثلاث مصالح هي:

المؤسسة: تحد السيولة من تطور ونمو المؤسسة، وذلك بعدم تمكين المؤسسة أو السماح لها مثلاً من استغلال الفرص التي تظهر في المحيط كشراء مواد أولية بأسعار منخفضة مقارنة بمستوياتها الحقيقية، الاستفادة من تخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو الشراء بكميات كبيرة.

أصحاب الحقوق: تخلق مشكلة نقص السيولة عدة أزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق على المؤسسة. ففي الكثير من المرات يؤدي هذا النقص إلى تأخير تسديد الفوائد، في دفع مستحقات الأجراء، في تسديد ديون الموردين...

عملاء المؤسسة: قد تؤدي هذه المشكلة إلى تغيير شروط تسديد العملاء وبالتالي انتقالها من اليسر إلى العسر وهذا الأمر ينتج عنه تدهور العلاقة التي يجب على المؤسسة تحسينها وخاصة في ظروف المحيط الحالي.

فكل هذه المشاكل المترتبة عن نقص السيولة تفرض على المؤسسة الاهتمام بها وتسييرها بأسلوب جيد (5).

أما اليسر المالي فهو على خلاف السيولة، ويتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل، فهو يتعلق بالاقتراض الطويل والمتوسط الأجل الذي تقوم به المؤسسة (6).

• التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي هدفاً مالياً تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي. ويمثل «التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرهما» (7). من التعريف يتضح أن الرأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمويل عن طريق الأموال الدائمة-رأس المال الخاص مضافاً إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل- وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات. وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية (8):

(5) Josette Peyrard, Analyse financière. librairie Vuibert, 8e ed, Paris, 1999.P.201.

(6) Ibid, P.199.

(7) السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص. 247.

(8) نفس المرجع السابق، ص. 259.

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

• المردودية

تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة ويرى PETER DRUKER بأنها هدف من الأهداف أو المجالات الثمانية التي يجب أن تسعى المؤسسة إلى تحديد فيها أهدافها (*)

والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة. و الوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المالي الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والرأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية(9). فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

• إنشاء القيمة

إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حالياً. والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل. فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية(10).

مما سبق يتبين أن هدف إنشاء القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو ملاك المؤسسة، ويجعل أهميتهم تحلل الصدارة.

(*) تتمثل هذه الأهداف أو المجالات في: الإنتاجية المردودية، الموارد المالية والفيزيائية، حصة السوق، أداء المسيرين الأفراد، المسؤولية

الاجتماعية، للمزيد من التوضيح انظر: Pierre Bergeron, op.cit, P. 133.

(9) Alain Capiez, élément de gestion Financière. Masson, 4 ed, Paris, 1994, p.121.

(10) Michel Gervais, op.cit.p.249.

المطلب الثاني: تحديد معايير ومؤشرات الأداء المالي

لا يمكن أن تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء إلا إذا تمكن المسيرين من اختيار المعايير والمؤشرات الجيدة، واختيار المؤشرات والمعايير لا يتم بأسلوب عشوائي، بل ينبع من المصلحة أو مركز المسؤولية المراد تقييم أدائها.

ومن أجل اجتناب الاختيار العشوائي للمؤشرات و المعايير حاول الباحثون وضع طرق علمية تسمح بتحديد المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء الفعلي للمؤسسة. والطريقة التي يركز عليها في أغلب المرات تتمثل في اتباع ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: تحديد الأهداف والمهام الأساسية.

المرحلة الثانية: تحديد عوامل النجاح التي يركز عليها المسؤولين من أجل بلوغ الأهداف المرسومة، ويمكن اعتبار هذه العوامل بمثابة الوسائل الفعالة لإنجاز الأهداف.

المرحلة الثالثة: البحث عن المؤشرات التي تسمح بضبط أو بمراقبة عوامل النجاح.

الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها هي بصفة عامة التوازن المالي، المردودية، السيولة واليسر المالي، إنشاء القيمة. هذه الأهداف هي معايير تقييم الأداء المالي، فالتقييم يستند إلى معيار التوازن المالي، ومعيار السيولة واليسر المالي، ومعيار المردودية، ومعيار إنشاء القيمة.

بالإضافة إلى هذه الأهداف التي تسعى المؤسسة والمراكز المسؤولة عنها، تقوم المؤسسة أيضا بممارسة مجموعة من الأنشطة المالية كتوفير المال اللازم وبأفضل تكلفة، والذي يمكن اعتباره أهم نشاط مالي تقوم به. لذلك فالمؤسسة بحاجة إلى معيار للحكم على هذا النشاط. في حقيقة الأمر لا يمكن تحديد هذا المعيار لأن مؤشرات توزيع بين التوازن المالي والسيولة واليسر المالي، فدراسة هذين الأخيرين تعني دراسة تحكم المؤسسة في التمويل، بتعبير آخر فإن دراسة التوازن المالي والسيولة واليسر المالي يعني ضمنا دراسة نشاط التمويل، ويتجلى هذا بوضوح في جداول التمويل التي ستدرس في معيار التوازن المالي.

لكي تستطيع المؤسسة تحقيق الاستمرارية في نشاطها يجب أن تكون متوازنة ماليا، ويتمثل عامل النجاح الذي تركز عليه لتحقيق هذا الهدف هو تمويل الاستخدامات الطويلة الأجل بموارد دائمة، وتحقيق فائض موجب بين ما تتحصل عليه من نقد وما تدفعه نقدا.

المؤشرات التي تسمح بمتابعة ومراقبة العامل السابق هي عموما : رأس مال العامل، احتياج رأس المال العامل، الخزينة.

إن هدف السيولة واليسر المالي من الأهداف التي يجب على المؤسسات الاقتصادية أن تولى له الأهمية الكافية، لأن المساس بهذا الهدف يؤدي بالمؤسسة إلى سحب الثقة منها أو الإفلاس. ولبلوغ هذا الهدف لابد للمؤسسة -كعامل نجاح- أن تحقق مستوى كاف من السيولة لمواجهة الالتزامات القصيرة وتوليد تدفقات نقدية معتبرة لمواجهة الالتزامات الطويلة الأجل. والمؤشرات التي يمكن الارتكاز عليها لمعرفة ما إذا تحكمت المؤسسة في هذا العامل هي تلك التي تعتمد في حسابها على المقارنة بين الأصول السائلة - باعتبارها هي المصدر الأساسي والأول للسيولة - والالتزامات قصيرة الأجل، والمقارنة أيضا بين التدفقات النقدية والالتزامات الطويلة الأجل.

إن هدف المردودية الذي يناط دائما بالوظيفة المالية هو في حقيقة الأمر هدف للمؤسسة ككل، فتحقيق هذا الهدف لا يتم إلا بتضافر جهود جميع الوظائف. و عامل نجاح المؤسسة لتحقيق هذا الهدف هو التخصيص الأمثل للموارد المتاحة.

المؤشرات التي تمكن من قياس المردودية هي تلك التي تقارن بين النتيجة والوسائل المستخدمة في ذلك، فالمؤسسة التي استطاعت أن تحسن نتيجتها مع بقاء الوسائل المستخدمة على حالها -دون زيادة- نقول عنها أنها حسنت مردوديتها.

يعتبر هدف إنشاء القيمة من الأهداف المالية الأساسية والحديثة، وهو هدف للمؤسسة ككل، وتعود مسؤولية تحقيقه إلى المسيرين بالدرجة الأولى. وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى الوظيفة المالية لأنهم مطالبون بتحقيق عائد جيد من وراء الأموال المستثمرة. وعامل نجاح المؤسسة لتحقيق هذا الهدف هو التسيير الجيد لمواردها.

عموما يمكن الاعتماد على مؤشري القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة لتحديد المؤسسة القادرة على إنشاء القيمة.

المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، ويشترط للمعلومات أن تكون بالجودة وفي الوقت المناسب. وتقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث، فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية ويقسمها باحث آخر إلى المعلومات العامة، المعلومات القطاعية، المعلومات الخاصة بالمؤسسة... والتقسيم الذي سيتم

انتهاجه في هذا البحث هو: مصادر خارجية وتنظم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية ومصادر داخلية تنظم المعلومات التي تتعلق بنشاط المؤسسة.

• المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.

• المعلومات العامة

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة. وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها⁽¹¹⁾

• المعلومات القطاعية

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية. فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تنشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعية تساعد المؤسسات في تقييم وضعياتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.

فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت... (12) لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.

• المصادر الداخلية

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق (13)

• الميزانية

تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء.

⁽¹¹⁾ Josette Peyrard, op.cit.P.10

⁽¹²⁾ Ibid , P.11.

⁽¹³⁾ Eric Stephany, Gestion financière . ed Economica, Paris,1999,P.63.

وتعتبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى بالخصوم، وأوجه استخدامات هذه الأموال وتسمى بالأصول، وذلك بزمان تاريخي معين عادة ما يكون في نهاية السنة. وترتب الأصول المحاسبية تبعا لمدة استعمالها، فنجد على رأس عناصر الأصول الاستثمارات بنوعها المعنوية والمالية وتليها المخزونات (بضائع، مواد أولية، منتجات تامة...) وفي أسفل الأصول نجد الحقوق (القابلة للتحقيق كالعملاء، أوراق القبض، سندات المساهمة والأموال الجاهزة كالبنك والصندوق).

أما الخصوم فتشكل من مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازليا حسب درجة استحقاقها، أي ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا لإعادتها إلى أصحابها إلى غاية الأموال التي تعاد إلى أصحابها في أدنى الآجال، فنجد الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ثم الديون الأقصر مدة بوجودها في المؤسسة.

وتكمن قيمة الميزانية المحاسبية في اعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة، واستعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير من جهة أخرى (14) والنظر إلى الميزانية على أنها موارد واستخداماتها يشكل نظرة أو قراءة اقتصادية يمكن أن تكمل بدراستين قانونية ومالية (15). والجدول رقم (01) يوضح مختلف القراءات السابقة الذكر.

جدول حسابات النتائج

يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا، ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة.

فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة، ولتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى. ولقد وضع الجدول ليعطي النتائج على خمسة مستويات.

(14) Eric Stephany, op. cit, P.63.

(15) ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1991، ص. 11.

جدول رقم (07): قراءات الميزانية

القراءة الاقتصادية	الأصول=الاستثمارات	الخصوم = الموارد
القراءة القانونية	الأصول = الممتلكات (وجود حق الملكية)	الخصوم: مجموعة التزامات المؤسسة: الأموال الخاصة (التزامات نحو المساهمين) الديون (التزامات نحو الغير)
القراءة المالية	الأصول :مجموع الاستثمارات التي هي بحوزة المؤسسة	الخصوم =الأموال الخاصة: ما للمؤسسة محاسبيا الديون: ما على المؤسسة

المصدر: Eric Stéphanie, op. cit, p63

الهامش الإجمالي: يعتبر عنصر مهم في تحليل نشاط المؤسسات التجارية، وينتج عن الفرق بين العنصرين الأساسيين في هذا النشاط وهما: مبيعات البضائع وتكلفة البضائع المباعة. القيمة المضافة: تعد مفهوما اقتصاديا أكثر منه محاسبيا، ويعني القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية. ويمكن النظر إليها من زاويتين مختلفتين ، فهي الفرق بين ما تم إنتاجه والاستهلاك الوسيط من جهة، وأنها تمثل مجموعة عوائد عوامل الإنتاج من جهة أخرى. ويتم حسابها محاسبيا بموجب العلاقة التالية:

القيمة المضافة = الهامش الإجمالي + إنتاج الدورة - (مواد ولوازم مستهلكة + خدمات)

نتيجة الاستغلال: وتتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة، ويمكن حسابه بالعلاقة:

نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة + نواتج مختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال - (مصاريف المستخدمين + ضرائب ورسوم + مصاريف مالية + مصاريف مختلفة + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات).

نتيجة خارج الاستغلال: وتنتج عن الفرق بين نواتج خارج الاستغلال ومصاريف خارج الاستغلال. نتيجة الدورة: هي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال. ولقد روعي في إعداد هذا الجدول مبدئين أساسيين:

الاستغلال العادي وغير العادي : حسب المبدأ يجب التفريق بين مصاريف ونواتج نشاط الاستغلال العادي ومصاريف ونواتج النشاط الاستثنائي في إعداد الجدول. مقابلة كل عنصر إيراد بعنصر المصاريف المقابل له أي كل عنصر من الإيراد والعنصر المتسبب فيه من التكاليف(16).

الملاحق

الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة. وهدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر. ويجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجهة إليها الميزانية وجدول النتائج من الفهم الجيد لها. وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات :

-المعلومات المكتملة أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

-المعلومات غير المرقمة وتتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل وتوضيح فهم المعلومات المرقمة.(17)

(16) ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 75. 84.

(17) Georges Deppallens. Jean-Pierre Jobard, gestion financière de l'entreprise. Editions Sirey, 10 ed, Paris, 1990.P.20.

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الاداء.

يعتبر تقييم الأداء جزء لا يتجزء من سلسلة العمل الإداري المتواصل، و الذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو الوحدة الاقتصادية، وذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة و فعالية .

المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء.

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المدير داخل المؤسسة أو مكتب دراسات خاص أو البنكي الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراض زبونه المال، حتى يتأكد من قدرته على سداد الديون، ، فلكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما فيما يلي: .

تسمح عملية تقييم الأداء باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة.

اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة.

يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية و المرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا .وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

المطلب الثالث: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء:

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعد على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة.

والتحليل المالي من بينها باعتباره أداة لتقييم الأداء واتخاذ القرار.

ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية :

تقييم الأداء والنتيجة: حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.

تقييم الأداء والتمويل: الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها، وذلك وفق منظورين:

النظرة الثابتة وتتحقق في إطار تحليل الميزانية؛

النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجدول التدفقات.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

تقييم الأداء و المردودية: تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة/رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.

خلاصة الفصل

يحتوي هذا الفصل على مفاهيم أساسية حول الأداء بالمؤسسة الاقتصادية، حيث تم التعرض في المبحث الأول إلى تحديد مفهوم الأداء حيث عُرّف بالكفاءة (تحقيق النتائج بأقل التكاليف) والفعالية (القدرة على بلوغ الأهداف المسطرة)، ثم تحديد أنواعه معتمدين في ذلك على معيار المصدر، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي، معيار الطبيعة، وبعد هذا تحديد العوامل المؤثرة فيه، حيث صنفنا إلى مجموعتين هما : العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبيا والعوامل غير خاضعة لتحكمها

أما المبحث الثاني فقد خصص لقياس وتقييم الأداء، حيث تم التطرق فيه أولا إلى ماهية قياس وتقييم الأداء، وثانيا إلى عملية التقييم، وثالثا إلى خصائص وشروط التقييم الجيد للأداء، ورابعا إلى أهمية التقييم بالنسبة للمؤسسة، وخامسا إلى معوقات عملية التقييم.

في المبحث الثالث تم التطرق إلى الأداء المالي من خلال تحديد الأهداف المالية (السيولة واليسر المالي، التوازن المالي، المردودية، إنشاء القيمة)، ثم تحديد معايير ومؤشرات الأداء المالي، وفي الختام تم التطرق إلى مصادر معلومات تقييم الأداء المالي.

الفصل الرابع:

تحليل التوازن المالي بالنسب المالية دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء و الغاز للشرق - ميله - **Sonelgaz**

- المبحث الأول: بطاقة فنية للتعريف بمجمع سونلغاز
- المبحث الثاني: التعرف على المؤسسة موضوع البحث "شركة التوزيع ميله".
- المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة النسب.

المبحث الأول:

بطاقة فنية للتعريف بمجمع سونلغاز

- المطلب الأول: التعريف بمجمع سونلغاز.
- المطلب الثاني: العرض التاريخي لمراحل تطور مجمع سونلغاز.
- المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع سونلغاز.

المبحث الأول:

بطاقة فنية للتعريف بمجمع سونلغاز

قبل الانطلاق في دراستنا التطبيقية ارتأينا في هذا المبحث البدء بتقديم لمحة تعريفية بالمجمع الذي تنتمي إليه المؤسسة موضوع البحث محاولين الإشارة إلى طبيعة نشاطها و أهم مراحل تطورها.

المطلب الأول: التعريف بمجمع سونلغاز

أكثر من 55 سنة من الخدمة العمومية...

تعتبر الشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز و المعروفة اختصارا باسم سونلغاز (SONELGAZ) المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية بالجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء و الغاز ونقلهما وتوزيعهما عبر القنوات الخاصة. إضافة إلى ذلك يسمح لها قانونها الأساسي الجديد بالتدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج.

و منذ صدور القانون رقم 02-01 المؤرخ في فيفري 2002 حول الكهرباء وتوزيع الغاز عن طريق قنوات، قامت سونلغاز بإعادة هيكلة مصالحها لكي تتكيف مع السياق الجديد إذ أصبحت اليوم مجمعا صناعيا يتألف من 40 شركة فرعية، وتشغل 60 000 عامل.

لقد لعبت سونلغاز على الدوام دورا راجحا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ومساهمتها في تجسيد السياسة الطاقوية الوطنية ترقى إلى مستوى برامج التنمية الهامة في مجال الإنارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز التي سمحت برفع نسبة التغطية من حيث إيصال الكهرباء إلى أكثر من 97% ونسبة توغل الغاز إلى ما يفوق 43%.

إن سونلغاز العازمة على فعل المزيد وبشكل أفضل، قد جندت على الدوام تمويلات هامة من أجل تطوير وتعزيز المنشآت الكهربائية والغازية. وبالنسبة إلى الفترة 2005-2010، فقد وضع برنامج استثماري استثنائي موضع التنفيذ بغية رفع قدراتها الإنتاجية الخاصة بالكهرباء، وتكثيف شبكتها الناقلة للكهرباء والغاز والعمل على تحسين و تحديث خدماتها الموجهة إلى زبائنهم كذلك.

وطموح سونلغاز هو أن تغدو مؤسسة تنافسية لكي تقوى على مواجهة المنافسة التي تلوح ملامحها في الأفق، وأن تكون في الأمد المنظور من بين أفضل المتعاملين الخمسة التابعين للقطاع في حوض البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الثاني: العرض التاريخي لمراحل تطور مجمع سونلغاز:

من كهرباء و غاز الجزائر إلى سونلغاز اليوم... أكثر من نصف قرن من الوجود...

مرت الشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز في تطورها بعدة مراحل نلخص أهمها فيما يلي:

1- إنشاء شركة "كهرباء وغاز الجزائر" EGA :

تم بناء على الأمر رقم 47- 1002 المؤرخ في 05 جوان 1947 إنشاء المؤسسة العمومية "كهرباء و غاز الجزائر"، المعروفة اختصارا بالحروف الرامزة EGA التي اسند لها احتكار نشاط إنتاج، نقل و توزيع الطاقة الكهربائية و الغازية في الجزائر و ذلك بتحويل الشركات الـ 16 الحائزة على تنازلات الكهرباء و الغاز، إلى شركة "كهرباء و غاز الجزائر" بمقتضى المرسوم المؤرخ في 16 أوت 1946.

2- مرحلة إنشاء الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز:

بعد الاستقلال تكفلت الدولة الجزائرية المستقلة بالمؤسسة العمومية لكهرباء و غاز الجزائر إلى حين صدور الأمر رقم 69- 59 المؤرخ في 28 جويلية 1969 بتسيير الكهرباء و الغاز في الجزائر، حيث تم تحويل المؤسسة العمومية لكهرباء و غاز الجزائر إلى الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز سونلغاز التي تحتكر نشاط إنتاج ، نقل ، توزيع و استيراد الكهرباء إضافة إلى احتكار النشاط التجاري للغاز الطبيعي داخل التراب الوطني.

3- إعادة هيكلة الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز «SONELGAZ» :

في سنة 1983 تمت إعادة هيكلة الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز Sonelgaz لأول مرة، أين زودت بست (06) شركات فرعية للأشغال المتخصصة و هي:

- كهريف : للإنارة و إيصال الكهرباء.
- كهركيب : للتركيبات و المنشآت الكهربائية.
- قناغاز : لانجاز شبكات نقل الغاز.
- اينرغا : للهندسة المدنية.
- التركيب : للتركيب الصناعي.
- AMC : لصناعة العدادات و أجهزة القياس و المراقبة.

وبفضل هذه الشركات صارت سونلغاز تتوفر حاليا على تجهيزات كهربائية وغازية تستجيب لحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

4- تغيير الشكل القانوني للشركة الوطنية للكهرباء و الغاز :

تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-475 المؤرخ في 14 ديسمبر 1991 تحويل الشكل القانوني للشركة الوطنية للكهرباء و الغاز إلى المؤسسة ذات الطابع الصناعي و التجاري EPIC التي تسهر على أداء الخدمة العمومية في مجال الكهرباء و الغاز داخل التراب الوطني الجزائري.

كما و قد تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-280 المؤرخ في 17 سبتمبر 1995 تأكيد الشكل القانوني لـ سونلغاز على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تابعة لوزارة الطاقة و المناجم لها شخصية معنوية و تتمتع بالاستقلالية المالية.

5- سونلغاز شركة ذات أسهم...استقلالية أكبر في التسيير.

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-195 المؤرخ في 01 جوان 2002، تم تحويل شركة سونلغاز من مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري إلى شركة مساهمة SPA برأسمال يقدر بـ 150 مليار دينار جزائري موزعة على 150 ألف سهم تمتلك الدولة أغلبها.

6- مجمع سونلغاز...التوسع.

عرف مجمع سونلغاز خلال الفترة 2004-2006 تحولات بارزة في إطار إعادة الهيكلة أبرزها:
في سنة 2004 قامت بتشكيل ثلاث شركات للمهن القاعدية:
شركة إنتاج الكهرباء (SPE)
مسير شبكة نقل الكهرباء (GRTE)
مسير شبكة نقل الغاز (GRTG)
في سنة 2006 قامت بتشكيل أربع شركات التوزيع:
شركة التوزيع للجزائر الكبرى (SDA).
شركة التوزيع للوسط (SDC).
شركة التوزيع للشرق (SDE).
شركة التوزيع للغرب (SDO).

وهذا الانتقال تمليه ضرورة قيام سونلغاز بتكييف نفسها للتلائم مع القواعد الجديدة لتسيير القطاع التي أوجبها القانون ولاسيما انفتاح الأعمال والأنشطة وولوج باب المنافسة، وإمكانية اللجوء إلى التساهمية الخاصة . ومن ناحية أخرى فإن هذا القانون الأساسي الجديد يخول المؤسسة استقلالية أكبر ويسمح لها بأن تمارس مسؤولياتها كاملة.

المطلب الثالث: منظومة مجمع SONELGAZ

الشكل 08: منظومة مجمع SONELGAZ



المصدر: الموقع الإلكتروني للشركة www.sonelgaz.dz

المبحث الثاني:

التعرف على المؤسسة موضوع البحث

شركة التوزيع ميلة

- المطلب الأول: التعريف بشركة توزيع الكهرباء و الغاز .
- المطلب الثاني: تنظيم شركة توزيع الكهرباء و الغاز .
- المطلب الثالث: تقديم مديرية المالية و المحاسبة.

المبحث الثاني:

التعرف على المؤسسة موضوع البحث " Sonelgaz MILA "

اقتصرت الدراسة الميدانية لموضوع المذكرة على تحليل الوضعية المالية لشركة توزيع الكهرباء و الغاز ميله فقط .
و ما سيأتي من معلومات و بيانات مالية و محاسبية و حتى إحصائية تتعلق على سبيل الاختصار بهذا الفرع من مجمع سونلغاز SONELGAZ.

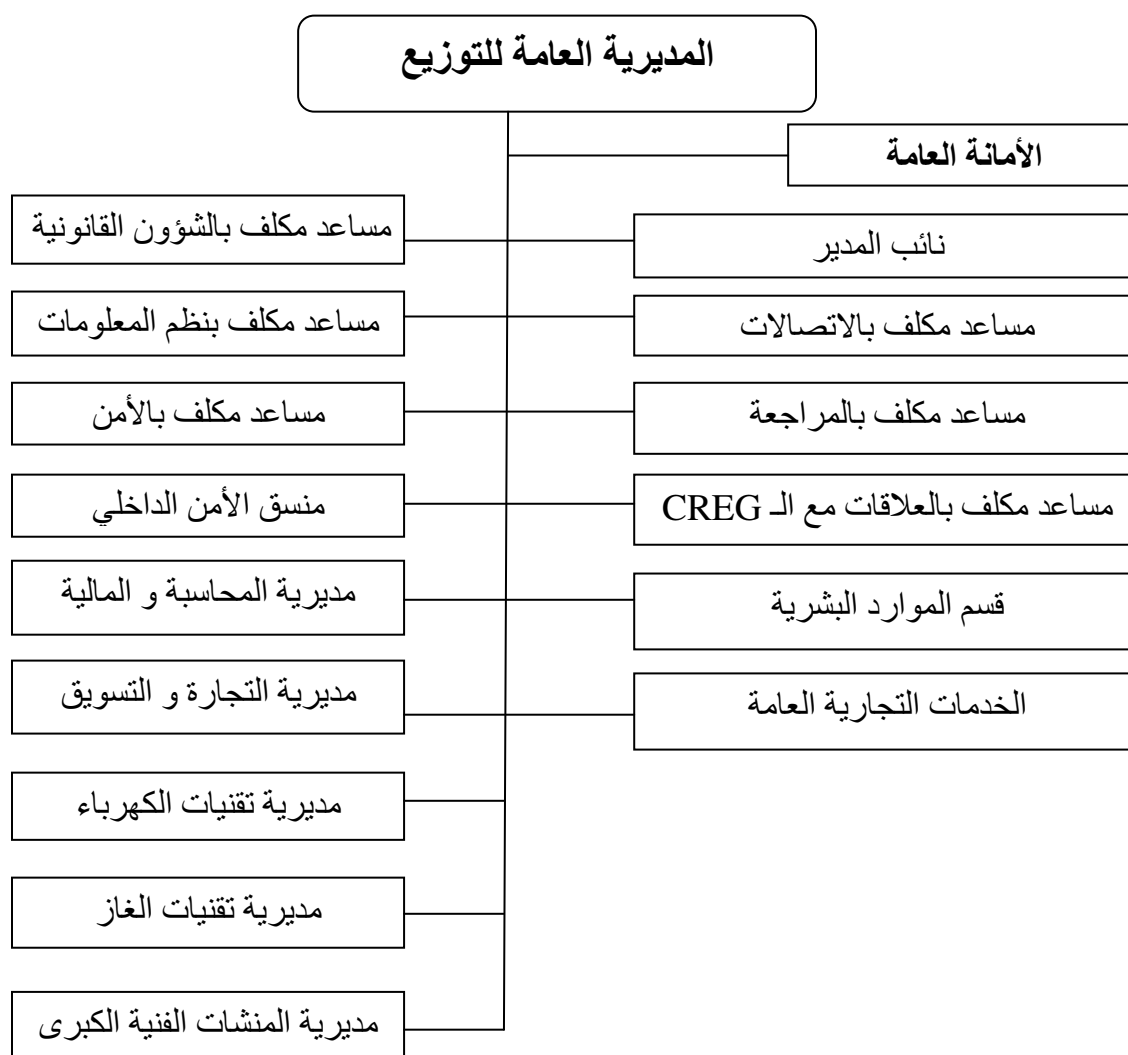
المطلب الأول: التعريف بشركة توزيع الكهرباء و الغاز ميله

تم فتح شعبة الكهرباء و الغاز بولاية ميله سنة 1987 و كانت تابعة لمركز قسنطينة إلا أن الأعمال الموكلة لهذه الشعبة كانت تقتصر على فقط على متابعة أشغال الكهرباء و الغاز من أجل إصلاح الأعطاب الناتجة آنذاك.
وفي جانفي 1992 تم فتح مركز ميله و كانت له الإستقلالية التامة في إدارة شؤون الولاية فيما يخص التزود بالطاقة الكهربائية و الغازية.
و بموج التحولات التي طرأت على مجموعة سونلغاز سنة 2005 قام مجلس إدارة المجموعة بإعادة تسمية مراكز التوزيع إلى مديرية التوزيع.
تقع مديرية التوزيع لولاية ميله في وسط عمراني على مشارف طريق جيش التحرير الوطني وعلى مقربة من المؤسسات التالية:
من الجهة الشمالية ديوان الترقية و التسيير العقاري.
من الجهة الجنوبية مستشفى الإخوة مغلاوي.
من الجهة الغربية مدرسة الشرطة.
من الجهة الشرقية ثانوية و متوسطة ديدوش مراد.

المطلب الثاني: تنظيم شركة توزيع الكهرباء و الغاز ميلة

I. الهيكل التنظيمي للشركة

الشكل 09: الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء و الغاز ميلة



المصدر: مصلحة المستخدمين

مهام شركة التوزيع - ميلة -

المديرية العامة للتوزيع مسئولة ضمن صلاحياتها بتوزيع الطاقة الكهربائية و الغازية و تلبية احتياجات العملاء من هاتين الطائفتين. و يمكن ذكر أهم الوظائف التي تؤديها المديرية العامة للتوزيع للشرق فيما يلي:

- شراء الطاقة الكهربائية و الغازية و إعادة بيعها للعملاء بمختلف أنواعهم (توتر/ضغط عالي)، (توتر/ ضغط متوسط)، (توتر/ ضغط منخفض) على مستوى شرق البلاد.
 - المشاركة في وضع السياسة التجارية.
 - تنفيذ السياسة التجارية عن طريق وضع قاعدة العملاء و إدارة الأعمال و مراقبة التنفيذ و التطبيق.
 - ضمان إدارة و تنمية الموارد البشرية و الوسائل المادية اللازمة لعملية التوزيع.
 - ضمان سلامة الأشخاص و الممتلكات فيما يتعلق بأنشطة التوزيع.
 - التحقق من صحة برامج الاستثمارات
 - إدارة، قيادة، تشغيل، و صيانة و تطوير شبكات و جداول المنشآت.
 - المشاركة في وضع المواصفات الفنية و اختيار الموارد و الموافقة عليها.
- إلى غير ذلك من المهام و الوظائف التي تسهر المديرية العامة لتوزيع الكهرباء و الغاز للشرق.

II. وظائف مختلف المديريات في شركة التوزيع ميلة

1-الأمانة العامة:

- ضبط جميع العمليات اللازمة لسير العمل في الإدارة و العلاقات الداخلية و الخارجية و تنظيم الجداول الزمنية للأعمال.
- التحضير للاجتماعات و التحركات.
- إنشاء و تحديث السجلات.
- تلقي و توزيع البريد.
- تشريع الوثائق المختلفة وفقا للتعليمات.

2-المكلف بالشؤون القانونية:

يعتبر الناطق القانوني باسم الشركة، و يعمل على تمثيل الشركة في النزاعات القانونية، كما يعمل على التكفل بالدفاع عن مصالح الشركة و حل كل مشاكلها.

3-المكلف بالأمن الداخلي:

يعمل على ضمان الأمن الداخلي للعمال و الموظفين داخل الشركة و السهر على امن الشركة في حد ذاتها.

4-قسم الموارد البشرية:

يقوم هذا القسم بمتابعة الموظفين المستخدمين من بداية تعيينهم بالشركة إلى غاية قرار تقاعدهم، و ينقسم إلى مصلحتين:

- **مصلحة الأجور:** تهتم هذه المصلحة بأجور العمال و العمل على دفعها، كما تتعامل بصفة مباشرة مع مصلحة المحاسبة و المالية عن طريق إعداد مذكرة الأجور لكل عامل.
- **مصلحة الموظفين:** تتعامل مع الموظفين من الناحية الإدارية، وذلك من خلال توظيف العمال و متابعة إجراءات العمل، تثبيت العمال الجدد، متابعة جداول الحضور، الغياب و العطل.

5-قسم استغلال الشبكات:

- **مصلحة المراقبة:** من أهم نشاطاتها:

- متابعة انقطاع الكهرباء و الغاز.
- المتابعة المستمرة للكهرباء و الغاز عبر كل الوكالات التجارية.
- مراقبة و صيانة اعتاد.

- **مصلحة الخرائط:** تعمل هذه المصلحة على متابعة الأعمال الموضوعية تحت الخدمة على مستوى الخرائط تحسبا لأي طارئ.
- **مصلحة العدادات الإلكترونية:** ومن أهم مهامها:

- وضع العدادات للزبائن ذوي الضغط المتوسط.
- إجراء الوضع تحت الخدمة للزبائن الجدد ذوي الضغط و التوتر المتوسط.
- معالجة و تغيير العدادات في حالة العطب.

6- قسم التشغيل و الاستثمار:

- مصلحة تشغيل الأشغال: تقوم بـ:
 - إقامة اتفاقيات الطلب للمؤسسات الخاصة تبعا للالتزام و التنفيذ بوقت و سعر متفق عليها.
 - برمجة الأشغال الموضوعية للتغير.
- مصلحة القروض و الفواتير: تعمل هذه المصلحة على:
 - تحديد وصولات طلبات المؤسسة.
 - معالجة الفواتير المقدمة من طرف المؤسسات الخاصة تبعا لبيان يومي للأشغال و النفقات المنشأة من طرف مراقبة الأشغال.

7- قسم الدراسات و الأشغال: ينقسم إلى ثلاث مصالح:

- مصلحة الكهرباء: تقوم بدراسة و متابعة الأشغال الخاصة بالتموين بالكهرباء.
- مصلحة الغاز: تقوم بدراسة و متابعة الأشغال الخاصة بالتموين بالغاز.
- مصلحة التوصيل: تقوم بإتمام عملية التوصيل بالكهرباء و الغاز.

8- قسم المحاسبة و المالية:

- مصلحة المالية: تقوم بمتابعة الحسابات المالية و إعداد التقديرات المالية للمدى القصير.
- مصلحة الأشغال: تعمل على التحقق من مدى مصداقية القيود المحاسبية و المالية و التنظيمات الداخلية و الخارجية، إضافة إلى ضمان النشاط الجبائي و تصفية الحسابات.
- مصلحة الميزانية و مراقبة التشغيل: تهتم بإعداد الحصيلة الشهرية و السنوية.

9- قسم أنظمة الإعلام الآلي:

- تشغيل مختلف قواعد المعطيات و الشبكات المحلية.
- مساعدة مختلف المصالح و الأقسام بالمعلومات الضرورية في مجال الإعلام الآلي.
- حساب و إنشاء فواتير استهلاك الطاقة.

10- قسم العلاقات التجارية:

يعتبر هذا القسم من أهم و أبرز الأقسام على مستوى المديرية الجهوية لكونه الواجهة الأولى بين الشركة و الزبون، كما تصب فيه معظم الأقسام و المصالح على مستوى المديرية، ينقسم هذا القسم إلى عدة مصالح هي:

- مصلحة الزبائن: تلقي شكاوي الزبائن و طلباتهم.
- مصلحة التقني التجاري: تهتم بمتابعة و تسيير الزبائن الجدد.
- مصلحة الفوترة و التحصيل: تنقسم هذه المصلحة إلى ثلاث أفواج هي : فوج فوترة الإدارات، فوج فوترة الزبائن ذوي التوتر و الضغط المتوسط و فوج الخزينة.

المطلب الثالث: تقديم مديرية المالية و المحاسبة

على اعتبار أن دراستنا الميدانية تمت على مستوى مديرية المالية و المحاسبة و وعيا منا بالدور الهام للوظيفة المالية بالمؤسسة، فقد فضلنا التركيز على توضيح ماهية هذه المديرية و إبراز أهم مهامها و مهام الأقسام العاملة تحت إشرافها.

1-تعريف مديرية المالية و المحاسبة:

تعتبر هذه المديرية من أهم هياكل المديرية العامة للتوزيع حيث تهتم بمتابعة العمليات المالية و إعداد الميزانية تحت ضوء التسجيلات المحاسبية إضافة إلى تسيير حسابات الزبائن و حركة الأموال لكل الوحدات و المصالح المركزية التابعة لها ضمن الرقعة الجغرافية المخصصة للمديرية (أي بدوائرها و بلدياتها).

2-مهامها:

يمكن تلخيص مهام مديرية المالية و المحاسبة في النقاط التالية :

1. ضمان مسك المحاسبة العامة و التحليلية للوحدات و المصالح المركزية (مقر المنطقة)

الواقعة تحت مسؤوليتها.

2. ممارسة المراقبة على الوحدات و المصالح المركزية التابعة لها بهدف :

- ضمان المحافظة و حماية الذمة المالية للشركة .

- السهر على حسن تطبيق القواعد المالية و المحاسبة الجبائية.

3. تطبيق التنظيمات المحاسبية و المالية و الجبائية الصادرة من طرف المديرية الوظيفية

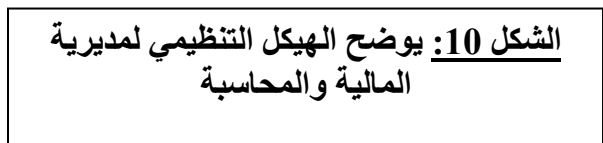
(مديرية المالية و مديرية المحاسبة و مراقبة التسيير)

4. إجراء محاسبة عمليات الخزينة المرتبطة بنشاطات الوحدات و المصالح المركزية.

التنظيم الحالي لمديرية المالية و المحاسبة يرتكز على المبادئ أربع التالية:

- الفصل بين المهام
- صحة و مصداقية الحسابات
- حماية الذمة المالية
- المراقبة الداخلية (المراقبة الداخلية هي عبارة عن مجموعة القواعد و الإجراءات المكتوبة و المعمول بها داخل المؤسسة).

3- الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة



4- التعرف على أقسام المديرية العامة للتوزيع

تتفرع مديرية المالية و المحاسبة إلى عدة أقسام كل قسم يتولى القيام بالمهام المنوطة إليه.

1- قسم المالية: يتكون هذا القسم من:

• الخزينة العامة:

- تتكفل بوضع المخطط المالي على المدى القصير و متابعته سنويا.
- تأمين التسديدات المركزية.
- مراقبة مدى تطبيق الشروط البنكية.
- متابعة العقود الخاصة بالتوزيع العمومي للكهرباء و الغاز الريفية.
- التسديد بالعملة الصعبة للدول الأجنبية فيما يخص العقود المبرمجة.
- دفع التكاليف الخاصة بالمهام الممارسة خارج الوطن.
- وضع تحت تصرف المديريات الجهوية إعتمادات مالية للقيام بنشاطاتها.
- إعداد التقارب البنكي (إظهار الفروق بين حسابات الشركة و حسابات البنك).

• المخططات المالية:

- تحضير المعلومات اللازمة بتعريف أو تغيير السياسة المالية.
- تحليل الإمكانيات المالية المتوفرة على مدى السوق.
- جمع الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات و مراقبتها.
- إجراء المحادثات فيما يخص عقود السلفية مع المؤسسات المالية أو المالية الأجنبية.
- متابعة القوانين الخاصة بالعقود التجارية.
- متابعة و تسديد القروض البنكية.
- تسيير الضمانات البنكية.
- تسيير معاهدات الديون و تحديد تاريخ استحقاقها.

تتخذ المؤسسة إجراءات خاصة بالتوظيف وهذا طبقا للمخططات والدراسات التي تقوم بها إدارة تسيير المستخدمين بالإعلان عن الوظائف الحالية والجديدة وهذا بإجراء الاختبارات للمتقدمين لاختيار أفضلهم من الناحية العلمية (الشهادات) والخبرات المهنية السابقة.

• **الجباية و التأمين:**

- تتولى مهمة السياسة التأمينية المعروف بها من طرف المؤسسة الأم.
- تقديم النصائح للوحدات فيما يخص طريقة التأمين.
- القيام بالتعديلات المتعلقة بالعلاقات.
- تأمين التصريحات و التعويضات للضحايا و المنكوبين.
- إبراز المديرية العامة للتوزيع لدى الضمان الاجتماعي.

2- قسم المركزة:

يتكون قسم المركزة من الفروع التالية :

• **المحاسبة المركزية:** تتمثل مهامها فيما يلي:

- إبرام فعالية مدى التأثير الإيجابي للثنائية المركبة مالية و محاسبة لامركزية.
- مراقبة البيانات المحاسبية.
- ترتيب و تحليل النتائج الدورية.
- تسجيل العمليات الخاصة و المنجزة في نهاية الممارسة على مستوى مديرية المالية و المحاسبة اللامركزية.
- إعداد و إرسال بيانات الحسابات المركزية الخاصة بالإدارة الجبائية.

• **الدراسات المحاسبية و الجبائية :**

- تأمين الدراسات المتعلقة بالإجراءات المحاسبية.
- إنجاز و وضع المخططات المحاسبية.
- السهر على احترام تطبيق النظام المحاسبي و الجبائي بحزم.
- تثبيت التصريح الجبائي المركزي.
- مراقبة الوحدات التابعة للمديرية العامة.

• **تسيير الاستثمارات:**

- مسك الاستثمارات المتعلقة بالخزينة العامة.
- إعادة تقييم الاستثمارات.
- المعالجة الفيزيائية للاستثمارات.

3- قسم المالية و المحاسبة للمقر:

يتولى هذا القسم المهام التالية :

- التسجيل المحاسبي للعمليات المسيرة بمقر المديرية العامة.
- إعداد و تحليل البيانات التقريبية لمجموع حسابات الميزانية
- مسك قائمة الجرد طبقا للقوانين
- ضمان الرقابة لكل من المحاسبة و المالية للوحدات التابعة للمديرية العامة
- معالجة و مراقبة و تدعيم محاسبة الفروع.

4- قسم تفتيش المالية و المحاسبة:

يتولى القيام بالمهام التالية:

- توفير المراقبة الضرورية على المديريات الجهوية.
- المحافظة على ممتلكات المديرية العامة و المديريات الجهوية.
- فحص و مراقبة مدى فعالية التطبيق فيما يخص مهام قسم المالية و قسم المحاسبة و الجباية.
- ضمان التطبيق المحكم للعمليات المالية المتعلقة بالمديرية العامة للتوزيع.

المبحث الثالث:

تحليل الوضعية المالية لشركة توزيع لميلة بالنسب المالية

- **المطلب الأول:** إعداد الميزانيات المالية للمؤسسة خلال الفترة 2008-2009.
- **المطلب الثاني:** التحليل بواسطة النسب المالية.
- **المطلب الثالث:** التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

المبحث الثالث:

تحليل الوضعية المالية لشركة توزيع الكهرباء والغاز لميلة

بعد التطرق في الجانب النظري إلى ماهية التحليل المالي و مختلف أدواته فقد حاولنا من خلال الجانب التطبيقي إثبات ما تم الإشارة إليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى إسقاط الدراسة النظرية على الميدان التطبيقي من خلال دراسة الوضعية المالية لشركة التوزيع لميلة اعتمادا على أداة النسب المالية.

المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية للمؤسسة خلال الفترة 2008-2009

كما سبق و رأينا في الجانب النظري أن إعداد الميزانيات المالية انطلقا من الميزانيات المحاسبية يعد أول خطوة قبل البدء في التحليل. و في إطار هذا الانتقال سوف نجري بعض التعديلات على الميزانيات المحاسبية و التي ندرجها في الملاحظات التالية:

ملاحظات خاصة بالانتقال للميزانيات المالية للدورات 2008 - 2009

للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية للدورات 2008 - 2009 أجرينا التعديلات الضرورية التالية بناء على المعلومات المستوفاة من أصحاب الاختصاص بالمؤسسة موضوع البحث:

• جانب الأصول:

✓ **الاستثمارات:** تتخلص أهم التعديلات التي تطرأ عليها في حذف المصاريف التمهيدية بسبب قيام المؤسسة بها قبل نشاطها، فيتم استرجاعها و إطفائها في فترة لا تتجاوز 05 سنوات، فهي تحذف من الأصول، و يتم طرحها من الأصول، ويتم طرحها من الأموال الخاصة (ح/15 فرق إعادة التقدير)، أما باقي الاستثمارات فيتم اعتبارها أصول ثابتة و يتم تقييمها بالقيمة الحقيقية إن وجدت.

✓ **المخزونات:** أهم تعديل يطرأ عليها هو رصد مخزون الأمان و اعتباره أصل ثابت، نظرا لبقائه في المؤسسة لمدة تفوق السنة المالية الواحدة.

✓ **الحقوق:** يتم تحويل كل دين يتعذر تحصيله في فترة زمنية تقل عن السنة الأصول الثابتة، في حين يتم تحويل باقي الحقوق إلى القيم غير الجاهزة.

• **جانب الخصوم:**

✓ **الأموال الخاصة:** تتلخص تعديلاتها في:

- **نتيجة السنة المالية:** إذا كانت خسارة يتم تخفيضها مباشرة من نتائج رهن التخصيص، أما إذا كانت ربح فتخضع إلى قرار توزيع إما في شكل احتياطات أو يتم توزيعها على المساهمين (ديون قصيرة الأجل)، وإذا لم يتخذ قرار في شأنها فإنها تدمج نتائج رهن التخصيص.

- **مؤونات الخسائر المحتملة:** في حالة حدوث الخسارة نعتبرها دين قصير الأجل، الخسائر المحتمل وقوعها بمراحل طويلة تضم إلى الديون طويلة الأجل، أما إذا لم تتحقق الخسارة فهي تصبح غير مبررة، يتم إخضاعها للضريبة ويضاف الباقي إلى الاحتياطات أو نتائج رهن التخصيص حسب قرار المؤسسة.

- **فرق إعادة التقدير:** يتم إضافته إلى الأموال الخاصة.

✓ **الديون:** تنقسم الديون إلى قسمين حسب مدة بقائها في المؤسسة إلى:

- **ديون طويلة الأجل:** في حالة زادت عن السنة و من أهمه (ديون الاستثمار).
- **ديون قصيرة الأجل:** في حالة لم تتجاوز السنة مثل الموردين و الأرباح الموزعة.

وفيما يلي عرض للميزانيات المالية للدورات 2008 و 2009 و باعتبار أن الميزانية المالية المفصلة لوحدها لا تكفي للتحليل فقد رأينا انه من الضروري إدراج الميزانيات المالية بأشكالها:

- الميزانية المالية المفصلة.

- الميزانية المالية المختصرة.

الميزانية المالية المفصلة (سنوات 2008-2009)

الجدول 08: الميزانية المالية المفصلة لمؤسسة سونلغاز جانب الأصول (سنوات 2008-2009)

✓ الأصول:

الأصول	السنوات	2008	2009
الأصول الثابتة			
أراضي		1995220.87	1995220.87
تجهيزات إنتاج		3814641902.31	4187752803.85
تجهيزات اجتماعية		8008269.78	7810385.40
استثمارات قيد الانجاز		70342640.80	839456153.31
مجموع الأصول الثابتة		4528071795.76	5037014563.43
الأصول المتداولة			
مخزون لدى الغير		356500.00	253000.00
مجموع قيم الاستغلال		356500.00	253000.00
حساب الخصوم المدينة		6000.00	0.00
مدينو الاستثمارات		490000.00	17734879.81
تسبيقات على الحساب		11541793.83	22043136.50
تسبيقات الاستغلال		2769138.62	5104107.77
الزبائن		495089370.19	578491597.18
مجموع قيم القابلة للتحقيق		509896302.19	623373721.36
نقديات		42983745.93	128742570.71
مجموع القيم الجاهزة		42983745.93	128742570.71
مجموع الأصول المتداولة		553236548.57	752369291.97
المجموع الكلي		5081308344.33	5789383855.40

الجدول 09: الميزانية المالية المفصلة لمؤسسة سونلغاز جانب الأصول (سنوات 2008-2009)

✓ الخصوم:

2009	2008	الخصوم / السنوات
		الأموال الخاصة
2065002918.85	1876587478.55	إعانات الاستثمار
433968402.12	506072995.39	فرق إعادة التقدير
2631677281.37	2050192835.07	حساب ما بين الوحدات
47283889.10	174814825.69	نتائج رهن التخصيص
5177932491.44	4607668135.60	مجموع الأموال الخاصة
		الديون طويلة الأجل
234427096.25	205960436.83	ديون الاستثمارات
133335716.67	91566376.91	مؤونة الخسائر و التكاليف
367762812.92	297526813.72	مجموع الديون الطويلة الأجل
5545695304.36	4905194949.32	مجموع الأموال الدائمة
		الديون القصيرة الأجل
10780481.48	21740290.52	ديون على المخزونات
20395650.28	16185224.79	مبالغ محتفظ بها في الحساب
105333847.83	67250636.02	ديون الاستغلال
107177171.46	70937244.52	تسبيقات تجارية
243687151.05	176113395.85	مجموع الديون القصيرة الأجل
5789383855.40	5081308344.33	مجموع الخصوم

المصدر : من إعداد الطلبة

الميزانية المالية المختصرة (سنوات 2008-2009)

الجدول 10: الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سونلغاز جانب الأصول (سنوات 2008-2009)

✓ الأصول:

الأصول السنوات	2008	%	2009	%
الأصول الثابتة	4528071795.76	%89.12	5037014563.43	%87
قيم الاستغلال	356500.00	%0.064	253000.00	%0.03
قيم القابلة للتحقيق	509896302.19	%92.16	623373721.36	%82.85
قيم جاهزة	42983745.93	%7.80	128742570.71	%17.12
مجموع الأصول المتداولة	553236548.57	%10.88	752369291.97	%13
مجموع الأصول	5081308344.33	%100	5789383855.40	%100

الجدول 11: الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سونلغاز جانب الخصوم (سنوات 2008-2009)

✓ الخصوم:

الخصوم السنوات	2008	%	2009	%
أموال خاصة	4607668135.60	%93.93	5177932491.44	%93.40
ديون طويلة الأجل	297526813.72	%06.07	367762812.92	%06.60
مجموع الأموال الدائمة	4905194949.32	%96.50	5545695304.36	%95.80
ديون قصيرة الأجل	176113395.85	%03.50	243687151.05	%04.20
مجموع الخصوم	5081308344.33	%100	5789383855.40	%100

المصدر : من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

يعتبر تغير النسب المالية المحسوبة من دورة إلى أخرى أداة لقياس مدى تطور الأداء المالي للمؤسسة و مؤشر يسمح برسم السياسات المالية المستقبلية للمؤسسة الاقتصادية في السنوات المقبلة. و يقوم تحليلنا على مجموعات من النسب المالية و التي تم حسابها انطلاقا من الميزانيات المالية للسنوات 2008 - 2009 المدرجة أعلاه و بناء على القوانين الحسابية التي تطرقنا إليها في الجانب النظري.

و نلخص أهم هذه النسب المالية في المجموعات التالية :

I. نسب السيولة:

نتائج حساب نسب السيولة خلال السنوات 2008 - 2009 نلخصها في الجداول التالية:

1-نسبة سيولة الأصول:

2009	2008	البيان / الدورة
752369291.97	553236548.57	الأصول المتداولة (1)
5789383855.40	5081308344.33	مجموع الأصول (2)
0.129	0.108	نسبة سيولة الأصول (2) / (1) =

2-نسبة السيولة العامة:

2009	2008	البيان / الدورة
752369291.97	553236548.57	الأصول المتداولة (1)
243687151.05	176113395.85	الديون قصيرة الأجل (2)
3.087	3.141	نسبة السيولة العامة (2) / (1) =

3- نسبة السيولة المخفضة:

2009	2008	البيان / الدورة
623373721.36	509896302.19	قيم القابلة للتحقيق (1)
128742570.71	42983745.93	قيم جاهزة (2)
243687151.05	176113395.85	الديون قصيرة الأجل (3)
3.086	3.139	نسبة السيولة المخفضة $(3) / [(2) + (1)] =$

4- نسبة السيولة الجاهزة:

2009	2008	البيان / الدورة
128742570.71	42983745.93	قيم جاهزة (1)
243687151.05	176113395.85	الديون قصيرة الأجل (2)
0.528	0.244	نسبة السيولة الجاهزة $(2) / (1) =$

التعليق على نسب السيولة:

- نلاحظ من خلال الجدول الملخص لنتائج حساب نسبة سيولة الأصول أن هذه الأخيرة عرفت ارتفاع مستمر عن المستوى المسجل في 2008 و المقدر بـ 10.8 % إلى 12.9 % في 2009. كما يلاحظ أن هذه النسبة خلال 2008 و 2009 كانت أقل من 50 % مما يعني أن الأصول الثابتة أكبر من الأصول المتداولة و هذه إشارة صريحة إلى كثرة الاستثمارات بالمؤسسة محل الدراسة و بالتالي وجود إمكانية تحسين مردودية المؤسسة في المدى المتوسط و الطويل.

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة خلال السنتين كانت أكبر من الواحد مما يعني أن المؤسسة محل الدراسة تحقق رأسمال عامل صافي موجب مما يؤكد أن المؤسسة في حالة جيدة، كما نلاحظ أيضا تزايد نسبة السيولة العامة من سنة إلى أخرى.
- نلاحظ من خلال النتائج المحصل عليها أن نسبة السيولة الجاهزة خلال السنتين عرفت تزايدا تدريجيا. كما أنها كانت قريبة من الحد الأدنى للمعدل المعياري المقدر بالمجال (30 % - 50 %) حيث قدرت بـ 24.4 %، 52.8 % في الدورات 2008، 2009 على التوالي و هذا يعني أن المؤسسة تحسن تسيير أموالها إلى حد جيد فعوض أن تقوم بتجميدها في البنك أو الصندوق قامت بتوظيف أموالها في أصول أخرى تعود عليها بالربح.
- كما نلاحظ أن نتائج حساب نسبة السيولة العامة و نسبة السيولة المخفضة تكاد تكون متطابقة و ذلك راجع إلى أن نسبة المخزون المستبعد من مجموع الأصول المتداولة إلى مجموع الديون قصيرة الأجل مهمل (المخزون / ديون قصيرة الأجل يؤول إلى 0) باعتبار نسبة السيولة المخفضة يحسب بالنسبة (أصول متداولة - مخزون) / د.ق. 1. و يعود ذلك إلى أن المؤسسة موضوع الدراسة و بعد إعادة الهيكلة التي خضعت لها في 2006 و تحولها من الطابع التجاري و الصناعي إلى شركة التوزيع أصبح نشاطها مقتصر على توزيع الكهرباء و الغاز بعدما كانت تنتج و تباع الطاقتين فهي بذلك لا تحتاج إلى مخزون باعتبار أن الطاقة الكهربائية و الغازية لا يمكن تخزينها كأى بضاعة و ما يظهر في الميزانية المحاسبية في المجموعة 3 "المخزونات" ليس إلا مخزون لدى الغير.

II. نسب الهيكل المالي:

نتائج حساب نسب الهيكل المالي خلال السنوات 2008 - 2009 نلخصها في الجداول التالية:

1-نسبة التمويل الدائم:

2009	2008	البيان / الدورة
5545695304.36	4905194949.32	مجموع الأموال الدائمة (1)
5037014563.43	4528071795.76	أصول ثابتة (2)
1.10	1.08	نسبة التمويل الدائم (2) / (1) =

2-نسبة الاستقلالية المالية:

2009	2008	البيان / الدورة
4607668135.60	5177932491.44	أموال خاصة (1)
5789383855.40	5081308344.33	مجموع الخصوم (2)
0.80	1.01	نسبة الاستقلالية المالية (2) / (1) =

3-نسبة المديونية:

2009	2008	البيان / المدة
367762812.92	297526813.72	ديون طويلة الأجل (1)
5545695304.36	4905194949.32	أموال دائمة (2)
0.066	0.063	نسبة المديونية (2) / (1) =

التعليق على نسب الهيكل المالي:

- من خلال نتائج حساب نسبة التمويل الدائم للمؤسسة نلاحظ أنه خلال السنتين كانت أكبر من الواحد مما يعني أن رأس المال العامل للمؤسسة موجب و هذا وضع جيد للمؤسسة، بحيث قدرت نسبة تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة بـ:

- 1.08 دج في سنة 2008.

- 1.10 دج في سنة 2009.

- من خلال حساب نسب الاستقلالية المالية نلاحظ أنه خلال سنة 2008 حققت المؤسسة نسبة استقلالية تتمثل في 1.01 و هذا ما يدل على أن المؤسسة تستعمل أموالها الخاصة في التمويل أكثر من استعمالها للديون الخارجية، أما في سنة 2009 نلاحظ انخفاض في نسبة الاستقلالية المالية إلى 0.80 و هذا ما يدل على أن المؤسسة تستعمل أموالها الخاصة في تمويل الديون أكثر من استعمالها في التمويل.

III. نسب المردودية:

نتائج حساب نسب المردودية خلال السنوات 2008 - 2009 نلخصها في الجداول التالية:

1-نسبة المردودية الاقتصادية:

البيان	الدورة	2008	2009
نتيجة الدورة الصافية (1)		174814825.69	47283889.10
مجموع الأصول (2)		5081308344.33	5789383855.40
نسبة المردودية الاقتصادية $100 \times [(2) / (1)] =$		3.44	0.81

2- نسبة المردودية المالية:

البيان	الدورة	2008	2009
نتيجة الدورة الصافية (1)		174814825.69	47283889.10
أموال دائمة (2)		4905194949.32	5545695304.36
نسبة المردودية المالية $100 \times [(2) / (1)] =$		3.56	0.85

التعليق على نسب المردودية:

أول ملاحظة يمكن إيدأؤها حول نسب المردودية المحسوبة خلال السنتين 2008 - 2009 أن جميع النسب موجبة و هذا راجع إلى أن المؤسسة موضوع الدراسة لم تحقق خسائر بل حققت نتيجة محاسبية موجبة (ربح) خلال السنوات الثلاث.

• أما بخصوص نسبة المردودية الاقتصادية فهي الأخرى عرفت انخفاضا في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 حيث يلاحظ أن كل 1 دج مستثمر في مجموع الأصول يحقق للمؤسسة:

- 3.44 دج من الربح الصافي في سنة 2008 .

- 0.81 دج من الربح الصافي في سنة 2009.

• نفس الملاحظات السابقة الذكر بخصوص نسبة المردودية التجارية تنطبق على نتائج نسبة

المردودية المالية بحيث كل 1 دج من الأموال الدائمة يعود على المؤسسة بـ

- 3.56 دج من الربح الصافي في سنة 2008.

- 0.85 دج من الربح الصافي في سنة 2009.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

سنقوم في هذا المطلب بحساب مختلف مؤشرات التوازن المالي، انطلاقا من رأس مال العامل ثم احتياجات رأسمال العامل، وأخيرا الخزينة.

1- رأس المال العامل: و يحسب بطريقتين:

✓ من أعلى الميزانية:

2009	2008	البيان / الدورة
5545695304.36	4905194949.32	الأموال الدائمة (1)
5037014563.43	4528071795.76	الأصول الثابتة (2)
508680740.93	377123153.56	رأس المال العامل [(2) - (1)] =

✓ من أسفل الميزانية:

2009	2008	البيان / الدورة
752369291.97	553236548.57	الأصول المتداولة (1)
243687151.05	176113395.85	ديون قصيرة الأجل (2)
508680740.93	377123153.56	رأس المال العامل [(2) - (1)] =

- رصيد موجب لرأس المال العامل في 2008 و 2009، أي أن الأموال الدائمة تمول كل الأموال الثابتة، و يبقى فائض يمثل هامش الأمان يوجه لتمويل دورة استغلال المؤسسة.

2- احتياجات رأس المال العامل:

2009	2008	البيان / الدورة
623626721.26	510252802.64	الأصول المتداولة - قيم جاهزة (1)
243687151.05	176113395.85	ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية (2)
379939570.21	334139406.79	احتياجات رأس المال العامل [(2) - (1)] =

- وجود احتياج رأس المال موجب في السنتين 2008-2009، هذا راجع لانخفاض الموارد المالية المتمثلة في الديون القصيرة الأجل، وارتفاع قيمة قيم الاستغلال و القيم المحققة.

3- الخزينة:

2009	2008	البيان / الدورة
508680740.93	377123153.56	رأس المال العامل (1)
379939570.21	334139406.79	احتياجات رأس المال العامل (2)
128741170.72	42983746.77	الخزينة = [(1) - (2)]

- نلاحظ أن قيمة الخزينة كانت موجبة في السنتين، حيث ارتفعت في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، وذلك راجع إلى الزيادة في قيمة القيم الجاهزة خلال تلك الفترة.

خلاصة الفصل الرابع

من خلال قيامنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة (2008-2009)

وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من

بعض الاختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هذه والمتمثلة أساسا في:

- انخفاض في نسبة المردودية الاقتصادية لسنة 2009 مقارنة بسنة 2008 وهو دليل على

انخفاض في عوائد المؤسسة المحققة من استثماراتها.

الخاتمة

بعد تناول موضوع التوازن المالي في شركة توزيع الكهرباء و الغاز للشرق بالدراسة و التحليل و استنادا إلى المعطيات المحاسبية و المالية التي تحصلنا عليها للفترة 2008 – 2009 خلصنا إلى أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على التحليل المالي لتقييم وضعيتها المالية بشكل دوري و منتظم، و يعود السبب الرئيسي للتطور المعنبر في استخدام التحليل المالي و أدواته إلى الإصلاحات المالية و الهيكلية الكبيرة التي شهدتها المؤسسة في الآونة الأخيرة و التي تمكنت بفضلها من مواجهة صعوباتها و تحقيق نمو و تطور معتبرين

و يمكننا القول من خلال دراستنا أن المؤسسة محل الدراسة تملك نقاط ضعف و نقاط قوة و لكن هذه الأخيرة تغطي على العيوب الموجودة في المؤسسة مما يجعلها تستمر و تتطور في نشاطها بشكل جيد من سنة إلى أخرى، و منه يمكننا تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- المؤسسة محل الدراسة تجيد تسيير أموالها إلى حد مقبول فهي تتفادى تجميد أموالها في البنك و الصندوق و تفضل توظيفها في أصول أخرى تعود عليها بالربح.
- تحتوي الشركة على كم كبير من الاستثمارات و الأصول الثابتة يفوق قيمة الأصول المتداولة لكن كثرة الاستثمارات لا يعد مؤشر جيد على صحة الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز لأنه و من خلال المعلومات المستشفة من المسؤولين بالمؤسسة وجدنا أن الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة محل الدراسة لأجل إيصال الكهرباء و الغاز للعملاء خاصة المشاريع الكبرى في إطار الخدمة العمومية ممولة بنسبة 75 % من طرف الدولة، مع اعتبار اشتراكات الزبائن التي تتراوح ما بين 5000 دج إلى 10000 دج لكل مشترك سواء فيما يخص مشاريع الكهرباء أو الغاز. أي أن الشركة ستساهم بأقل من 25 % من قيمة الاستثمار و لكنه في الأخير ينسب إليها و يحسب ضمن أصولها الثابتة.
- تحسن فعالية استخدام و تسيير موجودات المؤسسة خاصة الأصول المتداولة.
- ملامح السياسة المالية للمؤسسة محل الدراسة لا تزال غير واضحة و ذلك راجع إلى عدم الاستقرار الذي عرفته المؤسسة في السنوات الأخيرة فقد كانت المؤسسة تعمل تحت إشراف تام من مجمع سونلغاز كمؤسسة ذات طابع تجاري و صناعي أي أنها تنتج طاقة الكهرباء و الغاز انطلاقا من المواد الأولية (صناعي) ثم تعيد بيعها (تجاري)، ثم تحولت في إطار إعادة

الهيكلية إلى شركة توزيع تختص كما يدل اسمها بتوزيع الكهرباء و الغاز لشرق البلاد في شكل شركة مساهمة لها استقلالية اكبر في التسيير. هذه التغيرات أضفت نوعا من عدم الاستقرار في نشاط المؤسسة أولا ثم على هيكلية رأسمالها مما تسبب في خلق عقبة نعتقد أن المؤسسة محل الدراسة استطاعت تخطيها على الرغم من حداثة هذه التغيرات.

- لا يمكن للمؤسسة محل الدراسة أن تتصرف في نتيجة الدورة المحققة و لا تملك حق توزيعها إلا بقرار من الجمعية العامة للمجمع، كذلك الأمر بالنسبة لمصاريف الأشغال و حتى مصاريف المستخدمين فالمؤسسة تستفيد من إعتمادات و أغلفة مالية لتغطيتها و هذا ما يؤكد النتيجة المتوصل إليها فيما سبق.

في الأخير يمكننا القول أن شركة توزيع الكهرباء و الغاز تتمتع بوضعية مالية مريحة نوعا لتحقيقها لرأسمال عامل موجب خلال فترة الدراسة.

و على ضوء الدراسة السابقة و اعتمادا على النتائج المدرجة سابقا يتوجب علينا التوجه إلى السادة المسؤولين في شركة توزيع الكهرباء و الغاز بمجموعة من النصائح و التوجيهات على أمل الارتقاء بالأداء المالي بالمؤسسة و تطوير هذا الجانب بما يتماشى و الظروف الاقتصادية الراهنة و ضمان استمراريتها و نوجز هذه النصائح فيما يلي :

- إعطاء أهمية اكبر للتحليل المالي من حيث و سائله و المختصين في هذا المجال.
- مواصلة السير على نفس النهج فيما يخص تسيير أموالها و استخدام موجوداتها .
- من المستحسن أن يمنح المجمع للمؤسسة حرية اكبر في التصرف في نتيجة دورتها وكذا عليها أن تترك لها مجالا لاختيار مصادر تمويلها بما يتماشى و قدراتها المالية و بالتالي إعطائها استقلالية اكبر في التسيير و التمويل و منه إكساب المؤسسة استقلالية مالية.

قائمة المراجع

• قائمة المراجع باللغة العربية:

- 1- إبراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1999.
- 2- إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1996.
- 3- جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة، بيروت، 1999.
- 4- حمدي فؤاد علي، التنظيم والإدارة الحديثة والأصول العملية والعلمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1994.
- 5- حمزة محمود الزبيدي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للطباعة، الجزائر، 2000.
- 6- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، الدار الجامعية، 1990.
- 7- منير صالح هندي، الإدارة المالية (مدخل التحليل المعاصر)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.
- 8- عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 9- عبد الرزاق بن أحبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 10- العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، جامعة منتوري قسنطينة، 2001.
- 11- محمد الناشد، الإدارة المالية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 12- محمد بوتين، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 13- محمد رفيق الطيب، مدخل لتسيير أساسيات ووظائف وتقنيات المؤسسة الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 14- محمد صالح الحتاوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 15- منصور بن عوف عبد الكريم، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005.
- 16- ناصر دادي عدون و نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1991.
- 17- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- 18- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير- التحليل المالي- الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1990.
- 19- نور الدين عياشي، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2003.

20- يسري لخضر إسماعيل، التمويل والإدارة المالية-موسوعة القضاء والفقه في الدول العربية- الجزء 2، الدار العربية للموسوعات، القاهرة، 1985.

• قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

- 1- George Dépaillent, Jean pierre Jobard, Gestion Financière d'entreprise, 10^{ème} édition, édition Sirey, Paris, 1990.
- 2- Kamel Hamedi, Comment diagnostique et redresser une entreprise, édition Rissala, Alger, 1995.
- 3- Vizza Vona, pratique de gestion-analyse financière-, Berti édition série 1991.

BILAN 31/12/2008

TABLEAU N° 01

EXERCICE 2008

COMPTE	ACTIF	MONTANT BRUT	AMORT. / PROV.	MONTANT NET	TOTAUX PARTIELS	COMPTE	PASSIF	MONTANT	TOTAUX PARTIELS
	INVESTISSEMENTS				4 528 071 795,76		FONDS PROPRES		4 524 419 685,92
20	Frais préliminaires					10	Fonds social		
21	Valeurs incorporelles	25 100,00	25 100,00	0,00		12	Primes D'apports		
22	Terrains	1 995 220,87		1 995 220,87		13	Reserves		
24	Equipements de production	9 463 908 566,68	5 649 266 664,37	3 814 641 902,31		14	Subventions D'investissement	1 876 587 478,55	
25	Equipements sociaux	13 872 453,83	5 864 184,05	8 008 269,78		15	Ecart De Reevaluation	506 072 895,39	
28	Investissements en cours	703 426 402,80		703 426 402,80		17	Liaisons inter unités	2 050 192 835,07	
	TOTAL 2	10 183 227 744,18	5 655 155 948,42	4 528 071 795,76		19	Provisions P/Pertes et Charges	91 566 376,91	
					356 500,00		TOTAL 1	4 524 419 685,92	
30	Marchandise						DETTE		382 073 832,72
31	Matières et fournitures					52	Dettes D'investissements	205 960 436,83	
33	Produits semi-œuvres					53	Dettes De Stocks	21 740 290,52	
34	Produits et travaux en cours					54	Detentions Pour Compte	16 185 224,79	
35	Produits finis					55	Dettes Envers Les Associes Et		
36	Déchets et rebuts						Societes Apparetees		
37	Stocks a l'extérieurs	356 500,00	0,00	356 500,00		56	Dettes D'exploitation	67 250 636,02	
						57	Avances Commerciales	70 937 244,56	
						59	charges par abonnement		
						50	Comptes Crediturs De L'actif	0,00	
	TOTAL 3	356 500,00	0,00	356 500,00			TOTAL 5	382 073 832,72	
42	CREANCES				552 880 048,57		RESULTAT DE L'EXERCICE		174 814 825,69
43	Creances d'investissement	490 000,00		490 000,00		88			
44	Creances de stocks								
44	Creances sur associes et								
45	societes apparetees	11 541 793,83	0,00	11 541 793,83					
45	Avances pour compte	5 049 980,69	2 280 842,07	2 769 138,62					
46	Avances d'exploitation	570 913 416,75	75 824 046,56	495 089 370,19					
47	Creances sur clients	47 713 249,72	4 729 503,79	42 983 745,93					
48	Disponibilites	6 000,00		6 000,00					
49	Compte debiteurs du passif								
	TOTAL 4	635 714 440,99	82 834 392,42	552 880 048,57					
	TOTAL GENERAL	10 819 298 685,17	5 737 990 340,84	5 081 308 344,33	5 081 308 344,33		TOTAL GENERAL	5 081 308 344,33	5 081 308 344,33

SDE
DD MILA
DRC

EXERCICE 2009

BILAN 31/12/2009

TABLEAU N° 01

COMPTE	ACTIF	MONTANT BRUT	AMORT. / PROV.	MONTANT NET	TOTAUX PARTIELS	COMPTE	PASSIF	MONTANT	TOTAUX PARTIELS
	INVESTISSEMENTS				5 037 014 563,43		FONDS PROPRES		5 263 984 319,01
20	Frais préliminaires	25 100,00	25 100,00	0,00		10	Fonds social		
21	Valeurs incorporelles	1 995 220,87		1 995 220,87		12	Primes D'apports		
22	Terrains	10 246 442 664,68	6 058 689 860,83	4 187 752 803,85		13	Reserves		
24	Equipements de production	13 872 453,83	5 062 088,43	7 810 365,40		14	Subventions D'investissement	2 065 002 918,85	
25	Equipements sociaux	839 456 153,31		839 456 153,31		15	Ecart De Reevaluation	433 968 402,12	
28	Investissements en cours					17	Liaisons inter unités	2 631 677 281,37	
	TOTAL 2	11 101 791 592,89	6 064 777 028,26	5 037 014 563,43		19	Provisions P/Pertes et Charges	133 335 716,67	
					253 000,00		TOTAL 1	5 263 984 319,01	478 115 647,29
30	Stocks						DETTE		
31	Marchandise					52	Dettes D'investissements	234 427 096,25	
33	Matieres et fournitures					53	Dettes De Stocks	10 780 481,48	
34	Produits semi-couvrés					54	Detentions Pour Compte	20 395 650,28	
35	Produits finis					55	Dettes Envers Les Associes Et		
36	Dechets et rebuts						Societes Appartenantes		
37	Stocks a l'exterieurs	253 000,00	0,00	253 000,00		56	Dettes D'exploitation	105 333 847,83	
						57	Avances Commerciales	107 177 171,46	
						59	charges par abonnement	1 399,99	
						50	Comptes Creditors De L'actif		
	TOTAL 3	253 000,00	0,00	253 000,00			TOTAL 5	478 115 647,29	47 283 889,10
42	CREANCES				752 116 291,97		RESULTAT DE L'EXERCICE		
43	Creances d'investissement	17 734 879,81		17 734 879,81		88			
44	Creances de stocks								
45	Creances sur associes et								
46	societes appartenantes	22 043 136,50	0,00	22 043 136,50					
47	Avances pour compte	7 384 949,84	2 280 842,07	5 104 107,77					
48	Creances d'exploitation	657 938 215,39	79 446 618,21	578 491 597,18					
49	Creances sur clients	133 304 512,68	4 561 941,97	128 742 570,71					
50	Disponibilites	0,00		0,00					
51	Compte debiteurs du passif								
	TOTAL 4	838 405 694,22	86 288 402,26	752 116 291,97					
	TOTAL GENERAL	11 940 450 286,91	6 151 066 431,51	5 789 383 855,40	5 789 383 855,40		TOTAL GENERAL	5 789 383 855,40	5 789 383 855,40

SONELGAZ SDE

DO MILA

EXERCICE 2008

**TABLEAU DES COMPTES
DE RESULTAT AU 31/12/2008**

TABLEAU N° 02

COMPTE	DESIGNATION	DEBIT	CREDIT
70	VENTES DE MARCHANDISES		
60	MARCHANDISES CONSOMMEES		
80	MARGE BRUTE	-	
80	MARGE BRUTE		
71	PRODUCTION VENDUE		1 937 503 375,04
72	PRODUCTION STOCKEE		-
73	PRODUCTION DE L'ENTREPRISE P/ELLE MEME		20 966 699,69
74	PRESTATIONS FOURNIES		72 932 287,61
75	TRANSFERT DE CHARGES DE PRODUCTION		16 960 797,27
8910	Prestations reçues produits énergétiques Mat & Mat	868 867 222,64	
8920	Prestations fournies produits énergétiques Mat & Mat		2 829 058,35
61	MATIERES ET FOURNITURES CONSOMMEES	17 559 391,71	
62	SERVICES	164 481 290,90	
8912	Prestations reçues Services	331 300 105,48	
8922	Prestations fournies Services		1 346 199,36
	TOTAL	1 382 208 010,73	2 052 538 417,32
81	VALEUR AJOUTEE	670 330 406,59	
81	VALEUR AJOUTEE		670 330 406,59
76	AUTRES PRODUITS FINANCIERS		-
77	PRODUITS DIVERS		121 383,51
78	TRANSFERT DE CHARGES D'EXPLOITATION		13 689 611,73
63	FRAIS DE PERSONNEL	160 376 027,37	
8913	Prestations reçues personnel	591 556,48	
8923	Prestations fournies personnel		327 821,47
64	IMPOTS ET TAXES	36 665 603,30	
8914	Prestations reçues impôts et taxes		
8924	Prestations fournies impôts et taxes		
65	FRAIS FINANCIERS	453 445,94	
66	FRAIS DIVERS	1 876 447,02	
68	DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET PROVISIO	342 181 539,99	
8915	Prestations reçues charges de structures	20 965 005,02	
8925	Prestations fournies charges de structures		
8916	Prestations reçues sections auxiliaires	209 692,33	
8926	Prestations fournies sections auxiliaires		
8917	Prestations reçues chages indirects répar.	21 139 486,24	
8927	Prestations fournies charges indirect répar.		
	TOTAL	584 458 803,69	684 469 223,30
83	RESULTAT D'EXPLOITATION	100 010 419,61	
79	PRODUITS HORS EXPLOITATION		193 686 031,86
89192	Produits hors exploitation reçus		
89292	Produits hors exploitation fournis		
69	CHARGES HORS EXPLOITATION	118 802 875,78	
89191	Charges hors exploitation reçues	78 750,00	
89291	Charges hors exploitation fournies		
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION	74 804 406,08	
83	RESULTAT D'EXPLOITATION		100 010 419,61
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION		74 804 406,08
880	RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE	-	174 814 825,69
889	IMPOT SUR LES BENEFICES	-	
88	RESULTAT DE L'EXERCICE		174 814 825,69

SDE
DD MILA
DFC

**TABLEAU DES COMPTES
DE RESULTAT AU 31/12/2009**

TABLEAU N° 02

EXERCICE 2009

COMPTE	DESIGNATION	DEBIT	CREDIT
70	VENTES DE MARCHANDISES		
60	MARCHANDISES CONSOMMEES		
80	MARGE BRUTE	-	
80	MARGE BRUTE		
71	PRODUCTION VENDUE		2 110 544 480,73
72	PRODUCTION STOCKEE		-
73	PRODUCTION DE L'ENTREPRISE P/ELLE MEME		26 257 238,33
74	PRESTATIONS FOURNIES		85 819 570,32
75	TRANSFERT DE CHARGES DE PRODUCTION		20 659 910,92
8910	Prestations reçues produits énergétiques Mat & Mat	982 954 843,00	
8920	Prestations fournies produits énergétiques Mat & Mat		4 963 263,86
61	MATIERES ET FOURNITURES CONSOMMEES	19 583 591,83	
62	SERVICES	190 420 310,80	
8912	Prestations reçues Services	433 108 881,74	
8922	Prestations fournies Services		2 306 909,88
	TOTAL	1 626 067 627,37	2 250 551 374,04
81	VALEUR AJOUTEE	624 483 746,67	
81	VALEUR AJOUTEE		624 483 746,67
76	AUTRES PRODUITS FINANCIERS		-
77	PRODUITS DIVERS		109 302,72
78	TRANSFERT DE CHARGES D'EXPLOITATION		10 545 045,41
63	FRAIS DE PERSONNEL	180 919 185,00	
8913	Prestations reçues personnel	375 160,72	
8923	Prestations fournies personnel		92 436,88
64	IMPOTS ET TAXES	39 939 332,56	
8914	Prestations reçues impôts et taxes		
8924	Prestations fournies impôts et taxes		
65	FRAIS FINANCIERS	482 201,22	
66	FRAIS DIVERS	693 465,93	
68	DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET PROVISI	373 747 920,64	
8915	Prestations reçues charges de structures	36 653 861,24	
8925	Prestations fournies charges de structures		
8916	Prestations reçues sections auxiliaires	4 978 480,60	
8926	Prestations fournies sections auxiliaires		
8917	Prestations reçues chages indirects répar.	21 929 982,91	
8927	Prestations fournies charges indirect répar.		
	TOTAL	659 719 590,82	635 230 531,68
83	RESULTAT D'EXPLOITATION		24 489 059,14
79	PRODUITS HORS EXPLOITATION		269 435 411,81
89192	Produits hors exploitation reçus		
89292	Produits hors exploitation fournis		
69	CHARGES HORS EXPLOITATION	197 606 213,57	
89191	Charges hors exploitation reçues	56 250,00	
89291	Charges hors exploitation fournies		
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION	71 772 948,24	
83	RESULTAT D'EXPLOITATION	24 489 059,14	-
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION		71 772 948,24
880	RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE		47 283 889,10
889	IMPOT SUR LES BENEFICES	-	
88	RESULTAT DE L'EXERCICE		47 283 889,10